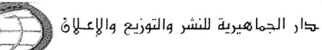
جان ماري جوينو



دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

نهاية الديمقراطية

* نهاية الديمقراطية.
* تأليف: جان ماري جوينو.
* الطبعة الأولى: 1405 و. ر./ 1995 م.

* الناشر: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
□ العنوان: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى،
ص. ب 921 سرت ـ هاتف / 6363170 - 6363174/.
* رقم الإيداع: 95/1955 دار الكتب الوطنية ـ بنغازي.

جان ماري جوينو

نهاية الديمقراطية



الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعـلان



المحتويات

مقدمة الناشر

الديمقراطية الغربية، هذا الأمر العزيز على بعض حملة الأقلام في الوطن العربي، إنتهت. يا هول المفاجأة! أكثر هؤلاء لن يصدِّق معتقداً أن حائط برلين وحده كان معرّضاً للسقوط، فانتهى. ويخال أن سقوط الحائط جعله «يتأكد» من خلود هذه الديمقراطية. والقليل الآخر سيفركُ كفَّيه تحسُّراً... على انقطاع حبل تفكيره. ويظن أنَّ العبرة تقصده شخصياً. إذ ما إن تدبَّر أمره في صياغة ديباجته إثر سقوط الحائط، حتى يتلقى نكسة ثانية أشدُّ وقعاً من الأولى. فما عساه يقول «الجمهوره» بعد اليوم؟...

إنتهت الديمقراطية الغربية منذ سنوات عديدة، والمفكرون الجديرون بهذا الإسم في كل بلدان أوروبا الغربية يقرون بهذه النهاية ويحللونها بالأمر الواقع. ويلاحظ القارىء أن الموضوعات التي يتناولها هذا الكتاب (وهو واحد من كتب عديدة) أصبحت تشكل إجماعاً بين المفكرين وإن تباينت الإجتهادات فيما بينهم. إذن ما سرُّ هذه الطفرة «الديمقراطية» التي شاعت في الوطن العربي آتية من الغرب في الوقت نفسه الذي انتهت فيه هناك؟

كنَّا نود القول أن الغرب اعتاد تصدير «البضاعة المكسورة» إلى

أسواق «البلدان المتخلفة»، سواء عنى الأمر الآلات والسيارات المستعملة أو المعلبات والمواد التي شارفت على نهايتها.... إلخ. لكن في هذه الحالة العينيّة حريٌّ بنا القول إن بعض «المثقفين» العرب (والعالم الثالث) هم الذين اعتادوا استيراد تلك البضاعة المكسورة وتسويقها.

الحقيقة، إن المفكرين في الغرب نادراً ما يتعلقون بهواية لعبة الأفكار المنزوعة عن شروطها؛ وهم غالباً مفكرون إجتماعيون، بقطع النظر عن الميدان الذي يعملون به، والأفكار عندهم هي صدى المجتمع الذي يفكرون فيه وهم بهذا المعنى ينتمون بأسرهم إلى مجتمعات.

ومن هذا الإنتماء، الأكثر أو الأقل تصريحاً، ينظرون في تلك المجتمعات أو المجتمعات الأخرى. ويعلم الله كم أصابنا نحن العرب، من إفتراءات وتشويه، من غالبية هؤلاء المفكرين نتيجة بداهة الإنتماء المجتمعي وبسبب واقع تصادم مصالح مجتمعاتهم مع مجتمعنا. وعلى العكس من ذلك لا يتمتع أغلب «المثقفين» المحدثين العرب بفضيلة الإنتماء. وللأسف يتخذ عملهم طابع الحرفة أو المهنة ما يؤدي بهم إلى مجانبة الإبداع الفكري في معطيات مجتمعهم ويقتصر على الذهنيات السريعة القريبة من الدعوات والدعاوي. ومن يعرف منهم ذلك يغالي عمداً بالإنتماء إلى الفكر المطلق دون ركيزة مجتمعية أولى.

والحال، إن المفكرين الغربيين يتناولون الأفكار في حركتها وفي ظروفها، مشروطة بالحركة والظروف وتنتهي بنهايتها، ولا يبقى

منها غير الثوابت التاريخية أو مجرد تحريض مقصود ومعد لإستيعاب الآخرين في حركة مجتمعهم. إنما الأفكار عندنا تتحرك بذاتها ودون مشروطية تبحث عن جمالها الخاص وأحقيتها المطلقة؛ أشبه بالمعتقدات، لا تعرف أين تبدأ أو أين تنتهي. فكم من أفكار شاعت كما خمدت، وكم من أفكار بدأت دون طارىء يبدأ أو دون جديد يستدعي.

في آلية هذه الحركة لا أمل بالتراكم ولا أمل بالإرتقاء الفكري. وهذا الشأن حيال مقولة الديمقراطية عندنا، يوضح هشاشة الموضوع وهامشية الذين تناولوه؛ إذ على الرغم من إتلاف آلاف الهكتارات من الأشجار المتحولة إلى ورق مطبوع لم يتسنَّ للناس أن تعرف «أهميَّة المقولة»؛ وذلك ليس لأن الناس جَهلة كما يدّعي أصحاب هذه الأقلام، تعالياً، بل لأن الموضوع نفسه ليس موضوعهم، وهم يحاكون في ذلك بضاعة منقولة من حقل إلى حقل آخر دون وجه شرعي. فإذا أخذنا جلَّ ما كتب بهذا الشأن، لا نجد في النهاية إلاّ التأكيد على أن الديمقراطية أمر عظيم، أو التأكيد على أن مصائبنا هي نتيجة غياب هذه الديمقراطية. فما هو هذا السحر الذي يحل كل المصائب ويفعل فعل الترياق في البدن؟ بين الظلال نعثر جاهدين على المطالبة بحرية الرأي والتعبير والحريات الأخرى، على اعتبار أن هذه هي الديمقراطية. وهكذا يبدأ أصحابنا من النتيجة التي يؤمنها نظام مجتمعي تتوفر شروطه المادية، بدل أن يبدأوا من الإهتمام بالشروط.

يسهل الإعتقاد أن تلك الحريات وغيرها هي نتيجة تسامح الدول أو الحكام، أو نتيجة رأفة النظام السياسي الذي يطلقها.

وتحصيلاً، فإن غيابها مرهون بعدم إرادة ذوي الشأن. والحال، إن الحريات لا علاقة لها بكل هذه الإرادات والأخلاقيات؛ وهي مشروطة بقوّة السلطة. وبمقدار ما تقوى السلطة تنتعش هذه الحريات وتبلغ ذروتها في السلطة الشعبية، كما تضمحل وتتلاشى في السلطات الآحادية. فالسلطة عندما تحتكر القوّة وتنظم إستقرارها، تسمح بهامش من الحريات بهدف تحصينها وتموينها بغذاء إضافي يزيد في نموّها ومناعتها. فالنظام الديمقراطي الغربي لم يشهد بعض الحريات إلاّ خلال مسيرة تاريخية طويلة، حُسمت فيها مسألة تشكيل الدولة ـ الأمة وتوفرت لها مقومات القوّة المطلقة في الدولة؛ ليس فقط نتيجة التوحيد القومي، بل وأيضاً، نتيجة الغزو الإستعماري. وأصبح بإمكانها تشريع القوّة وتحويلها إلى مؤسسة، أي إلى دولة. إن هذه المؤسسة التشريعية للقوّة كانت تسمح، نتيجة سلطتها المطلقة، بهامش من الحريات التي تنشطها في المركز. وهي نفسها التي طوّرت شتى أساليب القمع والتعذيب في المواضع التي تستخدم فيها الحريات للحد من قوّة السلطة، سواء في المستعمرات أو في بعض مواقع المركز نفسه. ولا عجب أن تكون هذه المؤسسة في أعتى الديمقراطيات الغربية مجهزة بأحدث الأساليب العلمية والتقنية والبشرية للقمع.

إن هذه الحريات لم يَعُدْ لها معنى في النظام الغربي. ومنذ مدة طويلة تلاشت في الولايات المتحدة (المرحلة المكارثية). غير أن البلدان الأوروبية الغربية هي أيضاً «تطوّرت» بهذا الإتجاه. إذ إن المتغيرات طاولت الوعاء المادي الذي تنظمت فيه مؤسسة تشريع

القوة. عنينا به مؤسسة الدولة ـ الأمة. هذه المؤسسة التي فقدت معناها نتيجة تغيُّر الشروط المجتمعية التي أنتجتها. وما محاولات توحيد أوروبا والسوق الأوروبية المشتركة وتكسير الحدود بينها، إلاّ نتيجة لهذه المتغيرات العميقة داخل المجتمعات الأوروبية التي فرضت نهاية الدولة ـ الأمة في الغرب. وهذه النهاية لا تنهي جانباً واحداً من جوانب الديمقراطية الغربية المتمثلة بهامش الحريات؛ بل هي تنتهي جنباً إلى جنب مع تداعي الصرح الأكبر؛ المتمثل بالنظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي، الذي قام على أرضية الدولة ـ الأمة الغربية بما هي مكان محدد وحدود وسلطة وقوانين ومؤسسات.

خلافاً لما يعتقد هواة لعبة الأفكار المجردة، نشأ القانون في الأرض؛ أي في المكان. وأول قانون أنتجته روما هو قانون مسح الأراضي وحصرها لتحديد قواعد الملكية وذلك بهدف تنظيم دفع الضريبة. وبهذا المعنى فإن القانون هو قانون أراضٍ قبل أن يكون قانوناً للمواطنين. كما أن ضرورة تشريع القوّة وتحويلها إلى مؤسسة (الدولة) كانت في البداية سلطة فرض الضريبة والرقابة عليها. وعلى قاعدة هذا النقاش نهضت ما عرف بالديمقراطية الوطنية. كذلك لم تكن السياسة غير توسيع قاعدة النقاش هذا وإشراك المواطنين فيها.

إن هذا النظام في مرحلته الإمبريالية تضخّم وتوسعت علاقاته الداخلية والخارجية مع نموّ المواصلات والإتصالات. وتطورت كذلك مؤسساته وقوانينه، وخصوصاً انتج ثقافته ومفكريه وإعلاميِّيه.

لكن هذا التضخم نما على الثوابت التاريخية الأساسية: المكان والضريبة ومؤسسة تشريع القوّة. المكان هو الحدود الجغرافية للأمة الذي شكل الجسم السياسي والإجتماعي والإقتصادي للمواطنين، المرتبطين مع جهاز الدولة بعقد إجتماعي تنظمه قوانين النشاطات اليدوية (زراعة صناعة...) والنشاطات الأخرى التي يُعبّر عنها في الغرب بالتضامن الوطني. وفي هذا السياق لم تكن المستعمرات (بما فيها المستعمرات المضمومة، كالجزائر مثلاً) مدرجة في الحدود الجغرافية للأمة الغربية، فخضعت لقوانين أخرى (قوانين الحرب).
أما الضريبة فهي رمز للتضامن السياسي وقيمتها الفعلية بهذا الرمز وليس فقط مقابل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة؛ إذ إن هذا الرمز هو الركيزة الذي قامت عليه السياسة بالمفهوم الواسع للكلمة، أي إشراك دافعي الضرائب باتخاذ القرارات، سواء عن طريق التمثيل أو الإنتخاب وأخيراً الإستفتاءات الشعبية. وحتى الأمس القريب كانت كلمة «دقرطة» تطلق على كل عملية يتم فيها توسيع قاعدة المشاركة للمواطنين. وكان يجري ترميز القطاع العام (التعليم، الصحة، البريد...) بهذا الإسم. وحديثاً طرح موضوع مشاركة المهاجرين إلى البلدان الغربية إشكالاً كبيراً بهذا الشأن؛ إذ إن المهاجرين المقيمين يدفعون الضرائب لكن لا يسعهم المشاركة «بالدقرطة»، وما زال هذا النقاش حامياً حتى الآن.

حصيلة ذلك تقوم مؤسسة تشريع القوّة بإنشاء مؤسسات تحفظ للقوّة مسارها بفرض «القانون» ومراقبة تطبيقه؛ إذ إن المواطن هو

فقط الذي يخضع للقوانين المؤسساتية. وما أسطورة حرية الفرد، التي يتغنّى بها البعض، إلاّ تطبيقاً لهذه القاعدة التي تقوم على خضوع هذا الفرد للقوّة. والغريب بالأمر أن هذا المواطن تربى على ألاّ يسأل عن عدالة القانون ولا يقف كثيراً عند الظلم طالما «يحميه القانون». لأنه لا يستطيع أن يتفلّت من لعبة العقود المحكمة ومن مؤسسات تشريع القوّة التي تحيق به. وعندما ظهرت موجة «العودة إلى الطبيعة» في الستينات بين الشباب المتمرّد في الغرب، كانت هذه المحاولة تعبِّر عن مأساة الرقابة الدائمة والخضوع المستمر لقوانين تشريع القوّة. لكن دون جدوى إذ إن تلك القوّة تسيطر على كل حبّة تراب في الأصقاع الطبيعية وتربطها بقوانينها وتفرض على المواطن أن يستقر في المكان الذي يتوجب عليه أن يستقر فيه دون أدنى خيار. إذ دون مكان وضريبة (مادية ومعنوية) لا يوجد مواطن ووطنية... وبما أن قوانين القوّة تتعامل مع بشر تحاول قدر إمكانها تحويلهم إلى أفراد، فإن هذا التعامل يؤدي إلى صراع أو إلى نزاع، كما يحلو للديمقراطيين أن يصفوه. لذا فإن الوظيفة الأولى لمؤسسة تشريع القوّة هي إخماد الصراع واحتلال مرتبة المشرف على تفتيته أو تحويله بقليل أو كثير من الدهاء إلى «سوء تفاهم». ولا بأس هنا من استخدام قوّة خاصة معدّة لهذا الغرض. ويعلم الله كم يتم السهر والإعتناء بهذه القوّة الظاهرة والخفيّة.

إن الديمقراطية الغربية هي إذن مرحلة تاريخية لنظام سياسي واقتصادي واجتماعي. وهي مرتبطة بشروط هذا النظام؛ تخضع

لتفاعلاته الداخلية والخارجية. وإذا كان سقوط حائط برلين عبّر بشكل مباشر عن إنهيار نظام مواجِه للنظام الغربي، إلاّ أن إنهيار ذاك النظام هو وليد التفاعلات الجديدة على الصعيد العالمي. فهذه التفاعلات طاولت الشرق والغرب معاً. ولم يتسنَّ للشرق أن يحلّلها ويبلورها نتيجة هول الإنكسار وحدّته. غير أن المفكرين الغربيين أخذوا يعبرون عن نهاية ديمقراطيتهم التي انتهت نهاية «هادئة» كالفرق بين من يقضي نحبه مقتولاً وبين من يقضيه على فراش الموت.

إن أسباب نهاية الديمقراطية الغربية هي تحوُّل المجتمع إلى مجتمع علائقي أو مجتمع إتصالات كما يريد المحللون المحافظون أن يسمّوه. وفي هذا المجتمع يتلاشى المكان والحدود (الزراعة والصناعة..) وتتلاشى الضريبة المحلية (الشركات المتعددة الجنسية) وتتلاشى مؤسسة تشريع القمع (جهاز الدولة). وبذلك يفقد الحيّز المشترك للسياسة شرعيته ومقوّماته. كما أن السياسي يتحوّل إلى نجم في الإذاعة المرئية ولا يعود إتخاذ القرار أو المشاركة فيه أمراً مهماً؛ فالأفكار نفسها ليست أفكاراً حقيقية أو رؤية، بل صدى للحظة الراهنة...

هذا المجتمع العلائقي في طور تكوينه يودّع المرحلة السالفة من الديمقراطية الغربية. والكاتب جان ماري جوينو يفصّله بدقائقه وخطوطه العامة بأسلوب شيّق ومهارة فائقة ولا يعيبه غير كثافته التي تشدُّ الإنتباه والتركيز.

الدار الجماهيرية
للنشر والتوزيع والإعلان

«وتكـون مملكـة رابعـة صلبـة كـالحـديـد لأن الحديد يدق ويسحق كل شيء، وكالحديد الذي يكسّر تسحـق وتكسـر كـل هـؤلاء. وبمـا رأيـت القـدميـن والأصـابـع بعضهـا مـن خـزف والبعـض مـن حـديـد فالمملكة ستكون منقسمة ويكون فيها قوة الحديد من حيـث أنـك رأيـت الحـديـد مختلطـا بخـزف الطيـن. وأصابع القدمين بعضها من حديد والبعض من خزف، فبعض المملكة يكون قوياً والبعض قَصماً. وبما أنك رأيت الحديد مختلطاً بخزف الطين فإنهم يختلطون بنسـل النـاس ولكـن لا يتـلاصـق هـذا بـذاك كمـا أن الحديد لا يختلط بالخزف».

من رؤيا نبوخذ نصّر

دانيال ـ الإصحاح الثاني

تمهيد

هل تبقى الديمقراطية الغربية إلى ما بعد العام 2000؟

قد يقع جرس مثل هذا السؤال غداة انهيار العالم الشيوعي، على اسماع الكثيرين نشازاً واستفزازاً. ولكن إذا كان ثمة إقرار عام بأن سقوط جدار برلين قد خط سطراً ختامياً لانقضاء مرحلة، يبقى علينا لكي نقيس الأثر الفعلي لهذا الحدث تحديد طبيعة هذه المرحلة التي انقضت.

يحدد المتفائلون بداية هذه المرحلة في عام 1945، باعتبار أن أوروبا دحرت هتلر باسم الكفاح من أجل الديمقراطية، لكن مثل هذا الإنتصار تحقق بمساعدة ستالين. وكان ثمن ذلك إخضاع نصف أوروبا للستالينية. وبعد انقضاء 45 سنة على هذه الأحداث فإن النصر بالنسبة لهذا النصف من أوروبا قد تحقق أخيراً وتم كسب معركة الأفكار.

فمن ذا الذي يستدعي لينين اليوم لمناكفة مونتسكيو؟

على هذا النحو يكون تطور الأفكار السياسية قد بلغ ذروته، وأصبحت الجمهورية الليبرالية، وريثة القرن الثامن عشر وفلسفة

الأنوار تمثل الشكل الأمثل المنجز للتنظيم الإنساني. فإذا كان التاريخ هو قبل كل شيء الصراع من أجل الأفكار، فإن كوندورسيه قد ربح المعركة ونكون بالفعل نقترب من نهاية التاريخ.

أما المتشائمون فإنهم يندون بمثل هذا التحليل وينعتونه بالتبسيطي. فالمرحلة التي تنقضي اليوم لم تبدأ في نظرهم في عام 1945، ولكن في 1917. فالحقبة الفكرية التي فتحتها الثورة الروسية قد أقفلت، وما نشهده اليوم ليس نهاية التاريخ بل صحوة القوميات. وكل أزمة تنشب في أوروبا تعيد إلى ذاكرتهم فترة ما بين الحربين، أما الخطر الحقيقي فيتمثل في رأيهم بالنزعة القومية. وعليه فإن الحداثة الظافرة التي تمثلها أوروبا إنما يتهددها صعود التاريخ ويرعبها القرن الواحد والعشرون.

يقترح هذا الكتاب تشخيصاً مغايراً لهاتين الرؤيتين. أن عام 1989 لا يختتم مرحلة بدأت عام 1945 أو عام 1917. بل انه يسطر خاتمة لما تم تشريعه في 1987. انه يضع حداً لعمر الدول ـ الأمم.

إذا شئنا أن نرسم صورة تقريبية. نقول أن اثر الحرب الباردة على المؤسسات السياسية يماثل وقع مغناطيس هائل الحجم على نشارة الحديد. فطوال عشرات عدة من السنين أضفى التمحور حول قطبي الشرق ـ الغرب نوعاً من النظام على المجتمعات البشرية. في العالم الثالث استمرت أنظمة عدة في البقاء بفضل صداقات خارجية. ولأنها كانت تحتل موقعاً هاماً في خارطة المواجهة الشاملة. وفي

العالم الصناعي، وضعت مسألة الهوية ما بين قوسين فقد كان يتعين بادىء الأمر مواجهة الخطر الشيوعي. أما اليوم فإن المغناطيس قد قذف بعيداً واستحالت نشارات الحديد إلى غبار مذرور.

إن مثل هذا الوضع المستجد كلية لا يعيدنا إلى القرن العشرين ولا يدفعنا إلى بداية الواحد والعشرين. لأنه وإبان ذلك حالت قوى اقتصادية كبرى اجتماعية وثقافية، دون تشكل الدول ـ الأمم بفعل قلبها للموازين. ففي عالم جمّدت أوصاله قوة جاذبية الحرب الباردة، لم يعد لهذه القوى دور فعال حيال المؤسسات السياسية. أما اليوم فسوف يظهر هذا الدور بقوة، وسوف تطرح أسئلة جذرية، وسوف تتلقى البديهيات التي بنىالغرب وفقاً لها مؤسساته منذ القرن الثامن عشر، صدمة حاسمة. إن الشرخ بين نظامه السياسي والواقع المطروح أمامنا اليوم بات شاسعاً.

لقد آمنّا بالمؤسسات وبقوة القوانين كوسيلة لتنظيم القوة والرقابة عليها. وأقنعنا أنفسنا بأن خير وسيلة لضبط عقارب الساعة من الناحية الإجتماعية هو الحد من السلطة بالسلطة، وخلق تعددية في أقطاب السلطة، شريطة تجنيبها الصدام في ما بينها.

إن هذه البنى السياسية قد رافقت انتشار الثروة والسلطة اللذين يميزان اليوم العصر الراهن. بينما كان التملك في العصور السالفة، عصور التقشف، هو المصدر الوحيد للسلطة، ولم نكن نميز بين سلطة اقتصادية وَسلطة سياسية. فأن تكون قوياً كان يعني قبل كل

شيء أن تنفذ بجلدك من البؤس العام. وبالنسبة لهذا الشكل البدائي من القوة «البطريركية» فإن الزمن «التشريعي» بدا لنا بمثابة تقدم لا مندوحة عنه. لنكتشف في ما بعد عدم تناسب المؤسسات الموجودة مع الواقع، وأن الفروقات بين العصر الذي ندخل فيه وبين بنى عصر الأنوار هي أبعد بما لا يقاس بين هذا الأخير والعصر البطريركي الذي سلفه. يواجه الأوروبيون صعوبة في الإقرار بذلك، لأنهم لم يعرفوا شيئاً آخر. فكلمات مثل الديمقراطية السياسية، الحرية؛ إنما تحدُّ من أفقهم العقلي، ولكنهم لم يعودوا متيقنين من معرفة كنهها الفعلي. وإلتزامهم بها إنما يرجع من الآن فصاعداً إلى النشاط الذهني وليس للفكر نفسه.

لقد بات عليهم أن يكتشفوا «باعتبارهم ورثة لعصر التنوير»، بأنهم ورثة فاقدي الذاكرة: فالقوانين أصبحت وصفات، والحق بات أسلوباً، والدول ـ الأمم غدت مساحات قانونية.

هل يكفي هذا لتأمين مستقبل الفكرة الديمقراطية؟ السؤال الذي يطرح بإلحاح اليوم هو إذا ما كان للديمقراطية الغربية أن توجد من دون أمة. وما يستوجب السؤال هو انهيار أسس البنيان الكبير لعصر المؤسسات، الذي يفلت من أي قيد، ونراه في وضعية الأجسام الطافية أشبه بتلك البيوت المجهزة سلفاً التي جرفها السيل.

إن المواطنين الذين احتفظوا بحنين إلى الجمهورية الرومانية البائدة كانوا ينوهون بشيء من التباهي، بفضائل الأزمنة الغابرة. غير

أن تحسراتهم لن توقف اليوم كما لم توقف في الماضي، المسيرة باتجاه امبراطورية جديدة. لقد دوّن 1989 بالفعل أفول مرحلة تاريخية طويلة الأمد كان من أبرز فضائلها ظهور تدريجي للدولة ـ الأمة على أنقاض الامبراطورية الرومانية. هذا الشكل السياسي الذي ميّز أوروبا أكثر بكثير من فكرة الامبراطورية، قيّض له في القرنين الأخيرين أن يفرض نفسه على العالم، وما اعتبره الغرب في تحليلاته تحصيل حاصل بالضرورة لما سلف، قد لا يكون ربما سوى نتيجة موقتة لظرف تاريخي نادر، ومرتبط بمعطيات خاصة قد يزول بزوالها. نحن نسمي الزمن الآتي «بالامبراطوري» لأنه قبل كل شيء يعقب الدولة ـ الأمة كما عقبت الامبراطورية الرومانية الجمهورية الرومانية. حيث غدا مجتمع الرجال أوسع بكثير من حجم الجسم السياسي. والمواطنون باتوا أقلّ تطويعاً من أن يندرجوا في مجموع قادر على أن يعبر عن السيادة الجماعية؛ وقد غدوا، والحال هذه، مجرد أفراد ذوي سمات قانونية، يتمتعون بقوانين ويخضعون لموجبات، كل هذا في مجال تجريدي ذي حدود من الأرض أكثر فأكثر إبهاماً.

هذا الزمن يمكن وصفه «بالامبراطوري» أيضاً لسبب آخر: وهو أن فكرة الامبراطورية ليست وقفاً على أوروبا، وبالتالي فهي ليست أسيرة تقاليدها السياسية. بل إنها تماثل مرحلة جديدة سوف يغدو في ظلها التحديد الأوروبي للسياسة مرهوناً نسبياً بنجاح «العالم الآسيوي» وهو سيعمد لوصف عالم موحد وخالٍ من المركز في آن.

فوجود المركز يستدعي عملياً وجود سلطة ذات تنظيم هرمي لم تعد تتوافق مع عالمنا المعقد. لقد دخلنا في زمن التعقيدات، دون أن نعرف إذا ما كان هذا التعقيد تقدماً أم عاهة.

لقد طاولت هذه الثورة في قوانين القوة، المنشآت بادىء ذي بدء؛ ونهاية الحرب الباردة باتت تتيح لها الآن الامتداد إلى الدائرة السياسية؛ فمجمل العالم الصناعي يكتشف اليوم من واشنطن إلى طوكيو مروراً ببروكسل بأن قواعد القوة هي في طريقها إلى التغيير. لقد ظنوا بأنه يكفي استبدال الأمم الصغيرة بالأمم الكبيرة كما تبتلع الشركات الكبرى الصغرى منها، وهم بدؤوا يلاحظون بأن السلطة لا تتبدل طبيعتها بتبدّل حجمها، وكتابنا هذا هو محاولة أولى لاستبطان عالم ما يزال في مهده بعد.

هل ينبغي أن ننظر بخشية لقدومه؟ انه لعمري من جسيم الخطأ أن نعتبر زمن الدول ـ الأمم الغربية كهدف بحد ذاته. فمهمة التنظيم السياسي التي انتدبتنا إليها الفلسفة ليست سوى فصل من التاريخ الإنساني، ووسيلة استحدثناها في مرحلة معينة من تطورنا، لنرسي أسس الحرية على قاعدة نظام سياسي. ومثل هذا التعريف للحرية لا يمكنه أن يستمر خارج الظروف الخاصة التي تحكم نشوء وانتعاش الدول ـ الأمم. ينبغي إذاً فهم قواعد هذا الزمن الجديد، ليس فقط بهدف النضال ضده ولكن لإنقاذ ما أمكن وما ينبغي أن يكون من فكرة الحرية.

ها نحن نشهد مجيء الامبراطورية الرابعة: وهي في آن قاسية

بمقدار ما هي هشة، وهي أقرب إلى روما والعالم القديم منها إلى الأديان السماوية، وهي تترعرع على حطام النظريات والامبراطورية السوفياتية التي تراءى لها في زمن ما أنها روما الثالثة.

المؤلف

الفصل الأول
نهاية الأمم

قد يبدو ضربا من التناقض إثارة مسالة نهاية الأمم، في وقت يشهد فيه الاتحاد السوفياتي نفسه تفسخاً تحت اندفاعات القوميات، وفي وقت تعاود فيه الأمة الالمانية تشكيل نفسها، وفي وقت لم تتسع فيه الأمم المتحدة من قبل لهذه الطفرة من تكاثر الدول الأعضاء. وأكثر من أي وقت مضى، تلوح فكرة الأمة ببعدها الثوري. فهل يتعلق الأمر فعلا بالعودة للجوهري أو أنه مجرد جمود في مقاربة سياسية انتهت من أداء مهمتها التاريخية، وباتت أقل فأقلّ قدرة عن حمل الآمال والاجابة عن اسئلة هذا الزمن؟

إن الأمة هي فكرة حديثة العهد، والمطالبة الوطنية لعبت دور المحرك في مسيرة الكفاح ضد الاستعمار. والصلة التي انعقدت في أوروبا القديمة بين التأكيد على الهوية الوطنية والمطالبة الديمقراطية، تحولت في ترجمتها على صعيد الكرة الأرضية برمّتها إلى الصلة بين تأكيد الهوية الوطنية والمطالبة بالاستقلال. فثوار القرن التاسع عشر هتفوا باسم الحرية بينما هتف المستعمَرون (بفتح الميم) في القرن العشرين بصرخة الاستقلال. بمعنى آخر التحرر من ربقة المستعمر.

وهكذا لم يساور أحد الشك طوال أربعين عاماً في أن معادلة الاستقلال تساوي الحرية.

بدأت الشكوك تظهر منذ حوالي عشرين سنة، وظهرت استنباطات من نوع أن الاستقلال لا يجلب في جعبته دائماً الحرية، خاصة إذا لم يكن استقلالاً حقيقياً، بمعنى أن الأمم المستعمَرة كانت ضحية «للكولونيالية الحديثة» التي تتيح للقوى الاستعمارية التي كانت تحكم مباشرة في السابق مواصلة استغلالها الاقتصادي للبلاد. وظهرت في ما بعد، تفسيرات أخرى طرحت نفسها في البداية كفكرة أكثر حذاقة من الأولى. ولكن نكتشف اليوم أنها تثير مسائل أساسية في عمق موضوعة الاستقلال نفسها. فالأمم المستقلة إنما تحررت من ربقة الاستعمار لتقع تحت وطأة عبودية من نوع آخر، هي عبودية المنظمات الدولية، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولطالما كُتبت بحوث سعت إلى أن تبرهن بأن هذه المنظمات تحمي في الواقع مصالح الأمم الرأسمالية الكبرى، وهكذا فإن الكثير من دول العالم الثالث تتظاهر اليوم ضد برامج التصحيح البنيوي التي تقوم بها هذه التنظيمات، كما تظاهرت بالأمس ضد الشركات المتعددة الجنسية، وقبل أمس ضد الإدارة الاستعمارية. ولكن هل ما تزال المطالبة هي نفسها؟

في الواقع تبرز عبر هذه الحلقات المتتالية، مطالب جديدة لا تضع في نصب عينها بصورة مركزة مسألة علاقة التبعية في مواجهة الخارج، إنما مسألة قدرة الزعماء الوطنيين على تمثيل المصالح

الوطنية والدفاع عنها. بهذا المعنى فإن المطلب الوطني لدول العالم الثالث بات يماثل أكثر فأكثر المطلب الوطني لأوروبيي القرن التاسع عشر. لقد غدا مطلباً «ديمقراطياً». ففي أميركا اللاتينية وإفريقيا باتت الديمقراطية والتنمية صنوين لا ينفصلان، وتقوم المظاهرات في الكثير من العواصم الإفريقية ضد الزعماء الذين أهدروا الرصيد المعنوي الذي منحهم إياه الصراع من أجل الاستقلال.

لم تعد الأمة قناعاً للقبيلة، وإنما مجالاً سياسياً حيوياً تبنى في رحبه الديمقراطية.

إن مثل هذه الطموحات الكبرى تسهم في إنطلاقة الأمة ولكنها لا تنجح في إنقاذ الفكرة. وهي تسلّط الضوء على هشاشة البنى الوطنية بالنسبة للاهداف المتوخاة. فإذا كانت الأمة بحاجة لجهاز الدولة لكي تغدو ديمقراطية، فأين الدولة في افريقيا؟ ونموذج أفريقيا جنوب الصحراء ليس على هذا الصعيد إلا حالة قصوى لوضع يسير باتجاه التعميم في العديد من الدول المأزومة في العالم الثالث.

لقد اختفت مطالب النضال من أجل الاستقلال، دون أن يحلّ محلها شيء آخر. ولا تستطيع أن تستمر في العيش في ظل مثل هذه الأوضاع التي تتهددها أزمات اقتصادية إلا أجهزة حكومية شديدة البأس، تعمل وفق نموذج للقوة لا يلبث بعدها ـ شيئاً فشيئاً ـ أن يتخطى البعد القومي.

يجسّد اقتصاد المخدرات على نحو ساطع كيف أن لعبة

الأقـويـاء تتجـاوز الأطـر المحليـة للـدول. فحيثمـا يهـن عـزم الـدول وتتوافر شروط مناخية ملائمة، تستوطن المخدرات وتحدث تبديلات عميقـة فـي المجتمـع. فليـس مـن المفـاجـىء إذاً أن تكـون أميـركـا اللاتينية، بل أيضاً افغانستان مراكز هامّة للإنتاج والتصنيع. فالعائدات التي تدرّها المخدرات تفوق مجمل المساعدة العامة للتنمية وفق إحصاءات لجنة المساعدات من أجل التنمية والتي تقدّر هذه العوائد بمئة مليار دولار. وعلى هذا فإن إلغاء تجارة المخدرات من شأنه أن يؤثر أكثر بكثير من وقف سياسات الدعم العام للتنمية. فالكوكا والخشخاش هما المحصولان الزراعيان الوحيدان اللذان يتمتعان بتجارة ممتازة من العالم الثالث. وفي كثير من الأحيان لا يختلف حجـم عـائـدات المخـدرات عـن ميـزانيـة بعـض الـدول. فبـأمـوال المخدرات يمكن أحياناً تعويض مشتريات بعض دول العالم الثالث. إذ غدت دائرة المصالح العامّة منذ الآن في قبضة الثروات الخاصة. يعتبر هذا، إذا أجيز لنا القول، الشكل الأقصى من سيطرة القطاع الخاص. ولكن لنطرح سؤالاً: ما هي الأمة؟

تتحدد الأمة في البداية من حيث ما لا تتصف به. فهي ليست مجموعة إجتماعية، كما أنها ليست مجموعة دينية، وهي ليست أيضاً مجموعة عرقية. بمعنى آخر أن الصلات التي توحد مواطنين من قومية واحدة هي نتاج تركيب موحد من المعطيات التاريخية، ولا يمكن حصرها في بعد واحد إجتماعي أو ديني أو عرقي. ما يميز مجموعة قومية، وفق التعريف الأوروبي، عن سائر القوميات هو

الآتي: انها تحشد أناساً لا من حيث ما يمثلونه اليوم ولكن على قاعدة الذاكرة بالنسبة لما كانوا يمثلونه بالأمس. فلا يوجد أي تحديد للأمة إلا التحديد التاريخي. فالتاريخ هو حيّز التاريخ المشترك، بكل ما ينضح فيه من مآس وهناء، وهو حيّز قسمة القدر. ولكن الأمة لا تتحدد فحسب من حيث الإنتماء للأصل، ولو كان الأمر بهذه البساطة لاعتبرناها قبيلة واسعة الأرجاء. إذ أن الأمة وفق التعريف الأوروبي للكلمة هي أولاً مكان حيّز، أي أراضي تعيّنها حدود دقيقة، دقيقة لدرجة تشبه العلامات التي كانت تحدّ أطراف الحقول في الأرياف الأوروبية قديماً.

منذ روما القديمة واستقلال القانون بالنسبة للدين، يتم تثبيته بفضل تحديد قواعد الملكية على نحو أكثر فأكثر صرامة. فتحديد رجل بالنسبة لما يمتلكه أمر منوط بالقانون، أمّا تحديد ماهيته فهو أمر منوط بالدين. فتعيين الملكيات وحصرها وإقامة مسح لها إنما هي نقاط انطلاق ترسي قانوناً يريد أن يكون قانوناً للأراضي قبل أن يغدو قانوناً للأفراد. هذا التجذر في أراضي الأمّة شكل أساساً، قامت عليه حريتنا وشكل شرطا لنشوء مجموعة مفتوحة. هذا القانون لم يحصر الناس داخل مجموعاتهم، ولم يحشر نفسه في البحث عن أصولهم وإنتماءاتهم. غير أن تسامحه إزاء تنوع البشر الذي يقوم بادارة شؤونهم تجبره اعتماد الشدة والصرامة في تحديد المجال والحيّز الذي يزاول فيه تنفيذ دوره. والحرية التي يمنحها للأفراد القيّمين على اللعبة الاجتماعية يسحبها منهم داخل مجال عمله.

فالغموض ليس مسموحاً به. وعلى غرار لعبة الأوعية المتصلة فإن تحديد اصل وفصل مجموعة وعرقها ودينها ينبغي أن يكون محكماً بمقدار ما يكون عليه تحديد الأرض مبهماً وغير واضح المعالم. وينبغي في مواجهة هذه المشكلة أن نقر بأن الحلّ الذي اختارته الأمم الأوروبية هو حلّ فريد، ونتيجة غير متوقعة لتاريخ خاص لا يوجد مثيل له في أي بقعة من العالم.

إن الحدود الواضحة التي تعيّن حقل توسع انتشار مختلف القوانين الأوروبية، تندرج من أصول خاصة تميز أمم أوروبا عن سائر التجمعات البشرية الأخرى والتي حملت بوجه مخادع اسم بلدان وطنية.

إن الحدود الواقعة خارج أوروبا هي في الواقع بمجملها حديثة العهد، وقد ظلت ولفترة طويلة غير دقيقة. فتطويبها وتكريسها ما يزالان أمراً حساساً. لقد نجحت المسيرة الاستقلالية خلال عشرات السنين من عدم رؤية الطابع الأحادي للنموذج الأوروبي. لقد ظن الاستقلاليون أن بوسعهم ردّ السكين إلى نحر المستعمر عبر استخدام فكرة الوطن ضده. وتبيّن فيما بعد أن حدود الوطن وهميّة؛ ليس لأن الأوروبيين كانوا محظوظين أكثر من غيرهم، بل وبكل بساطة لأن المجال كان نادراً، وكان أن دفعوا ثمن هذا «الإكتشاف» ألف سنة من الحروب أتاحت حل النزاعات حول تعيين حدود الأمبراطوريات القديمة؛ وانعقدت من حينه صلة قوية جداً بين مفهوم القانون ومفهوم الأرض. فالقانون لا يحكم البشر بل نشاطهم على أرض

معينة. ولو كان الأمر يختلف عن ذلك لكان الرجال عبيداً وليسوا مواطنين.

وما تزال هذه الصلة حتى في أوروبا صلة مزعزعة، فبريطانيا مثلاً التي أتاح لها وضعها كجزيرة أن تكتسب دفعة واحدة أرضاً مرتسمة الحدود على نحو دقيق فإنها لا تثمن مفهوم الأرض على غرار الأمم الأخرى التي كان عليها أن تدخل في صراع مرير لتثبيت حدودها. وهي مثل ابنة عمها اليابان كان لديها مفاهيم في ما يخص تحديد هويتها، أقرب ما تكون للعرقية بالمقارنة مع فرنسا أو اسبانيا.

أمّا بالنسبة لألمانيا، طريق المرور نحو أسواق أوروبا، فإن نزاعاتها مع باقي أوروبا تجد مصادرها في تحديدها للشعب الالماني كشعب لا يتجذر في الأرض، إنما في لغة وثقافة. إن الخطوط المستقيمة التي أعتقد الأوروبيون أنها ستختصر قروناً من النزاعات لم تتعمق بصورة فعلية إلا في أميركا الشمالية، ولكن بأي ثمن! لقد لزم الأمر إبادة شعب برمته للتعويض بقوة العقد الاجتماعي عن الطابع المصطنع للمجال الذي يحكمه.

ولا يكفي أمام هذا الواقع أن تتخذ منظمة الوحدة الافريقية قراراً بعد فترة وجيزة من رحيل المستعمر، بعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار لكي تعمد إلى خلق أمم داخل هذه الخطوط المجردة. وهم يعينون العدو المورث، رغبة في إعادة انتاج سريعة لتاريخ الأمم القديمة التي قدّت من حديد ونار. ولكن مثل هذه الأمم تبدو هشة في زمن لم يعد زمن بناء الأمم الكبرى. فنحن

بعيدون كل البعد عن التنافس في ما بين أمم القرن التاسع عشر الامبريالية التي كانت تتنازع على العالم من أجل أن تجد لها ـ وفق تعبير الماني ـ «مكاناً تحت الشمس».

إن نزاعات نهاية القرن العشرين ولدت من ردود فعل دفاعية، واتخذت شكل الانطواء على الذات والخوف من هذا العالم الذي يفلت منا ولا نستطيع الفكاك منه. فلا وجه للعجب إذاً أن يكون الانغلاق الوطني للعالم ذا طابع كاره للخارج أكثر من كونه امبريالياً. بامكاننا اليوم أن نطوف حول العالم ونرى أن الفكرة الوطنية في سائر القارات لا تستطيع الاستمرار دون التحالف مع قوى هي أعجز عن السيطرة عليها: أي الدين، العرقية، المعتقدات والقبيلة. وأصبح من النادر اليوم وجود بلدان تتمتع بأساس تاريخي أو عقد اجتماعي يجعلان عامل الأرض كافياً لتحديد الأمة كأمر بديهي.

فضلاً عن ذلك فإن بديهية عامل الأرض في البلدان التي استطاع التاريخ أن يفرض فيها ذلك، غدت اليوم عرضة للاهتزاز بسبب مجموعة من العوامل الاقتصادية. فأساس الأرض الذي قامت عليه الحداثة السياسية كما عبرنا عنه منذ قرون، يتعرض اليوم للهجوم من جانب الاشكال الاقتصادية الحديثة. إن «الأراضي» وقرب الحيز المساحي فقدا أهميتهما تدريجياً منذ تقلص الزراعة في ميدان النشاط الاقتصادي لا بل تقلص الصناعة نفسها. لقد كان الهدف الأول السياسي للبشر ما إن تخلوا عن الترحل وخلال حقبة طويلة من الزمن، هو أن يكونوا أسياداً على الأرض التي يزرعونها

لكي يتغذوا. ومع تطور الصناعة والرقابة على الموارد الأولية من جهة وضرورة حشد آلاف الرجال في المناجم، من جهة أخرى، ارتباط النشاط الاقتصادي بنوع من التنظيم للمكان. فالصناعة بمعداتها الضخمة التي تشغل حيزاً ضخماً، كانت تعمد إلى تجميع الرجال في مكان واحد لجعل المساحة بمنأى عن التأثيرات. في قطاع السيارات رمز النتاج الصناعي في الجزء الأول من القرن العشرين تمثل المواد الأولية ثلاثين إلى أربعين بالمئة من القيمة، بينما في قطاع الالكترونيات رمز الانتاج في المرحلة الجديدة لا تمثل المادة المذكورة سوى واحد بالمئة.

هذا يعني بأن العالم يسير قدماً إلى حقبة تجريدية، تتفلت من «المادة» وتفقد الثروات شيئاً فشيئاً تصلبها. فحيثما تتشكل القيمة، بات من الصعوبة بمكان حصر مكان التركيبات المادية، وتنشأ القيمة من الدخول في شبكة حقل انتاجي. فالذي يملك لوائح ـ ملفات الخمسين ألف شخص الأكثر ثراء في فرنسا هو بما لا يقاس أغنى من تاجر المجوهرات الذي يملك القلادة الذهبية. فما إن اختفى التقشف حتى بات خلق القيمة وقفاً على التقريب بين العرض المناسب والطلب المناسب. والحال أنه مع ثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية، تخرج الشبكة عن النطاق المحلي لتتوسع إلى الخارج. فمن الطرق البحرية والسكك الحديدية انتقلنا إلى بنى حديثة جوية ولاسلكية قلبت رأساً على عقب مفهوم المجال المكاني. إن الكادر في شركة الـ I B M حتى ولو كان في أنأى بقعة من الكون،

يستطيع الاتصال بالمفكرة الالكترونية لشركته، وهو في ذلك على صلة أوثق بالبلاد من مزارع الـ «بيريغورد» الذي لم يخرج من قريته.

لم يعد الأساسي السيطرة على أراض جديدة بل ايجاد نافذة على شبكة. هذا التحول يدل أيضاً على أن الرجال عادوا من جديد للحركة. وعملية الاستقرار التي شهدها الإنسان في القرون الأخيرة شارفت على نهايتها واستؤنفت حركة الهجرات. والصناعة لا تقوم بالضرورة حيث اليد العاملة وفيرة. فالرجال يتوجهون إلى الأماكن التي تسمح بخلق الثروة. إن هجرات الفقر في عالم لم يعد فيه التجذر في الأرض ممكناً إلا بقوة إرغام الشرطة، هي في طور فرض نفسها كعامل أساسي في الاقتصاد وفي السياسة أيضاً التي ستتحدد على هذه الصورة في القرن القادم.

هذه الثورة في الاقتصاد سيكون من شأنها تقليل قيمة المكان وتعزيز قيمة العنصر البشري، لأن عامل الندرة الذي يحدد القيمة قد تبدل سواء بالنسبة للمكان أم بالنسبة للرجال. فالحيز المكاني النادر هو من الآن فصاعداً حيز التلاقي ـ من هنا البون الشاسع بين العواصم الكبرى في العالم والمدن التي بقيت معزولة ـ وحيز التمتع واللهو، وهو ما يفسر الثمن الفاحش للبقع الفائقة الجمال والقريبة في آن من مراكز المدن مثل «الكوت دازور». ولم تعد الامكنة أو الأراضي المؤهلة للانتاج تحمل خاصة الندرة، فالأرض الزراعية تشهد هبوطاً منتظماً في قيمتها. فمنطق الاقتصاد اللامادّي بات يؤثر على هذا النحو على ما لم يكن له طائل عليه من قبل: الأرض.

واليوم غدا عنصر المعيار في تثمين قطعة الأرض ليس ما تحمله من انتاج بل بالبشر المقيمين عليها، فهؤلاء اصبحوا بالفعل المصدر الأكثر وفرة والأكثر ندرة في آن. ولم يسبق أن كان من المتيسر على ما هو الآن إيجاد يد عاملة رخيصة وغير مجرّبة.

ولم يسبق أن كانت الكفاءة مطلوبة لهذا الحد إلا منذ أن غدت موضوع منافسة على الصعيد الدولي.

هذا الإنقلاب في الآفاق ستترتب عليه نتائج عميقة على الصعيد السياسي فندرة الحيز المكاني شكلت أساس إرساء القانون من حيث انها أدت إلى ولادة تنظيم الملكية مع مسح الأراضي. وولادة المدن القديمة الرومانية، مهد الديمقراطية الغربية الحديثة. أمّا وفرة الرجال فإنها قد حررتنا من العبودية هاتان الظاهرتان شكلتا مصدر الأمة الحديثة فما هو النظام السياسي الجديد الذي سينبثق من أوضاع مغايرة بصورة عميقة؟

ويكفي أن نلقي نظرة منذ الآن على المجال الضريبي حتى نستبين أن سلطة فرض الضريبة والرقابة على هذه السلطة شكلا العناصر الأولى في تشريع القوة وتحويلها إلى مؤسسة. بل إن الديمقراطية الوطنية الأوروبية قد نهضت هي نفسها على قاعدة هذا النقاش. فالضريبة تتمتع في كل الديمقراطيات الغربية بقاعدة محلية وطنية، فهي تطول الممتلكات أو العمليات المالية أو الأشخاص ومثل هذا المنطق يخضع اليوم لإعادة نظر بسبب عوامل ثلاثة: أولها أن الأفراد يتنقلون أكثر فأكثر اليوم للإفلات من الضرائب إذا ما كانوا

أغنياء، ولبيع كفاءاتهم بثمن ،على إذا ما كانت لديهم مهارات فذة معينة، ولإيجاد عمل إذا ما كانوا فقراء. ومن ثم فلأن الرساميل باتت اليوم وفي آن متحركة ونادرة؛ فالرغبة في جذب رساميل أجنبية تعرقل الرقابة على الرساميل الوطنية. وأخيراً لأنه في زمن الشركات المتعددة الجنسية التي توزع مراحل انتاجها لسلعة واحدة على دول عدّة فإن الحصر المكاني للقيمة الزائدة يصبح من سابع المستحيلات نظراً لعدم استقرار أسعار الدورة الداخلية. فما إن تزول ضرورة التواجد في بلد معين، وما إن يغدو مكان الإقامة والاستقرار خياراً وليس معطى، وما إن تتشكل القيمة الزائدة بصورة جد مجردة يصعب معها حصر مصدرها بمكان معين، فإن الضريبة تكف من أن تكون قراراً مبعثه السيادة.

ولكن بالطبع، ما زالت هناك مجالات واسعة للنشاط الاقتصادي لم تفلت بعد من الضغوطات المحلية، وما تزال الدولة تحتفظ بكل سلطاتها لفرض الضرائب على العقارات أو على الأجراء المرتبطين بمصانعهم. ولكن ما إن تسعى الدولة الوطنية لفرض ضريبة على الاشكال الحديثة لخلق الثروات حتى تجد نفسها في منافسة مع العالم بأسره، ولا تستطيع فرض ضرائب أعلى من ضرائب منافسيها في السباق نحو رأس المال والمهارة، دون أن تلحق بنفسها أضراراً. ناهيك عن مشكلة أخرى محلية هذه المرة؛ إذ إن التفاوت في الضغوطات الضريبية المفروضة على من لا يستطيعون تخطي الحدود المحلية وبين الذين يتفلتون منها،من شأنه أن يؤدي

في حال اتساعه إلى خلل سياسي في النظام الضريبي، مع كل ما يترتب على ذلك من صعوبات. وليس من الممكن الإستمرار في فرض ضرائب على عوائد الاجراء أكثر بثلاثة أضعاف من الضريبة المفروضة على رأس المال. وهكذا، تجد الدولة الوطنية نفسها حتى في المواقع التي تعتقد وقوعها تحت سيادتها مضطرة أن تنحني أمام ضغط جديد يشوه العلاقة التي كانت موجودة ـ عبر الضريبة ـ حتى ذلك الحين بين المواطن والأمة.

فالضريبة إذا ما شاءت أن تحتفظ ببعض الشرعية، ينبغي أن تستتر بالتواضع: وبدل أن تكون في التعبير والإجراء رمزاً للتضامن السياسي، ينبغي أن تقدم نفسها فحسب كمجرد مقابل للخدمات والممتلكات العامة التي تقدمها الدولة على أرضها. وزيادة الضرائب عن المستوى الضريبي في الدول التي تتمتع بالمواصفات نفسها من شأنه أن يدفع بالرساميل نحو الهرب. أما البعض فيرى في هذا الإلتزام عنصراً إيجابياً في المجال السياسي لتطبيق قوانين السوق. ومن الناحية العملية يلجأ عدد كبير من المؤسسات، نتيجة عدم إرتباط مكاسب العديد من الخدمات الاجتماعية (الأمن، البنية التحتية، القضاء)، بدفع الضرائب، إلى إستخدام وسائل متنوعة للحد من أعبائهم الضريبية، ويعمد في الوقت نفسه إلى الاستقرار في البلدان التي تقدم لهم أفضل الخدمات الجماعية. فإعادة النظر بالقاعدة المحلية للضريبة لها إنعكاسات أساسية أكبر بكثير مما تطرحه علينا ليبرالية سطحية. وهي تعني إفقار الدول ـ الأمم

وعجزها عن تمويل الخدمات الاجتماعية عن طريق الضريبة. فإما أن تتفق الدول ذات الاوضاع المتقاربة على عدم اللجوء «للمنافسة الضريبية»، وفي هذه الحال تقبل اعتماد أساليب توزيع للأعباء، وإما أن تعمد الدول إلى تقليص الخدمات الإجتماعية «المجانية» وتستبدلها بالخدمات المدفوعة أو أنظمة التأمينات الفردية.

غير أن الأمة تبدو في كلا الحالتين مهددة من حيث هي المرتع الطبيعي للتضامن والرقابة السياسية.

وإذا ما غدت الأمة عاجزة عن إمكانية جباية الضرائب، فإنها لن تكون أفضل حالاً في إدارة مصروفاتها. خاصة في ما يتعلق بالحاجات اليومية للسكان، إذ نجدها بعيدة كل البعد عن القيام بمهامها، فلا هي قادرة على السهر بعناية على حسن استخدام الأموال العامة، ولا هي قابلة لرقابة سياسية حقيقية. فمن ذا الذي يفكر بقلب الحكومة لأن المدارس أو المستشفيات العامة لا تبعث على الرضى؟ نحن نعرف أن الادارة المركزية لا تستطيع شيئاً حتى لو كنا نعرف أنها مصدر التمويل. والإطار المحلي لم يعد موضع صدقية لتنظيم العوائد وتوزيع الضرائب بصورة عادلة ولا بالأحرى للإدارة المباشرة للخدمات العامة!.

إن الحرص على رقابة فعّالة يعطي الأفضلية لاستحداث كيان إداري يموّل ويُراقب على المستوى المحلي؛ ولا يهم أمام مثل هذا الخيار الأقصى، المخاطرة بإثراء الأثرياء وإفقار الفقراء. فمن المتعذر التماهي إلا بما يمكن مراقبته، بينما تتنصل الدولة ـ الأمة

العصرية من أي رقابة أو مسؤولية.

وفي هذا السياق يرفض «اللمبرديون» الأثرياء إهدار أموال ضرائبهم كيفما أتفق في نابولي. والتضامن بات يصعب قبوله لدرجة أن الدولة لم يعد موثوقاً بفاعليتها بهذا الصدد. ومثل هذا الرفض يظهر عند كل مستويات التنظيم السياسي. فالضواحي الغنية لا تريد أن تدفع للضواحي الفقيرة. وكل عملية تحويل بين منطقة وأخرى باتت تطرح مشكلة، والحيز المشترك للسياسة فقد شرعيته، جاراً معه في الأزمة مفهوم التضامن الوطني، دون أن نعرف ما إذا كان هذا الانتقاص من الشرعية يعود لإخفاق الدول ـ الأمم أو إلى شك أعمق من جانب الفئة الوطنية التي يدعي تمثيلها.

وإذا كانت الأمة بمنأى عن إدارة مشاكل الحياة اليومية في البلدان الأوروبية، غير أنها تظل متراصة صفاً واحداً حيال المشاكل العامة التي تعترضها، والحال أن الأمة تبدو اليوم إطاراً يشتد ضيقه ويقل تكيفه مع حركة التكامل المتسعة في العالم، سواء تعلق الأمر بالوظائف التقليدية للسيادة، مثل الدفاع أو القضاء، أم بالكفاءات الاقتصادية.

في مجال الدفاع، استمر بلدان هما الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة طوال أربعين سنة في الادعاء بقدرتهما الاعتماد كلية على الذات لتأمين ضروراتهما الدفاعية. بينما وبخلافهما جعل البلدان اللذان خسرا الحرب العالمية الثانية، من الضرورة فضيلة؛ فلم يكرسا إلا نسبة محدودة من ثرواتهما للمجال الدفاعي، تاركين

للولايات المتحدة شأن تنظيم العالم وضمان امنهما. واليوم ها نحن نرى عن كثب من الذي ربح ومن الذي خسر. فالاتحاد السوفياتي سقط منهكاً في سباق عسكري كرس فيه جزءاً هائلاً من متوجه الوطني للميزانية العسكرية، أما الأمريكيون فإنهم صمدوا إلى حين على نحو أفضل فاستطاعوا أن يوفقوا بين الإزدهار والدفاع. ولكنهم بدورهم يواجهون اليوم حدود الجموح العسكرية التي قاموا بها. وبات من المحقق اليوم بأنه من دون تخفيض فعلي للميزانية العسكرية ومن دون إعادة توجيه حاسمة للمصاريف العامة، فإن أميركا سائرة لا محالة نحو الأفول. وبهذا الصدد يعتبر المتفائلون بأن زوال الاتحاد السوفياتي يأتي في الوقت المناسب، لأنه يتيح مثل هذا التخفيض في المصروفات دون مخاطر كبرى. ولكن هذا التفاؤل يبقى غير محكم إذا ما أخذنا بعين الإعتبار قدرات التقنية العصرية في جعل الاسلحة الأكثر تطوراً، تنازع من حيث سهولة استخدامها بندقية قديمة في القرن التاسع عشر، الأمر الذي ييسر لأي كان، على سبيل المثال، إسقاط أي طائرة خطوط مدنية بواسطة صاروخ ستانجر. كما ان انتشار الصواريخ بعيدة المدى، خلق تهديدات جديدة، في حين يسهم نمو التبادل والاستكفاء التبادلي والعصرنة المتعاظمة للاقتصاد النامي إلى جعلنا أكثر عرضة.

وفي الواقع بات الرخاء يفترض أكثر من أي وقت مضى النظام. ففي عالم تجزأت فيه التعقيدات إلى عدد لا حصر له من العمليات السهلة، وتنمو فيه الثروة من تعدد الاتصالات، فإنه ينبغي

وبأي ثمن تجنب الإرتباك، والأمر المفاجىء وغير المتيقن وغير المحكوم. المطلوب إذاً نظام، نظام لا يكون ثمرة طبيعية للعلاقات الاقتصادية الكثيرة الترابط بل متعلق أيضاً بقوة الجيوش. ولكن كيف تحتفظ الولايات المتحدة بمكانتها إذا تحتم عليها أن تكرّس للدفاع جزءاً من ثرواتها أكبر مما يكرسه منافسوها المباشرون؟.

والمبادلات اللاذعة التي حصلت بين الولايات المتحدة واليابان بسبب حرب الخليج، تظهر بأن أميركا لم يعد لديها الوسائل الكافية لأن تكون الحارس الطوعي للنظام الدولي، ولكنها في الوقت عينه تأمل أن تكون مجرد مرتزق للقوى غير العسكرية. بينما بلد كروسيا لا يتمتع فعلياً بورقة وحيدة متميزة يمكن تعبئتها مباشرة هي قواه العسكرية، بإمكانه أن يلعب مثل هذا الدور. ولكن المجموعة الدولية ليست مستعدة أن تطمئن لإحدى هاتين القوتين في سبيل تأمين النظام الدولي.

وعملياً لا تستطيع أي أمة، مهما كانت قوتها، أن توفر التوازن بمفردها. فهي لا يمكنها أن تتمتع في آن بثقة الأمم الأخرى وبالوسائل الكفيلة لملء هذا الدور من دون أن تتعرض لخطر إضعاف نفسها، أو من دون أن تتمكن منها نزعة السيطرة وانتهاك المسؤولية المناطة بها. وحتى لو افترضنا أن هذه الأمة لديها الوسائل الكافية لضمان هذا النظام الذي نشعر بضرورته، فإنه لم يعد لديها اليوم مشروعية القيام بذلك. فالرأي العام في الدول الصناعية يرفض أي تصرف أحادي الجانب، كما ان المصلحة القومية، حتى لو تعلق

الأمر «بالقومية الأوروبية» التي ما تزال في حكم الافتراض، لم تعد أساساً مقبولاً وكافياً لعميلة خارج الحدود. فالشرعية تقتضي إطاراً متعدد الجوانب يشتمل على مجموعة الأمم. كما ان الأمة لم تعد الإطار الطبيعي للأمن، وها ان الكل يحلم ويستعيد الحلم، دون أن يوافق حتى الآن، بحكومة عالمية.

ويمكن اتباع البراهين والدلائل نفسها إذا ما تناولنا موضوع العدل: فلا يمكن لأي نظام قضائي أن يدّعي إمكانية بقائه بمنأى عن التأثيرات الخارجية الدولية، كما يدل على ذلك بصورة ساطعة الأهمية المتزايدة للقانون الذي تمت صياغته في بروكسل في وضع الضوابط والتطبيقات القانونية في مختلف دول المجموعة الأوروبية. هذا الإلزام لم يأتِ فحسب كنتيجة لعملية البناء التشريعي الناجم عن إرادة سياسية، بل يعكس تطور الاقتصاد على مستوى الدول وضرورة الإنضواء تحت لواء الأعراف الدولية، التي تتحدد على مستوى يتجاوز الأطر القومية؛ فإذا ما شاءت دولة ما أن تعزل نفسها في أعراف قانونية خاصة، ظانةً أن بوسعها على هذا النحو حماية صناعتها من غزوات الخارج، فإن مثل هذا الأمر يحل عليها وبالاً. لأنه يؤدي إلى سجن صناعاتها العصرية في سوق محلي ضيق جداً يحول دون إمكانية حصد عوائد تغطية نفقات الانتاج والبحث العلمي والتنمية الضرورية التي تخولها المحافظة على كفاءتها.

يشكل المجال الاقتصادي عملياً المجال الذي يتيح بصورة شديدة الوضوح عجز الاطار الوطني عن التكيف مع المعطيات

الحديثة. فكل ثورة اقتصادية قادت إلى زيادة رفع أكلاف البحث والتنمية الصناعيين. فقبل مئة عام كان يمكن لفكرة تمويل البحوث على المستوى الوطني أن تبدو غريبة. فالعالم داخل مختبره كان المحرك الفعلي للتقدم العلمي. والبحث كان على مقاس الافراد ليس إلا، أو إذا شئنا الغلو نقول على مستوى المصنع. ومن ثم أتت عملية تسريع التقدم العلمي، التي دفعت بها جزئياً الحربان العالميتان، وقادت بشكل متصاعد إلى تورط الدول التي أصبحت محركات أساسية لهذا التقدم عبر الميزانيات العسكرية والقروض التي تمنح للبحوث العلمية، ولقد تغير حجم الإنفاق وأفادت الشركات الصناعية الكبرى بصورة مباشرة وغير مباشرة من الدعم العام. وتم التوصل مع برامج البحوث الجديدة في الفيزياء القاعدية ـ وهي أساس للتقدم الالكتروني ـ وفي البيولوجيا إلى اجتياز حقبة جديدة. إذ لا يمكن لأي دولة، حتى ولو كانت من حجم الولايات المتحدة، أن تمول بمفردها الجهود اللازمة. وأصبح التعاون الدولي حاجة ماسة. كما لاحظنا ذلك في مشروع السوبر ـ كونكورد أو في بعض البحوث في مجال الفيزياء الوضعية (مسرعات الجزئيات العملاقة).

لم تعد الحدود الوطنية إذاً فكرة بديهية، فقد تجاوزها الزمن، إنما من دون أن يحل محلها رؤية نافعة وعملية للدولة.

يمكننا بالتأكيد أن نرتاح لفكرة أن تكون الدول العصرية قد فقدت من رونقها وأن تكون مضطرة، مثلها مثل أية شركة، لبذل المحاولات في الإقناع بفوائدها عبر حملات دعائية كبرى.

ولكن مثل هذا التحول لن يمر من دون مخاطر. فهل يتعلق الأمر بمجرد إعادة توازن بين دولة من العناية الإلهية التي تزعم القيام بكل المهام وتقوم بها على نحو سيىء أو بين الليبراليين المتطرفين المقتنعين بعجز الدولة عن القيام بأي شيء كما ينبغي؟ أفلا يوجد خيار وسط بين الاثنين، يتم وفقاً له إعادة توزيع المسؤوليات على مستويات مختلفة وفق طبيعة المشاكل المعالجة؟

إن عقد مثل هذه المساومة، تفاجىء الفرنسيين المعتادين على العيش في ظل دولة مركزية تقع في عمق التجربة الفدرالية للولايات المتحدة الأمريكية أو للتجربة الالمانية ما بعد الحرب.

ولكن حذار من أن ننخدع، فالحركة التي نشهدها اليوم أبعد من أن تكون فدرالية من نوع تقليدي. فهذه الأخيرة نشأت في زمن كانت ما تزال تسيطر فيه التبعية المباشرة للتراب الوطني على العلاقة الاجتماعية. والمستويات المختلفة للتضامن التي طمحت الفدرالية لتنظيمها كانت تخضع لمنطق جغرافي. فالمجموعة تندرج في المنطقة التي تنضوي بدورها تحت مظلة الدولة الفدرالية. وهذا التنظيم الهرمي للمسؤوليات التي تتحدد وفق الجغرافيا، من شأنه أن يتيح تنظيم الحياة السياسية على مستويات عدة. فهناك المجال التضامني للمجموعة، والمجال التضامني للمنطقة، والمجال التضامني للأمة. وعلى كل مستوى من هذه المستويات يعين المواطنون الأولويات، ويصدرون التحكيمات، ويعبرون على الأخص عن الإرادة المشتركة وهو ما يعتبر بحق التعريف نفسه للسياسة.

كل شيء يتبدل عندما يتجاوز النشاط البشري نطاق المجال، وعندما يؤدي تحرك الرجال والاقتصاد إلى تفجير التقسيمات الجغرافية. فالتضامن الفضائي للمجموعات الأرضية سوف يضمحل ويحل محله التجمعات الموقتة للمصالح. والحال ان الدولة ـ الأمة، في زعمها دمج الابعاد السياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية للقوة في إطار واحد، فإنها تسجن نفسها في مفهوم فضائي للقوة، وخاصة عندما تسعى لإعادة توزيع كفاءاتها وفق مبدأ فدرالي.

فالمجال كف عن أن يكون المعيار المناسب. فهل تصمد السياسة أمام مثل هذه الثورة؟ فقد كانت إلى الآن ومنذ المدينة اليونانية، تعني فن حكم مجموعة من الرجال يتحددون عبر تجذرهم في مكان، أو مدينة (بالمعنى اللاتيني القديم) أو أمة. فإذا لم يعد التضامن أسيراً للجغرافيا، وإذا لم تعد هناك مدينة، وإذا لم يعد هناك أمة، أيمكن للسياسة أن توجد؟

الفصل الثاني
نهاية السياسة

إن اختفاء الأمة يحمل في طياته موت السياسة.

مهما كانت، عملياً التقاليد التي نرتبط بها فالنقاش السياسي يفترض بصورة مسبقة وجود جسم سياسي. ولا يمكن بالنسبة للمواطن الفرنسي مثلاً أن يكون هناك تعبير عن السيادة دون تشكل جسم سياسي. أما بالنسبة لمواطن بريطاني أو ألماني، فإن مثل هذا الجسم ضروري أيضاً، لأنه يتيح للمواطنين أن يعبروا من خلال الطاعة للقوانين عن «وطنيتهم المؤسساتية»، ولكن مثل هذه البنيانات المجردة لا تستطيع الصمود أمام واقع المجتمع الحديث. ففي زمن الشبكات تتعرض علاقة المواطن بالجسم السياسي للمزاحمة من قبل عدد غير متناهٍ من الاتصالات التي يقيمها خارج هذا الجسم، بشكل تبدو معه السياسة، بعيدة عن أي مبدأ منظم لحياة الرجال في المجتمع، وبمثابة نشاط ثانوي، أو بالأحرى بمثابة بنيان مصطنع، لا يتلاءم مع حل المشاكل العملية للمجتمع المعاصر.

فما لم يعد موفراً مكاناً طبيعياً للتضامن والمصلحة العامة، فإن

الوصفة السديدة عن مجتمع منظم وفق هرم تتداخل السلطات فيه الواحدة ضمن الأخرى، تغدو نافلة. فلم يعد يوجد قرارات كبرى تتأتى عن القرارات الصغرى أو قوانين نباشرها عن طريق المراسيم. وكما أن الدائرة لم تعد «متضمنة» داخل الدولة الوطنية، فإن القرار الصغير لا يتم التوصل إليه عبر القرار الأكبر منه. وعلى هذا النحو تجد أزمة المفهوم الفضائي للقوة انعكاسها على تشكل القرارات. وبدلاً من أن يتم تناول هذه الأخيرة وفق نموذج مستقيم يسجن كل كيان في كفاءة بعينها، فإن مآلها التجزؤ، على غرار ما ينمحي النقاش السياسي التقليدي، النقاش حول تنظيم المجتمع، أو يتفتت كانعكاس لتفتت عملية اتخاذ القرار نفسها وتحولها إلى مجرد حرفة.

ولن نجد، من دون شك، نموذجاً أفضل من الولايات المتحدة، التي كانت السبّاقة في عملية التنظيم المؤسساتي للقوة، لكي نلاحظ كيفية انهيار المنطق المؤسساتي، وجره في الدوامة إختفاء السياسة نفسها.

فما هو عملياً الدور الذي تلعبه واشنطن اليوم؟ إنها كناية عن عشرات الآلاف من الموظفين، وبضعة مئات من البرلمانيين، وبضعة آلاف من أعضاء الهيئات، وعلى الأخص ثلاثين ألفاً من اللوبيين.

هذا الرقم لا يعكس مجرد انتفاخ بيروقراطي، فهو يعبّر عن اضطراب أساسي حل في آلية اتخاذ القرار في أكبر بلد ديمقراطي غربي. وكما يقال بحق «المعرفة حق طبيعي لكل إنسان» باتت

«المعرفة هي الاقتدار» لأن السلطة تستند دوماً على السيطرة على المعلومات. وفي واشنطن حصل إنقلاب شامل في مجال معالجة المعلومات. فقد ولّى الزمن الذي كان يقوم فيه عمل اللوبي على دعوة بعض الشيوخ الأميركيين النافذين للغداء، أو السعي لإفسادهم. فمثل هذه النظرة للسياسة من شأنها أن تهدد نزاهة المسار، ولكنها لا تعيد النظر بالمبادىء. فأن يتجاسر أحد اللوبيين ويتجاوز حدود اللعبة يمكن أن يقذف به في السجن إذا ما لزم الأمر صيانة الحدود المتعارف عليها.

إن عمل اللوبي اليوم لا يهدد هذه الحدود إلا في ما ندر، إلا أنه يعرقل تشغيل الآلة الديمقراطية نفسها. فالعنصر اللوبي ليس شيئاً آخر سوى سمسار في المعلومات، فهو يعبىء لحساب الشركة أو المصالح التي يمثلها، كل المعلومات الكفيلة بدعم وجهة النظر التي يعتزم الدفاع عنها. فإذا ما رغبت شركة أشغال عامة في الحصول على موافقة المعنيين بإعطائها اعتمادات وقروض لبناء طرق سريعة، يقوم اللوبي بحشد أكمل وأدق كم ممكن من المعلومات تفوق بمكان عمل أية وكالة تنظيم للأقاليم، مبيّناً بالأرقام حسنات الطرق السريعة بالنسبة للمواطنين. وإذا ما تصادف أن كان العنصر اللوبي المعني ممثلاً في الملف نفسه لجمعية من أنصار البيئة، فإنه لَكفيل أيضاً بتفنيد كل الأضرار الجسيمة التي ينطوي عليها المشروع بالنسبة للبيئة.

على هذا النحو، وأمام أية قضية وأي قانون، نرى مكاتب اللوبيين تشن على بعضها البعض حروباً ضروسة يكون السلاح

الأساسي المستخدم فيها هو سلاح المعلومات. أما مكاتب الإدارة الرسمية فهي غالباً ما تفتقد الوسائل اللازمة للنزول إلى ساحة هذه المجابهات بين مختلف المصالح. وبالتأكيد فإن اللوبيين لا يعملون بالمجان، ووحدها المصالح ذات السيولة يخوّل لها اللجوء إلى خدماتهم. وهي إحدى الإنتقادات التي توجه للنظام المعمول به في أميركا، والذي يتمتع فيه الأغنياء فحسب بحق الدفاع عن النفس بشكل فعّال. وهو نقد معمَّم في جزء منه، إذا ما اعتبرنا بأن كل المصالح في أميركا هي تقريباً مصالح ذات سيولة مالية، حتى الفقيرة منها شرط أن تنتمي لمجموعة اجتماعية. وحين نقول ذلك نفكر بالإمكانات الهائلة التي تتمتع بها مجموعات السود الأميركيين للتعبئة في قضايا الدفاع أمام القضاء.

بوسعنا بالطبع أن ننظر إلى الأمور نظرة ساذجة ونستخلص بأن هذا التخصص لمهنة اللوبي يشكل تمرساً بارعاً يعود بالخير على الديمقراطية باعتبارها تفيد على هذا النحو من إكتمال معلوماتها. وإذا ما كان حرم مؤتمر ما يمثل بالنسبة للأفكار ما تمثله البورصة بالنسبة للأسهم، أليس بوسعنا عقد مقارنة بين هذين السوقين؟ فكما ترتهن أسعار الأسهم في بورصة نيويورك أكثر فأكثر لآراء المستثمرين «الرسميين» الذين يستندون في آرائهم على معالجة مهنية لحسابات الشركات، فإنه يمكن أن نشهد على النحو نفسه، أعمال مؤتمر يجري خلاله إضفاء طابع التخصص على النقاشات عبر إغنائها بمعلومات ذات دلالة، هي غالباً من إعداد اختصاصيين من هذا

اللوبي أو ذاك وفق المصالح المتناقضة التي يمثلونها. والسياسة تستمد ربحها من جلاء هذه المعركة.

ولكن هل يتعلق الأمر فعلاً بالسياسة؟ واللغط الذي توالد حول اللوبي يشيع الاعتقاد بأن المصلحة العامة تنشأ طبيعياً من المواجهة الشريفة بين المصالح الخاصة المحددة.

والحال أن النظام الأميركي يوفر إلى حد بعيد حماية المصالح الخاصة، ويمكنه أيضاً حماية مصالح عامة إذا ما كانت تهم جماعة محددة، مثل لوبي الأوقاف. وهو نظام ليس مؤهلاً لإبراز مصلحة عامة، أو بالأحرى مصلحة المواطنين بأسرهم بصفتهم مجموعة. وفي الواقع كلما سار الاقتصاد الأميركي باتجاه التدويل، وتعلم الأجانب أسلوب العمل على الطريقة الأميركية، فإن مفهوم المصلحة الوطنية الأميركية الذي يعبر عنه مجلس الشيوخ الأميركي يغدو شيئاً فشيئاً مفهوماً تجريدياً. ولا يوجد وفق القاعدة العامة لوبي مهمته حماية مصالح «الأمة الأميركية»! إذ أن هذه الأمة تكون شديدة الهشاشة لو أنها كانت فحسب نتاج مختلف مجموعات المصالح الموجودة في الكونغرس. ولمَ تكون في هذه الحال مجموعات أميركية فحسب؟ فالصناعيون الكوريون واليابانيون والأوروبيون يلجأون هم أيضاً لخدمات اللوبيين. لقد سمعنا بأن كل ما هو خيّر بالنسبة «لجنرال موترز» هو خيّر لأميركا. ونسمع اليوم أن كل ما هو خيِّر لإسرائيل هو خيِّر لأميركا!

مثل هذه المواجهة تفضي إذاً إلى الجمود نظراً لعدم توافر مبدأ

للتضامن يترفع عن المجابهات الخاصة ويشبه الأميركيون حالة الجمود هذه بصورة انسداد حركة السير (Political Gridlock) . وهو تعبير المقصود به المقارنة مع صورة ازدحام السيارات عند منعطف بشكل لا يسمح بالمرور لأحد، ولدى كل سائق الإنطباع بأن السيارة التي أمامه هي التي تزعجه، في حين أن صورة جوية للإزدحام من شأنها أن تظهر أن كل واحد يشارك في العرقلة العامة. غير أنه في بلد مثل أميركا بات من الصعب أكثر فأكثر الإرتفاع فوق المصالح الخاصة لكي يتاح لنا رؤية جوية!

أما نقطة البداية في هذا التحول فتعود للتخلي الأحمق عن معادلة إعطاء الأولوية للسياسة، فالسياسة لا توجد كمجرد تحصيل حاصل للمصالح الخاصة، بل إنها تفترض وجود عقد إجتماعي يسبق ويتخطى كل العقود الخاصة. فإذا ما تخلينا عن هذه المعادلة واختزلنا السياسة إلى مجرد وظيفة من وظائف السوق حيث تتحدد قيمة المصالح المتواجدة، فإن المجال السياسي يصبح مهدداً بالإضمحلال، لأنه وبكل بساطة لا يوجد سوق بإمكانه تحديد «قيمة» للمصلحة الوطنية، وتعيين حدود المجال التضامني. وإذا ما غدت الجماعة الوطنية خياراً ولم تعد معطى، فليس بوسع أحد حينئذٍ أن يرسي هذا الخيار على نفس القواعد والمعايير المنطقية التي تقود عمله خلال الإدارة الوظيفية لمصالحه. فلا يوجد أي قانون اقتصادي يمكنه أن يحل محل الحيز البديهي الترابي والتاريخي للأمة.

يؤدي دخول المصالح في طور الاختصاص والإمتهان إلى

تحلل السياسة في العديد من المجابهات الخاصة. وإذا ما استمرت حالات عرضية هنا وهناك تعبر عن وعي لقدر مشترك مع كل ما يفترضه ذلك من ذاكرة مشتركة، ومن مقدرة على التطلع للمستقبل، فإن مثل هذه الحالات لن تكون بذي حال نتاج لتخصص المصالح. إذ إن منطق هذه الأخيرة يؤدي عملياً إلى حالة تجزؤ قصوى. وفي ظل غياب مبدأ منظم معترف به من قبل الجميع كشيء أسمى من المصالح الخاصة، فإن المنحى الطبيعي لكل واحد إذاً الذهاب إلى أقصى حد في الدفاع عن مصالحه الخاصة. فبإسم ماذا يمكن أن نضع حداً لأنفسنا؟ وأسطع تجسيد لهذا يتجلى بميول المماحكة والنزاع داخل المجتمع الأميركي. فصياغة عقد ما في الولايات المتحدة يعني على الدوام، الذهاب إلى أقصى ما هو مسموح به حقوقياً، ويلعب المحامون في هذا الشأن دور جنود مجتمع ينخرط فيه كل فرد بشكل عنيد وعلى حدة في متابعة مصالحه الشخصية. فأي عقد ليس إلا عبارة عن هدنة في المعركة الإجتماعية. ولا يوجد خارج بنود العقد أرضية مشتركة تمكن المتخاصمين، مع إفتراض حسن النية، من إلقاء السلاح جانباً. ومن نافل الأحداث أن يتم خرق العقد، ولكنه لا توجد أخلاق خارج القواعد المقرة في العقد. فالمعركة إذن مريرة وهي كثيراً ما تفاجيء الأوروبيين الذين يعتبرون من سوء النية غياب أية نية أصلاً. فمن الحيوي إلقاء الضوء على كل الظلال، وأن يتم بدقة تعيين مدى القوانين المقرّة والموجبات الموقّع عليها. وهذا التلاحم بين الخصوم أمام القضاء لا ينبغي أن يترك أية

هفوة، لأن الخصوم سيقفزون عليها بالضرورة فوراً. ويقتضي واجب أي محامٍ على الدوام أن يحصل أمام أي عقد، أقصى ما يمكنه انتزاعه. وبدوره لا يفهم الطرف الآخر أن تكون هنالك ردة فعل أخرى. وامتناع شركة ما عن استخدام كل غطرستها، يجعلها في موضع شبهة، إذ قد يرى القضاة في ذلك تواطؤاً ومحاصرة لعملية التنافس.

وفي نظر القضاء لا يوجد عملياً محذور أشد إيلاماً مما يسمونه «نزاع المصلحة» وجناية الوفاق، لأن من شأنها أن تربك في نظرهم الآلة الإجتماعية. فأن ينتمي فلان في آن لدائرتي مصالح، يؤدي ذلك إلى قلب حسابات القوى التي تتيح أصلاً أفضل التحصينات الإجتماعية. فمن الأهمية بمكان أن يخضع كل فرد في كل فصل من فصول الحياة، لمنطق أحادي الجانب؛ ولقد أظهر كوندورسيه وآروو عموماً بأنه المنطق الوحيد المتطابق مع تجميع التفضيلات الاجتماعية. وكما يقال في لغة الإقتصاديين، يحسن دوماً بلوغ أقصى المنفعة. والمبدأ المحرك لهذا العالم ليس الإعتراف بمصلحة مشتركة بل معركة الجميع ضد الجميع، ومجابهة لا تعرف فيها حدود إرادة القوة لدى كل فرد وكل قطب من أقطاب السلطة، إلا إرادة القوة لدى الخصم. وتذهب كل سلطة إلى أقصى مداها. وإذا لم تكن الأمور على هذه الصورة فإن السلطة لا تعود تلجمها السلطة، لأن بعض هذه السلطات تحتل عندها المجال المتروك فارغاً نتيجة الغياب غير المجدي لسلطة أخرى.

لقد سعى آباء الديمقراطية الليبرالية إلى المصالحة بين منطق

البعد الآحادي للمصالح ومنطق التقليد الإنساني الذي يجعل من كل فرد موضوعاً. إذ ان مُواطن الأزمنة الحديثة على الرغم من كونه في نظرهم كائناً مزدوجاً، لكنه يحافظ مع ذلك داخل كل وجه من وجهيّ حياته على نوع من الوحدة الداخلية. والتخلي عن مطلب أولوية السياسة لم يؤد إلى الإنتهاء من هذه القطيعة بين العام والخاص بل إلى ابتذالها، الأمر الذي جعل من فكرة الفرد نفسها وهي قوام الديمقراطية الليبرالية، هباءً منثوراً.

لم يعد الأمر إذن يقتصر على فقدان ما يسمو فوق المجابهة بين المصالح الفردية الخاصة، ولكن هذه المصالح نفسها آخذة في التفتت. ان أمرأً بذاته بوسعه أن ينتمي في الوقت نفسه لحزب سياسي ولنقابة مهنية ولمنظمة منتجين ولشركة ولكنه لا يستطيع أن ينجو من نزاع في سبيل المصلحة إلا إذا جزأ نفسه بصورة لا متناهية. وتظهر في الوقت الحاضر طفرة من المهن الملحقة تتولى كل منها رعاية وحماية وإرساء بنية مصلحة معينة من المصالح ليس بصورة دائمة بل للحظة معينة في تكوّن هذه المصلحة. فالعنصر في لوبي ما، والمحامي، والمصرفي في شؤون الأعمال، ومستشار العلاقات العامة والمحاسب يقدم كل منهم «خدمة» عابرة وجواباً عن وضع محدد وظرفي.

فلا ريب أن رب العمل العصري المحاط بالإختصاصيين لكل ظرف طارىء لم يعد يدير الشركة بل يدير أوضاعاً بعينها. وليس من المفاجىء أن توجه الانتقادات للشركات الأميركية بأنها معدة للعيش

على المدى القصير. وإذا لم يعد هناك موضوع فلا يعود هنالك ذاكرة. والأفق الوحيد الذي يقام له اعتبار هو الذي تفرضه آجال الحسابات الفصلية. وعلى هذا النحو يمكن لأية حسابات طويلة المدى أن تغدو نفسها وظيفة معينة، أو اختصاصاً. ولقد لاحظنا لجوء بعض الشركات لما يسمى «بالمستشارين في الاستراتيجيا» لإعانتها في تحديد توجهاتها، وهذا ما يعني عملياً دفع منطق هذا العالم إلى أقصاه؛ عالم لم تعد تحدده التجمعات البشرية، أو الأمم أو المؤسسات التي تكوّنه، بل فقط المشاكل التي عليه أن يعالجها.

إذاً لم يعد هناك إلا أوضاع محددة، فينبغي أن يعالج كل وضع وفق مؤهلاته الخاصة، وليس لفترات زمنية قد تشوش الحسابات وتدخل عليها تناقضات خطيرة. وهذا يصح على المحامي الذي يضع تقريراً دون أن يهتم بخلق مناخ من الثقة بين شريكين، وكذلك الأمر بالنسبة لمصرفي الأعمال الذي يفاوض على أنسب سعر لحيازة شركة لمصلحة أحد زبائنه، حتى وإن كانت مصلحة الصناعي من حيازة مثل هذه الشركة على المدى البعيد مشكوكاً فيها.

وعلى الرغم من أن صانعي هذا التطور يدافعون عن أنفسهم، فإن المنطق الأميركي يعطي الأهمية كلها على الصفقة وليس على العلاقة مع الزبون، ويسهم على هذا النحو بتفتيت مجتمع بات يدير أوضاعاً بدل أن يرتقي بالمصالح.

وهكذا فإن النقاش بفقدانه بعد الديمومة، وبإنغلاقه داخل

أوضاع بعينها بدل أن يتنظم حول مبادىء فإنه يفرغ من مادته الحية ويغدو إطلاق تسمية «السياسة» عليه حينئذٍ مجرد عملية تفريط لغوية ليس إلا. ومذّاك تبدو السيطرة «الإعلامية» على الحياة السياسية المعاصرة والتي ننقاد بعفوية لانتقادها، إنما تعبر عن تطور مجتمع حلّ فيه التتابع العابر للمدارك، بما تظهره وسائل الإعلام، محل الوعي لقدر مشترك معاش في ديمومته.

ويمكن الزعم أيضاً بأن الوظيفة الرئيسية للرجل السياسي، الذي لا حول له في مواجهة الجمود الناجم عن المجابهات المهنية لمختلف المصالح، هي وظيفة تقوم من الآن فصاعداً على الإدارة المهنية للمدارك الإجتماعية، وعبر هذه المدارك تتوصل إلى خلق استمرارية. هذا ما يصح فيه القول بأنه في زمن الشيء العابر يدّعي بأنه لاهوت الديمومة، ولكن الوسائل التي بين يديه لا تؤهله إلا لما هو عابر.

في هذا المجال يتمتع الرجل السياسي في الظاهر بمواقع تدل عليه الفوائد بالمقارنة مع غيره من ممثلي الحياة الإجتماعية. فطريقة اختياره ـ الإنتخاب المباشر أو غير المباشر في الإقتراع العام ـ ترغمه على أن يغدو وجهاً إعلامياً وعلى أن يتواجد بصفته سلعة إعلامية. ويكتسب على هذا النحو موقعاً فريداً، لأنه الرجل ـ السلعة الوحيد الذي لديه موهبة عامة. أما «الرجال ـ السلع» الآخرون في المجتمع الإعلامي هذا فليس لهم الأوراق الرابحة نفسها؛ فهم كفنّاني منوعات لا يستهدفون عموماً إلا شريحة محددة من الرأي العام، ويرتبطون

بحكم ذلك بسلعة مختصة (فيلم، أسطوانة، الخ)، وهم كمدراء مؤسسات يحرصون على عدم إخفاء صورة مؤسساتهم وراء قناع.

والرجل السياسي بالتعاون مع رديفه صحفيً الإذاعة المرئية، يعمل على تنظيم المشاعر الجماعية. وهما يعتاشان الواحد من الآخر؛ والصورة النموذجية (تلك الصورة التي إقترب منها رونالد ريغن) تتحقق عندما لا تصدر عن الرجل السياسي ردود فعل عميقة على صور لا يملك أن يراقبها. (فتح حائط برلين مثلاً)، بل عندما يقوم بخلق الصورة، والوضع المرئي الذي سيشد أنظار وسائل الإعلام. وتهدف إدارة الجدول الزمني إلى خلق أوضاع بالأسلوب نفسه الذي يقوم به كاتب مسرحي جيد بخلق الضربة المسرحية: «الجملة الصغيرة»، على سبيل المثال، التي ترد في الوقت المناسب أو «الصورة الصدمة» التي تفعل فعل أقوى من الخبر المطوّل؛ فاللحظة الحساسة إعلامياً عند تغطية قمة ما، ليس النقاش بين رؤساء الدول، بل المؤتمر الصحفي، وصورة الرئيس وتمثيله...

وتفرض الإذاعة المرئية إيقاعها على النقاش السياسي. فالنشرة الإخبارية الناجحة ليس بوسعها أن تعنون نشرتها بأكثر من موضوع هام، والحرص على عدم انخفاض الاستماع يدفع المسؤولين عن مختلف الأقنية إلى وضع عنوان واحد للنشرة. فلا يجري الحديث إذاً إلا عن موضوع واحد، ومن ثم يزول الاهتمام عنه بسرعة. فمن النادر أن تتم متابعة الحدث الآني مهما كانت أهميته، أكثر من أسبوع. وهنا يعمد الرجل السياسي إلى الإفادة من لعب دوره لأقصى

مدى، مثل الظهور مكرراً إبان الخمسين كارثة التي تحتل كل سنة شاشات التلفزيون. . هذه «اللوحات الحية» ليست مرتبطة في ما بينها وهو ما يعد في آن حظاً وصعوبة، إذ أن الأخطاء مثل النجاحات سرعان ما تدخل في طيات النسيان.

والواقع، سواء تمت تجزئة الصور والمواضيع، أو تفتت الزمن، أو تم تبسيط المدارك، يبقى المعيار الوحيد في كل ذلك هو ان نتحدث عن الشيء أو لا نتحدث عنه، لأن الشيء الذي لا نتحدث عنه لا يوجد. أما إذا شئنا معرفة ما يتوجب علينا القيام به فإن مثل هذا التنظيم للنقاش من شأنه أن يولّد معارضات تبسيطية. حيال كل مشكلة، يوجد موقف مسيطر علينا أن نحدد موقفنا منه بنعم أم لا. أما الآراء الفريدة، والنعوت، و«ليس تماماً» و«تقريباً موافق» فكلها إجابات من دون صدقية لكونها غير تربوية. ويتكشف لنا هنا دور اللوبيين والطابع المهني للمعلومات. فالإثراء الإعلامي الذي يقدمه اللوبي يعقد المسار إلى أعلى مستوياته ويبسطه إلى أسفل درك. في المراحل الأولية من إعداد قانون ما، يدور صراع حام بين المهنيين المحترفين في سعيهم لدس موقف داخل النص بعيداً عن النقاش السياسي. أما في المراحل الأخيرة، والتي تتضمن النقاشات العلنية، فإن المواجهة المهنية للمصالح تسعى لإلتزام الحياد. تتوافر أمام كل الحالات على وجه التقريب حجج جدية يمكن أن تقدم إذا ما لزم الأمر لدعم مختلف وجهات النظر الموجودة. فالأمر يتعلق عملياً بالزاوية التي ننظر من خلالها للمشكلة. ومسألة الإدراكات

الحسية تغدو مركزية لأن التعقيد متعب، والحجة التي لا يمكن تلخيصها بجملة واحدة ليس لها وجود إعلامي.

وبعد أن يدلي كل بدلوه، فإن قدرة الرجل السياسي على فرض «تخريجته» هي التي تحسم القرار.

بهذا الشأن وجهت انتقادات كثيرة لرونالد ريغن، في حين أن براعة هذا الممثل القديم في استخدام صورته الإعلامية أتاحت وضع بعض الأفكار المبسطة في سلة الإبتذال، ولا يوجد بالتأكيد ما يبعث على الإرتياح أمام وضع لا يتخذ فيه أي قرار نهائي إلا عبر تحوير وشعبذة النقاش الوطني، الذي يقود للمأزق والجمود. ولكن نتساءل: هل تم على الأقل اتخاذ قرار؟ هذا أيضاً ليس بالأمر اليقين، لأن الرجل السياسي الحصيف يعلم أنه لا يوجد أخطر من المظاهر التي تتحول إلى حقائق.

في الواقع، ان المرحلة الأسمى للديمقراطية الإعلامية لا تتحقق إلا عندما يكف النقاش السياسي عن أن يخوض غمار القرارات العملية، ويقتصر فقط على الإدراك الجماعي الذي يتمثله الشعب في نفسه. قد يحدث أن يكون هذا الإدراك بعيداً جداً عن الواقع، مثلما حصل إبان رئاسة ريغن حيث تفاقمت المصاريف العامة بخلاف التوجهات المعلنة. ماذا يهم؟: ما يحسب له الحساب فعلاً هو أن الوعي المعاكس فرض نفسه، وأن العملاء الإقتصاديين إقتنعوا بأن الدولة في أميركا تتراجع. مثل هذا الإيعاز لفّ العالم وفعل فعله وكان له انعكاسات مباشرة تفوق بكثير واقع وحجم

الميزانية. وعلى العكس من ذلك لا يهم أيضاً أن يكون الرئيس كارتر هو الذي بدأ قبل ريغن إعادة بناء التسلح الأميركي، فهو لم يعرف كيف يعكس صورة رئيس قوي، وهذا العجز كان له وقع أقوى بكثير من واقع التسلح.

ها نحن إذن، وفي كثير من الأوجه، بعيدون كل البعد عن طموحات القرن الثامن عشر، وعن تعبيراته الأكثر بلوغاً، الديمقراطية البرلمانية. الحلم بوجود سلطة توقف السلطة. واقتسام النفوذ والقوة بين العديد من الأقطاب الصغيرة المستقلة الواحدة عن الأخرى، لا يفضي إلى التوازن بل يؤدي إلى الشلل.

لقد حلم فلاسفة القرن الثامن عشر بديمقراطية في ظل نقاش سياسي عام متنوّر بنور المنطق، فحلت محلها اليوم المجابهة المهنية للمصالح.

لقد استندت الديمقراطية الليبرالية على مسلّمتين هما اليوم موضع احتجاج: وجود دائرة سياسية، بما هي مجال للوفاق الإجتماعي والمصلحة العامة، ووجود ممثلين متمتعين بطاقة خالصة، يمارسون حقوقهم، ويشهرون «قوتهم»، حتى قبل أن يحوّلهم المجتمع إلى ذوات مستقلة.

وبدلاً من الذوات المستقلة، لم يعد يوجد إلاّ أوضاع عابرة تنعقد بموجبها تحالفات موقتة معتمدة على كفاءات تمت تعبئتها للمناسبة. وبدلاً من المجال السياسي، كحاضن للتضامن الجماعي،

لم يعد يوجد إلا إدراكات حسية مهيمنة وعابرة مثلها مثل المصالح، التي تحركها انفراط متذررو تجانس في آن. مجتمع يتجزأ حتى النهاية، دون ذاكرة ودون تضامن، مجتمع لا يعثر على وحدته إلا من خلال تتابع الصور التي تعكسها له وسائل الإعلام كل يوم من نفسها، مجتمع من دون مواطنين، وفي النهاية إذن، لا ـ مجتمع.

هذه الأزمة ليست، كما نريد أن تأمل أوروبا، أملاً بالإفلات منها، أزمة نموذج بعينه، أو بالأحرى النموذج الأميركي. الولايات المتحدة تدفع بالتأكيد لأقصى مدى منطق المجابهة بين المصالح التي تذوب في داخلها فكرة المصلحة العامة، وتبلغ فيها إدارة المدارك الحسية الجماعية مستوى من التكلف لا مثيل له في أوروبا. ولكن الحالات القصوى تساعد على فهم حالات وأوضاع وسطية، والأزمة الأميركية هي بهذا المعنى، مؤشر لمستقبل أوروبا.

والبلد الثاني الذي يقدم عبر مساره دلالات على الدرب التي نسير عليها باتجاه المستقبل هو اليابان. فهو يجسد الوجه الآخر لموت السياسة وللعصر الجديد للشبكات. وهو لم يعرف بنى عصر التنوير، وتخليد الفرد، وحلم وجود ميثاق اجتماعي يضبط تعددية الأقدار المتنوعة. فهو ينتقل مباشرة من الزمن الإقطاعي إلى الحداثة. وهي حداثة لم نعهدها في أنفسنا بعد. وهذا النجاح بحد ذاته ينطق بالكثير، مثلما تنطق به الأزمة الأميركية، حول موت السياسة.

ذلك أن النجاح الياباني ليس نجاحاً من نوع سياسي: ففي

اليابان تواجه عملية احتراف المصالح والتفتت الناجم عنها ثقلاً مضاداً للطبيعة قوامه الذاكرة التي تغذيها الطقوس النابعة من مصدر واحد. وهو بذلك يفلت من الجمود الذي يأسر أميركا العاجزة في الوقت الراهن عن المصالحة بين المنطق التشريعي لجذورها، والمنطق العلائقي للقوة المعاصرة.

وهكذا، وبحكم شللها من أثر التحالفات السلبية، وتمزقها بفعل المشادات المهرطقة، دون إمكانية الفصل فيها على أرضية السياسة والمصلحة العامة، تجد أميركا نفسها غير قادرة على القرار.

هذا لا ينطبق على اليابان، ولكن ما ينقذه من حالة الشلل ليس بالطبع السياسة. فمن حظ هذا البلد أن يكون بنيانه قد ارتفع على مداميك العادات القديمة وليس على قاعدة العقد الإجتماعي. ونحن لا نجد في طوكيو عدداً أكبر من المواطنين منه في واشنطن. فاليابان ليس مجتمعاً بل ذاكرة مجتمع. أما علاقات القوى فتتم بالإيماء ويجري تنظيم المسرح الديمقراطي مع الحزب نفسه الموجود بالسلطة منذ عشر سنوات، وهذا الشكل الإيقاعي المدروس للمواجهات المحصورة بعناية، ليس سوى الترجمة الآسيوية للأبواق الإعلامية في أميركا المعاصرة. «بونراكو» هناك ومهرج هنا، فمسرح الدمى المتحركة ليس هو نفسه ولا يخضع للقواعد نفسها ولكن كلاهما «منافٍ ـ للسياسة».

وانطلاقاً من منطلقات مختلفة، يمثل هذان البلدان أشكالاً متقهقرة من الديمقراطية البرلمانية، إذا ما شئنا أن نطلق هذه التسمية

على النظام الذي يقوم به الجهاز التنفيذي بإدارة الدولة تحت مراقبة السلطات التشريعية والقضائية. ولكي تستمر مثل هذه الرقابة ينبغي أن تظل هذه الأقطاب المؤسساتية للقوة، على قيد الحياة. بينما إذا محصنا جيداً نستنتج اختفاءها.

من الضروري أن يتوافر مراقبون (بكسر القاف) ومراقبون (بفتح القاف). ومن الضروري أن تتوافر إمكانية الكشف عن هوية الذين يتخذون القرار. ولكن الحال لا يتم على هذا المنوال عندما يتعدد المشاركون في القرار لبلبلة الرؤية التقليدية؛ لم يعد الوقت وقت ما كان القانون الأكبر يثبّت المبادىء، شريطة أن تقوم مكاتب الإدارة العامة للدولة بتأمين تطبيقها. غير انه من الآن فصاعداً لم يعد يوجد إلا سلسلة من القرارات الصغيرة، والتي يشكل مجموعها في الظاهر، أكثر منه في الواقع «القرار الأكبر». وأصدق مثال على هذا العالم الذي يؤدي فيه شلل المؤسسات في نهاية المطاف لبعثرة السلطة، هو الإجراءات المتعلقة بالميزانية الأميركية، حيث يتنازعها من كل ميل ألف طلب وطلب آني، وبعد ذلك يجري تغليفها بشكل مصطنع بقرارات ذات أبعاد عامة، ليست ملزمة في طبيعتها إلا للمظاهر. ومثل هذا لا يبعد كثيراً عن المنطق الياباني، حيث فقدت السلطة التنفيذية المبادرة، دون أن يقود ذلك البرلمان إلى تعزيز سيادته.

فلا داعي للدهشة إذن إذا كان الناخبون في أكثر الديمقراطيات «تقدماً» لا يقبلون على الإنتخابات إلا بأعداد قليلة، وأن غالبية

الرجال السياسيين فقدوا احترام مواطنيهم لهم، واليابان في هذا المجال، كما هو في سائر المجالات يقف على رأس الدول العصرية.

الرجل السياسي الذي حلم به فلاسفة التنوير كان من المفترض أن يكون ولاّداً لحقيقة المجتمع. وبما أنه إمتلك موهبة القول مثلما امتلك موهبة العقل، كان يسهم، من خلال المناسبات البرلمانية بالتعبير عن الكينونة المجتمعية. ولكن المحافظة على مثل هذا الطموح ـ إلا وهو السعي الجماعي والديمقراطي في سبيل المصلحة العامة ـ كان يستوجب الرهان على قدرة كل رجل بأن يحمل في نفسه الحقيقة، وبالتالي الإقرار بها.

ولا يوجد اليوم في عصرنا أغرب من فكرة هذا الشخص ـ الذات ـ الموجود من تلقاء نفسه، خارج الشبكات العلائقية التي يندرج فيها، والكفيلة وحدها بتحديده. يوجد بالتأكيد مشاعر وحتى أهواء خطيرة بمقدار ما هي قادرة على تمزيق تلاحم النسيج الإجتماعي. ولكن هذه الأهواء لا تجعل من الشخص ذاتاً، مثلما لا تجعل الخطيئة المسيحي مسيحياً. لقد بتنا أقرب فأقرب «للياباني» وبطاقة الزيارة صارت عبارة في آن عن بطاقة العمادة والقسم المواطني. وها نحن مثلنا مثل بعوضتين تستشعر الواحدة الأخرى بقرنيها قبل الأوان، نتبادل بطاقاتنا، وهي ليست أكثر من إشارات مرموزة، لا يمكن بغيرها عقد صلات عملية محددة كلية في إطار الظرف الذي صنعها.

الكِياسة تحل عندها محل السياسة. وهي ليست طلاءً لامعاً يخفي بلمعانه الواقع الإجتماعي، إنها هذا الواقع بعينه.

لا تعكس الرموز أية حقيقة تجمّع الرجال على أرضية مشتركة. فلو كان الأمر على هذه الصورة، لكنا حيال رجال معزولين، منغلقين على تجاربهم الخاصة مع الحقيقة، وحالهم في ذلك حال «غاليليه» وهو يقف في مواجهة قضاته. لا، ما من حقيقة إلا الحقيقة الإجتماعية. لم يعد يوجد نساك ينسحبون إلى الصحراء، والمعرفة الوحيدة التي تستحق إذن أن نعمقها هي معرفة الرموز، لكي يتسنى لنا فهم القواعد الجديدة، وليس الحقائق الجديدة. والمعرفة لم تعد عملياً الكشف عن حقيقة أولية، ولكن تجميع الرموز الجديدة. ورحلة الصيد هذه ليس لها نهاية.

والتفسيرات التي تصلنا بهذا الصدد، هو أن اليابان، بصفته النموذج الأكثر إنجازاً في هذا العالم حيث تحل القواعد محل المبدأ، يمكنه في وقت واحد استيعاب حضارات أخرى. وأن يظل عصياً تماماً أمام محاولة النفاذ إليه. فهو يضيف الرموز إلى مجموعة الرموز التي لديه. ومن أوروبا يستطيع أن يتعلم كل شيء، إلا فكرة الحقيقة. ذلك أن يقبل بسرعة «حقيقة الآخرين»، طالما ليس مضطراً التخلي عن حقيقته. ومن الحقيقة لا يبقى عملياً إلا المنهج، وطرق الاستعمال... وكل قاعدة «تمشي» تستحق أن تؤخذ بعين الإعتبار.

وبعد أن تخلينا في أوروبا عن تشكيل جسم سياسي، وحشرنا

أنفسنا بين مراكمة الرموز واحترام الإجراءات، ها نحن، هذه الذرات الصناعية للزمن المنطقي، قد خسرنا مع بديهية الأمة والتراب الوطنية، تلك الدعامة من المبادىء التي كانت تجعل منا مجتمعاً. ولـم يبـقَ لنـا فـي أحسـن الأحـوال إلا أن نـأمـل مقلـديـن فـي ذلـك اليابانيين، العثور في طيات الذاكرة وفي الطقوس، انعكاساً شاحباً لمجتمع لم يعد موجوداً.

الفصل الثالث

لبننة العالم؟

عرف لبنان أكثر من خمسة عشر عاماً من المذابح. ولم يعد يفلت من ذلك أحد. ولقد إحيل تفسير هذا الأمر منذ زمن بعيد لذلك «الشرق المعقد»، ولمزاج العنف الخاص بالشعوب الذي تقطنه، وهو وضع لا يضير بشيء «الأمم المتحضرة». من المؤكد أنه، ما زال يذكر كثيرون بيروت أيام كانت، في زمن بعيد، تشبه مدينة نيس الفرنسية، وتتألق كأكثر المدن عصرية في هذا الجزء من العالم. وظن الغربيون أنها أصيبت بعدوى المحيط غير الملائم. والدرس الذي إستقوه من هذا الأفول لنجم لبنان هو: فلنحم أنفسنا من المجتمعات البدائية التي تحيق بنا، ولنشيّد سدوداً من حولنا، ولنعزل أنفسنا، من أجل أن نحول دون أن يفسد علينا البرابرة المحيطين بنا، التعقيدات المريحة في الزمن الإمبريالي. فتكامل النمو في عالمنا الغني سيترافق لا محالة بتعميق القطيعة يوماً بعد يوم عن عالم الفقراء الذي بات من الأجدى إطلاق تسمية «العالم الآخر» عليه بدل العالم الثالث.

هذا الطريق، لا تجرؤ الغالبية على الإفصاح عنه علناً حتى

الآن، ولكن الطريق تتمتع بقوة جذب منذ الآن للمجتمعات الغربية.

الكل متفق في أوروبا على التوقف، وإذا أمكن على الحد من الهجرة القادمة من الجنوب. كما أننا أقلّ تصميماً في الإنغلاق على الهجرات القادمة من جيراننا في الشرق الأوروبيين والمسيحيين منه على الهجرات الجنوبية المسلمة من عرب وأتراك وأفارقة، إنما من دون أن نجعل من ذلك موقفاً مبدئياً حتى الآن. السياسة تستخلص دروس علم الإجتماع، وتقبل من هذا المنطلق ما يسمى «عتبة التسامح»، أي النسبة القصوى من المهاجرين بين المجموعة الوطنية. وقد نقبل في الغد مبدأ التحكيم بين مهاجري الجنوب ومهاجري الشمال. والإحتمال الأقرب هو أن لا يستند مثل هذا التحكيم وفق معايير الكفاءة أو مستوى التأهيل، ولكن وفق أصول الشخص وقوميته، وبشكل ضمني ديانته. ولكن هل يعني استشهاد الطائفة المسلمة في البوسنة ـ هيرزيغوفين، بأنه لم يعد من مكان للمسلمين في أوروبا؟ وهل يؤدي التأكيد على الهوية إلى صراعات دموية مماثلة للمجابهة بين الأمم؟ إن الهجرة إلى الغرب الغني، وإنفجار الدول ذات القوميات المتعددة في الشرق، يعيدان طرح السؤال لتحديد ماهية المجموعة الوطنية، ونحن نعلم من خلال التجربة اليوغسلافية وتجربة الإتحاد السوفياتي سابقاً، إلى أي درجة من العنف والتشرذم ينبغي التوغل لكي تفرض تضامنات جديدة. ولبنان بهذا المعنى ليس مجرد نقطة ضائعة على خارطة الشرق الأوسط، إنه قابع من الآن في كل واحد منا.

إن «أقدمية» الشرق الأوسط المفترضة هي أقرب إذن لحداثتنا مما نحن نتصور أو نقرّ بذلك. وهي تظهر مخاطر العصر التجريدي المحرر من ضغوطات المكان، الذي نهمّ للدخول فيه. فلا يمكن للقـوة أن تفلـت مـن الحيّـز المكـانـي مـن دون إقتصـاص، كمـا إن المساومة التي كانت منعقدة بين المجموعة البشرية الوطنية قد انفرطت. وحيث لم يعد يوجد وطنية توجد طائفة، وحيث لا يوجد تحديد للحدود الترابية، هناك بحث عن الهوية والأصل. وإذا لم يكن بوسعك أن تحدد المكان الذي تعيش فيه، قل لي من أين أتيت؟

في الشرق ليس المكان هو العنصر النادر بل المياه، ولهذا، فإن التجمع الوطني ليس له من معنى. والتجمع يأتي بناء على حساسيات متقاربة في عائلة ممتدة (العصبية)، وهي قبيلة ليست مرتبطة بأرض معينة، بل بزعماء يؤمّنون لها الحماية، ويعبّرون بلغة غالباً ما تكون مثالية عن التضامن الشخصي. وعليه فإن العربية السعودية لا تشكل وطناً. بينما العراق، بغضّ النظر عن نظامه السياسي، هو أقرب لتشكيل وطن. لقد عرفت بغداد كيف تخلق في ظل الشدّة والحرب بنى دولة. ولكن ما قيمة تضامن تتكبده؟ ولقد أظهرت الحرب الأهلية التي مزقته كيف أن البنيان «الوطني» لا يستطيع أن يصمد أكثر من الجهاز الذي بناه.

هـل تُعـدُّ إسـرائيـل أمّـة بـالمعنـى الأوروبـي للكلمـة؟ فـاليهـود الأوروبيـون الـذيـن اغتصبـوا أرض فلسطيـن، حـاولـوا إظهـار نظـرة علمانية للعقد الاجتماعي سمحت لهم بالانفتاح على الغرب والشرق

الأوروبي: فقد أولوا القدر نفسه من العناية لنمط من العلاقات الاجتماعية، وللنسب.

ولكن هذا النموذج الذي برع في حمله الأوائل، وهو مثال الكيبوتزات، أخفى أن الهوية اليهودية لم تكن قائمة على مثال جماعي يتم تطبيقه على أرض شرعية معينة، وإنما على أساس عرقي عنصري. وعند هذا لا يمكن التحدث عن وطن وإنما عن طائفة مغتصبة.

ولقد كان المنطق الطائفي هذا، لقرون، قابلاً للحياة لأنه لم يكن في تنافس مع منطق الوطن. ولم تكن الطوائف تتعايش معاً فحسب، ولكنها كانت تتداخل بطرق متعددة. وكان اليهود لزمن طويل أقلّ اضطهاداً في العالم الإسلامي عنه في العالم المسيحي. وكان لكل طائفة في هذا العالم قوانينها، وممثلوها، وزعيمها. ومن اللحظة التي تقدم فيها ولاءها للسلطة المهيمنة، كانت تتمتع «بالحماية» وتتمتع باستقلال ذاتي كبير. وكانت تشتري راحتها بأتاوة منتظمة تدفعها للسلطة، وهذه المبادلة المحددة نظمت إشكالية السلطة.

وما كان يعزز استقرار هذا التوازن هو أن المتطلبات كانت متواضعة من الجهتين. وكان هذا بعيداً عن عصر الوطنيات، هذا العصر الذي «يفترض أن لا أحد يجهل القانون» والذي يشكل فيه المواطنون والأوطان كلاً لا تنفصم عراه.

لم تكن هناك قطيعة حاسمة إذن، تفصل بين الطوائف

المختلفة، على الرغم من الاختلافات الدينية. ولأكثر من مرة، خاصة في لبنان ـ حيث تخالطت الطوائف ـ أكثر من أي مكان آخر، تبعت عشيرة بأكملها زعيمها، وغيرت من ولاءاتها لأسباب سياسية. وخلال زمن طويل، بالفعل، كانت العلاقة بالمقدسات لدى حضارات التوحيد الكبرى التي تقاسمت الشرقين الأدنى والأوسط، تقوم هي الأخرى على أسس فعلية مثلها في ذلك مثل علاقات السلطة. وعندما كان يتكشف أن الوفاق الضمني أصبح مستحيلاً، كان الارتحال يوفر مخرجاً آخر: فبتحررها من القيود التي تربطها موقتاً بأرض ما، كانت العشيرة تشد رحالها قاصدة مكاناً آخر لتجد هناك التوازن الذي افتقدته هنا.

ولقد تعقد كل شيء عندما تم غزو المشرق بواسطة بعض الأفكار الاستعمارية التي جاءت من أوروبا. فقد ادّعت السنطة القطرية تأسيس مشروعيتها على فكرة الوطن. وهذا الطموح الجديد قادها لأن تسعى إلى تعيين الحدود الإقليمية.

ولقد سعت القوى الأوروبية التي فكّكت الإرث العثماني لأن تحدد، بوضوح لم يسبق له مثيل، هذه الحدود «الخطوط الوهمية في الصحراء المترامية التي يتنقل فيها العشائر باستمرار» على حد قول ابن سعود، ملك العربية السعودية. وتخططت الصحراوات فجأة بالخرائط المنقوطة: لقد غزا المنطق التجريدي لأوروبا بهذا الشكل جزءاً من العالم، كان حتى ذلك الحين، قد احتفظ بعلاقة للحاكم بالمحكوم لها حيوية مصطبغة بنوع من مقايضات الحكم، التي تتميز

بكونها تتحلى بالكياسة دون أن تخلو من بعض المساومة، والتي تتحاشى الوصول إلى حد المنازعة. خاصة وأن القيّمين عليها يعلمون حق العلم أنهم سيلتقون مجدداً في هذا العالم، مدفوعين إلى ذلك بعداء الصحراء المحيقة بهم.

كانت الحدود الوحيدة المتواجدة في ذلك الحين هي تلك التي تفصل الإمبراطورية العثمانية عن عتباتها الأوروبية والتي كانت عبارة عن خط من التحصينات المتباعدة في ما بينها نوعاً ما، وليس خطاً حدودياً بالمعنى الدقيق. أما في داخل الإمبراطورية فلم تلجأ التقسيمات الإدارية مطلقاً إلى تحديد كيان سياسي بالمعنى الأوروبي للكلمة. ولم يفكر أحد إذن بحساب كيفية توزيع أراضٍ معينة بين مختلف الطوائف. فأن يشكل السنّة غالبية هنا، والموارنة هناك، واليونانيون هنالك، لا فرق. فالسلطة لا تقوم بإجراءاتها بناء على عدد المواطنين، كما أن الشرعية لم تكن تتعلق بمسألة العدد. واليوم أيضاً ما تزال غالبية دول المنطقة عبارة عن أنظمة بمنأى عن أية صلة بالديمقراطية الأوروبية. غير أن مبدأ السيادة الوطنية قد أرسي، وقوة منطقه قيد العمل في المنطقة.

وقد أدى عجز لبنان عن تحديد نفسه كجماعة بشرية متجانسة، إلى إرتكابه إنتحاراً جماعياً: فالتوفيق بين منطق التقسيم الطائفي للسلطة ومنطق السيادة الشعبية، لم يستطع أن يصمد أمام نمو علاقات القوى بين مختلف الطوائف، وانفجرت البلاد وأخذ كل تشكيل من تشكيلاتها يستنجد بحلفاء خارجيين. وتسلحت الطوائف،

إقتداءً بالفلسطينيين الذين حصلوا من الحكومة اللبنانية عام 1969 على إذن بتنظيم ميليشياتهم الخاصة. ولكي يؤمنوا تمويل عملية التسلح قاموا بإنشاء منظمتهم المالية الخاصة، التي تغذت بكل أنواع التجارة والمبادلات. وقد أسهم في نفوذها السريع إفلات الوضع شيئاً فشيئاً من قبضة الدولة اللبنانية. وتحولت الطوائف إلى حصون وسجون في آن؛ فالخطوط التي أريد رسمها بين الدول ظهرت داخل الدولة نفسها، عازلة القرى وفاصلة حتى أحياء المدن. وحيث كان التداخل شديداً كان ينبغي استخدام أساليب دموية لإحلال الفصل الواضح بين الأفرقاء: خلال المعارك العديدة التي شهدتها المناطق اللبنانية كافة مثل معارك الشوف أو غيرها، كان يتم بانتظام ذبح الطوائف المحمدية المعزولة داخل الجبل المسيحي، ويواجه المسيحيون المعزولون داخل المناطق المسلمة المصير نفسه. وعلى هذا النحو أخذت خارطة الطوائف تتبسط يوماً بعد يوم. والمسار لم ينته ربما بعد!

وفي الواقع ما تزال الدولة اللبنانية على علاقة غير مستقرة نهائياً مع سوريا، وليس من المؤكد أن تستطيع سوريا الإمساك بلبنان دون أن تعرّض توازنها نفسه للخطر، خاصة وأنه يستند على غلبة الطوائف.

لم يقتصر إنعكاس الآلة الجهنمية اللبنانية على لبنان وحده إذاً، بل تجاوزه عبر سوريا من جهة، ومن جهة أخرى عبر دور مسيحيي المشرق.

وهكذا تجسد المذابح التي شهدها لبنان صورة مأساوية

لمخاطر الإنطواء الطائفي التي قد تسفر عن الأزمة التي تعيشها الفكرة الأوروبية للأمة.

وشكّل خلق دولة إسرائيل عاملاً في تسريع نمو الأحداث على هذه الصورة. ولقد رأينا كيف أثّر وضع اللاجئين الفلسطينيين وقوانين تواجدهم في لبنان على تسجيل خطوة جديدة في تعزيز «المنطق الطائفي». وهو استنتاج متناقض، خاصة وأن الفلسطينيين لم يكونوا يسمحون في الأصل بالإنغلاق داخل تحديد «طائفي»: فالفلسطيني مسيحياً كان أم مسلماً يحدد نفسه قبل كل شيء بالنسبة للأرض التي ولد عليها، ولم تظهر إلا بعد عقود طويلة من حياة المنفى نوازع لإعطاء الأولوية للنسب على حساب الإنتماء للأرض. فالفلسطيني اليوم هو كل من تحدّر من أب فلسطيني.

وخلافاً للأمنيات الطيبة لرئيس بلدية القدس، فإن المدينة المقدسة انقسمت بدلاً من أن تتوحد، وإذا المنطق الطائفي المتفشي يشبه أحياناً ما شهدناه في العاصمة اللبنانية. ومن ناحية أخرى فإن الهوّة تتعمق بين اليهود والعرب في أراضي العام 48 سواء في دعوة «طرد العرب» أو عدائيه الشبيبة التي لم تعرف الحروب أصلاً، الأمر الذي يجعل طائفتين وجهاً لوجه.

في مرحلة أولى، أدى اغتصاب أرض فلسطين إلى تلاحم الفلسطينيين حول الأرض. أما في مرحلة ثانية فإن المساومة على الأرض، قد قادته للسعي إلى معايير أخرى غير معيار الأرض: إنه

الوقت الذي ظهرت فيه الهوية الدينية الإسلامية كجواب على المشاكل المطروحة. وليس من المفاجىء إذاً أن تكون حركة كحركة حماس، قد تصاعدت شعبيتها. أما في مرحلة ثالثة، فمن المحتمل طرح مشكلة المسيحي الفلسطيني إذا تم الإبتعاد عن معيار الأرض: المنطق الطائفي إذاً يحمل في داخله خطر إنفجار الهوية الفلسطينية. وكما في لبنان، فإن مسألة مسيحيي الشرق سوف تطرح بشكل تراجيدي فيما لو وقع التمزق بين الفلسطينيين المسيحيين والفلسطينيين المسلمين.

قد تحصل إسرائيل ربما من مثل هذا النزاع على ربح موقت أمنياً. فإنقسامات العرب هي هدف تقليدي لإسرائيل ولكن في هذه الحال فإن إسرائيل نفسها سوف تتمزق إنقساماً بين الطوائف اليهودية خلافاً لأغلب الإدعاءات؛ وإذا ما وقع هذا الشيء فإنه سيكون بمثابة مؤشر لأزمة عامة. وهي فرضية أكثر ما تصح على الدول المحيطة بأوروبا، مثل دول البلقان التي سبّبت لحتمية العنف.

لو اقتصرنا تحليلنا ربما على العوامل التاريخية، لوجدنا أنه في البلقان، بل في جزء كبير من دول الاتحاد السوفياتي السابق، تمتلك الطوائف قدرة سريعة على التبلور على هذا النحو، لأن الدول ـ الأمم التي تعيش فيها هي في خضم إعادة بناء شرعيتها الجديدة في وقت تعيش فيه فكرة الدولة الوطنية أزمة فعلية.

غير أن المنطق الطائفي الذي بدأ يقسم أوروبا المركزية والشرقية ليس فقط وليد عفاريت التاريخ الذين جمدتهم إلى حين الشيوعية. ولن تتوقف بالضرورة عند أعتاب أوروبا. وليس مستبعداً

أن تغزو أكثر البلدان الأوروبية متخذة أشكالاً أخرى، لأنها تتوافق أيضاً مع التطور التقني لإقتصاد أوروبا الأكثر عصرية.

ما هي المحطات التي تفصلنا عن هذه التوقعات؟ إن الأسس الثقافية لهذا الموقف موجودة في واقع الأمر: فسوف نضع وجهاً لوجه النجاح الياباني مقابل الأزمة الأميركية، وتفوّق التجانس مقابل فشل التخالط. ولن تعوزهم الحجج لشرح وجهة النظر هذه.

إن تطور الإقتصاد يستدعي عملياً عملية «إندماج» بشري اضطرارية، تستبعد من طريقها كل ما هو منافٍ «للأعراف»، ناهيك أن إدراج علاقات العمل باستمرار ضمن قواعد محددة، وهو أمر بات ضرورياً في ظل هيئات وتشكيلات معقدة تلعب فيها المعلوماتية دوراً هاماً، يستبعد لسببين الوافدين الجدد: فمن جهة ينبغي على هؤلاء أن يخضعوا لانضباط غير مألوف بالنسبة لهم؛ ومن جهة أخرى تؤدي عملية إغراق البنية الرسمية بالشكلانيات إلى جعل البنية غير الرسمية للسلطة أكثر مناعة، هذا في حين أن التغييرات تمر بالضرورة فيها وهو ما يكسبها أصلاً دوراً استراتيجياً.

إن قواعد اللعبة الإجتماعية صارت أكثر فأكثر وضوحاً، ومن المهم أن نعرف كيف نلزم مكاننا «فالموقت أصبح أمراً دائماً». والذي يعتقد بأنه سيعثر في دليل ما على مفتاح لكل الإجراءات فإنه مخطىء: فالمبادرة لا تأتي إلا ثمرة لعملية استيعاب بطيئة تفترض السيطرة ليس على اللغة فحسب بل على مجمل «الرموز الإجتماعية» التي تضع تحديداً للطائفة. وعلى الرغم من أن الكثير من القواعد

صارت ضمنية، لم يعد هناك في القبيلة الحديثة، طقوس للتمرس على العبادة.

وللتطور التقني نتائج متماثلة: فتراتبية المهن القديمة بدرجاتها التي لا تحصى، والتي خلقت استمرارية، من العامل إلى المهندس، تسهل نفسها، عبر اختفاء المستويات الوسيطة. فمن ناحية، يوجد هؤلاء الذين يبتكرون الخبرة ويحددون الإجراءات، ومن الناحية الأخرى يوجد أولئك الذين ينفذونها، أي أكثر فأكثر على الأرجح، من يراقبون التنفيذ بواسطة الآلات. وهذه القسمة إلى كتلتين اجتماعيتين، والتي تثير التساؤل حول الوضع المركزي للطبقة الوسطى، والتي تعدّ هي نفسها ركيزة الجمهورية المعتدلة للعقود الأخيرة، لا تعيدنا إلى شروط صراع الطبقات التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر. فأفراد المشروع المعاصر هم أكثر تفتتاً من أن تظهر بينهم صلات التضامن، وهم أكثر انسلاخاً بما يجعلهم لا يجدون في الطبقة الإجتماعية إجابة عن احتياجهم للإنتماء. فهم مندمجون في المشروع الذي يمسكون بقواعده، ولكنهم بحكم هشاشتهم وعزلتهم، وبعدهم عن كل منتج ملموس مضطرون «للامتثال». لكن هذا الامتثال لا يعطيهم هوية.

وماذا يمكن أن نقول عن كل هذه الأعداد المتزايدة من البشر، الذين لا يندرجون في الإطار الذي يفرضه مجتمع مطبّع،وهو إطار يزداد قسوة يوماً بعد يوم.

إن هؤلاء سواء كانوا من السود الأميركيين أو المهاجرين

المغاربة،لا يتطابقون مع المواصفات على نحوٍ كافٍ، حالهم حال كافة المبعدين سيهمَلون مثل القطع المصنّعة التي يتم اكتشاف عيوبها في عملية الفرز عبر مدقِّق معين لهذا الغرض في نهاية سلسلة العملية الإنتاجية تماماً كما يحصل في المصانع العتيقة. فهؤلاء بدلاً من أن ينمّوا الصفوف، يهددون مكانة الطبقة الوسطى غير المتيقنة من هويتها المستقبلية. وربما يكون ذلك هو الثمن الذي لا بد من دفعه في عالم يعتبر التجانس مفتاحاً للفاعلية، لأن هؤلاء يطاردون بظلهم المقلق، كل صغار البيض غير المستقرين، الذين يتعثرون في السباق المحتدم نحو التكيف، والفارين من الظلمات التي تتعقبهم.

إن الدفء الناعم للجماعة، مع كل ما تتضمنه بساطة بُعدها الأحادي، هو إذن ميل طبيعي. وبالنسبة لهؤلاء الذين يرون أن فكرة الوطن قد أصبحت تجريدية أكثر فأكثر، وهؤلاء الذين لا يشاركون بالانخراط في المشروع، وأولئك الذين يعزلهم المشروع بدلاً من أن يحشدهم، توشك الجماعة أن تبدو إطاراً طبيعياً يجد فيه كل منهم هويته.

إن الإنسان الحديث، غير المرتبط بأرض، «المرتحل»، والذي على الرغم من ذلك مسجون في وظيفة، بمنأى عن أية رؤية شاملة تعطي معنى لعمله، هو نواة اجتماعية تتناسل بلا انقطاع، ومع ذلك فهو وحيد، ومحكوم عليه بأن يجد اختلافه في البحث عن أصوله، هذا الإختلاف الذي هو بحاجة إليه لكي يتقاسم مع الآخرين، المختلفين على شاكلته، شعوراً جماعياً بالانتماء.

الفصل الرابع
امبراطورية بغير امبراطور

إن ما نشهده من إنطواء الجماعات على نفسها، يتعارض مع البنى العالمية الكبرى، فإذا كان العصر الامبراطوري، هو عصر الأباطرة، فإن مرحلة توزع القوة، وانعدام حصر السلطة في مكان بعينه، هي مرحلة بعيدة كل البعد عن زمن الامبراطوريات. ولكن إذا كانت الإمبراطورية تتعارض مع الجمهورية بقدر ما يتعارض الشيء غير المحدد مع الشيء المحدد، وبقدر ما يتعارض الإجراء مع المبدأ، والمتحرك مع الثابت، والإداري مع الحاكم السيد، فنحن إذن عشية ميلاد إمبراطورية جديدة. وهي إمبراطورية لن تتخذ عاصمة لها من واشنطن، أو بروكسل، وطوكيو، وموسكو. ولن تظل روما في روما، ولن يمكن لأي بديهة أرض ومكان، ولا لأية مجموعة مسيطرة، من أن تفرض نفسها. ولن تتمثل هذه الإمبراطورية في أمة متفوقة، ولا في جمهورية عالمية، ولن يحكمها إمبراطور. ومع ذلك، ففكرة الإمبراطورية هي من أكثر الأفكار قرباً لنظام المستقبل. شرط أن نستبعد مقارنتها بالبنيان الموقت لمرحلة شارلكان أو نابليون، ومقارنتها بالإمبراطورية الرومانية، وربما

بالإمبراطورية الصينية. فهما كيانان سياسيان كان للحاكم السيد فيهما مكانة أقلّ من مكانة القواعد التي إستمرت بعدهما. فقد كانت الصين ثقافة قبل أن تصبح دولة. وتمكنت حالة المواطنة في الإمبراطورية الرومانية أن تكون هي الفعل السياسي المسيطر لعدة قرون، حتى في اللحظات التي كانت فيها أقذع الدسائس تحاك ضد سلطة الإمبراطورية. إذ ظل بامكان الإمبراطورية الرومانية أن تكون امبراطورية بلا امبواطور طالما كفت أيدي البرابرة عن حصار روما.

لم يحدث أبداً أن كان وعي البشر بعددهم، على هذا النحو، كما لم يحدث أبداً أن كانت فكرة الجماعة تطرح إشكالية بهذا القدر. فالأوروبيون لم يعودوا يؤمنون بالأمة، وها هي فكرة الجمهورية العالمية تتلاشى. ولم يكن لديهم وصفة ملائمة لتحديد حيز التضامن، بسبب من إنعدام اليقين في عصر الدول الوطنية، عندما كان الكيان السياسي معطى من معطيات هذا العصر وإرثاً يمكن أن يقيم لنفسه كل أنواع البنى السياسية. أما اليوم، فلم يعد هناك إرث لا ينازع فيه. ولم تعد هناك بديهية تاريخية، أو اجتماعية، أو ترابية. فقد صار علينا نحن أن نحدد الجسم الاجتماعي، وأن نعين الحدود، ونؤسس الكيان السياسي. ففي عصر الدول الوطنية، كان الأمر يتطلب فحسب، بالنسبة لجماعة ما، في إقليم محدد، أن تقوم هذه الجماعة بتنظيم السلطات على نحو عادل، وأن تنظم على طريقتها الأوراق التي ورثتها. ولقد إستمدت فكرة الحرية المجردة للعقد الاجتماعي من تاريخ كان من شأنه

لحسن الحظ أن يحد من خياراتنا. وكانت الأمة بمثابة تسوية ملائمة تجعلها في منتصف الطريق بين جبرية الجماعة وحرية إختيار المواطن. أما في عصر ما بعد الوطنيات، فإن علينا نحن أن نؤسس قواعد اللعبة. وهي مسؤولية صعبة، سرعان ما تصبح أمراً لا يحتمل إذا كان عليها أن تخضع لقوانين السياسة التقليدية. فلا يوجد بالفعل إشكال سياسي يصعب القطع فيه قدر إشكال بلورة مفهوم سياسي. والحوارات التي تثير هذا الإشكال، سواء كانت حول سياسة الهجرة أو حقوق الأقليات، تظهر بوضوح، عبر عنف دون جدوى، وعجزنا عن إيجاد إجابة عن الأسئلة التي يطرحها زمننا من خلال الأطر التشريعية التقليدية.

في واقع الأمر، لم تعد هناك «هيئات شرعية»، وهؤلاء الذين ينتظرون مع القرن الواحد والعشرين مجيء الجمهورية العالمية، وتحقيق حلم كانط، يخطئون تماماً. فتلك البنى الهرمية المزوقة التي تظهر من خلالها الأمم مستعلية على تناقضاتها في إطار منظمات إقليمية، تعدّ في ذاتها مدماكاً لنظام عالمي، لم يعد لها أي معنى. فهي تقوم على نموذج للقرار وللسلطة لم يعد يعبر عن الواقع؛ فعصر التعقيد الذي تمله هو عصر اللاإنجاز واللاتوازن.

وسواء تعلق الأمر بالدول أو المؤسسات، فإننا ندخل زمن النظم المفتوحة. حيث تناقض معايير النجاح نظائرها في الزمن التشريعي والنظم المغلقة. فلم تعد تقاس قيمة أي تنظيم بالتوازن الذي يحاول بلوغه بين عوامل تكوينه المختلفة ولا بالإرتسام الواضح

لحدوده، ولكن بعدد انفتاحاته، وعدد نقاط التمفصل التي يقيمها مع كل ما هو خارجه.

ويوضح الحوار حول مستقبل أوروبا، في تبسيطه المزيف، بصورة جلية، عدم كفاءة المنهج التشريعي في التعامل مع العصر العلائقي. فالنزاع حول «القوميات» و «الفيديراليات» يطرح المواجهة بين رؤيتين تشريعيتين، يتبدى عجزهما في عدم قدرتهما على كشف النقاب عن بداية عالم جديد، ولو على الأقل من خلال إستقراء إنعكاسات عالم في طريقه للزوال.

فمن ناحية، نرى الذين يخشون المساس بخلود النظم الوطنية، يعبّرون عن قلقهم من عمليات انتقال السيادة وهو أمر من شأنه أن يهدد الهوية الوطنية ويصم كرامة البرلمانات الوطنية بالعار. وعلى هذا النحو، نجد في كل بلد من بلدان المجموعة الأوروبية هؤلاء المدافعين المستأسدين عن الفكرة الوطنية، التي هي في نظرهم الإطار الوحيد المتناغم مع الرقابة الديمقراطية النافذة، والمنظور السياسي الوحيد القادر على حشد طاقات المواطنين.

وفي مواجهة هؤلاء نجد كل الذين يمكن تسميتهم للسهولة «بالفيديراليين»، وربما يكون لهؤلاء فضل بناء تحليلهم على أساس صورة واقعية للعالم، لا على أساس صورة لعالم متوهم لم يعد قائماً. غير أن أوروبا التي يتخيلونها هي أيضاً مشروع أشد طوباوية من وطنية الوطنيين. وهم يعلمون حق العلم أن البلدان الأعضاء في

المجموعة الأوروبية بدأ كل منها يفقد منذ الآن جانباً ملموساً من سيادته الوطنية.

ففي المجال الإقتصادي لا تتعدى النظم والقواعد المعمول بها في الإطار الوطني أكثر من 50% من القوانين المدرجة في التداول. ولقد أصبحت مفوضية المجلس الأوروبي بصفتها هيئة «ما فوق الدول»، المصدر الأساسي لإصدار القوانين، كما باتت السيادة من الآن فصاعداً موزعة بين عدة مستويات: إقليمية، وطنية، ومحلية. وفي هذا التوزع يحاول بعض «الفيديرالين» تمثل المسار الأميركي، كخطوة في اتجاه الولايات المتحدة الأوروبية، وهي محاولة تتعقب صدى تأسيس الولايات المتحدة الأميركية الذي يفصلنا عنه قرنان كاملان. كما تتصور أن المجموعة الأوروبية مؤهلة إذا ما قامت بحشد الطاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في إطار واحد، لأن تكون يوماً ما، نوعاً من «الأمة الكبرى»، تحمل «هوية أوروبية» على النحو عينه الذي توجد به هوية أمريكية أو هوية فرنسية.

وهذا الطموح الأوروبي يظهر للعيان من حيث توقيته كما لو أنه متعمد. إذ يقع في اللحظة التي توقف فيها الانقسام بين الشرق والغرب عن أن يكون المبدأ المنظِّم للعالم. ومن المؤكد أن «الفيديراليين» الأكثر منطقية يتعللون بحجة صائبة، مؤداها أن عملية تحوّل السيادة، وتعميم التصويت بالأغلبية، هي الطريقة الوحيدة التي تمكّن المجموعة الأوروبية التي تضم عشرين أو ثلاثين قومية من مواصلة قدرتها على أتخاذ القرارات. فالهوية الأوروبية التي يحلمون

بها ليست أوروبا الإثنى عشر بلداً، بل هي أوروبا التاريخية؛ وبناء أوروبا السياسية بالنسبة لهم، هو بناء أوروبا الجامعة. كما أن التخطيط المؤسسي الذي يتصورونه يعتمد بالتوازي على تقوية السلطات التنفيذية الفيديرالية وتعزيز دور الرقابة للبرلمان الأوروبي. ذلك التصور يمثل في مجموعه بناءً متماسكاً، يستلهم في كليته منطق الزمن المؤسساتي.

ومع ذلك، ولكي يحظى مثل هذا البناء بالتفاف الشعوب حوله لتجعل منه مشروعاً سياسياً، لا بد لأوروبا أن تظل بعيدة عن الاضطرابات الكبرى التي عصفت بحقبتنا هذه. ولا بد لها أن تعود مرة أخرى لتكون كما كانت في منتصف الخمسينات، نوعاً من واحة مزدهرة، وأن يشكل ستار الحديد، حدوداً جلية بالنسبة لها، على غرار ما شكل المحيط حدوداً واضحة للولايات المتحدة من شرقها وغربها. فحينئذ يصبح بمقدور المجموعة الأوروبية أن تكون ما كانت عليه الولايات المتحدة الأميركية في القرن التاسع عشر، أي أن تحتل تدريجياً مجال انتشارها التاريخي والجغرافي. وأن تعلن عقيدتها الخاصة على غرار ما كان من شأن مذهب مونرو بالنسبة لأميركا القرن التاسع عشر أيضاً، في تأكيد مسؤولياتها عن القارة العجوز، وإستبعاد كل القوى الخارجية، وبصفة أولى الولايات المتحدة الأمريكية. وهي كلها فرضيات لا تعبّر عن وقائع عصر علائقي متحرر من ضغوطات وتسهيلات الجغرافيا.

ولم يعد هناك، في ناحية الشرق، عدو من شأن المجابهة معه

أن تؤكد الاستثناء الأوروبي. وفي هذا فرصة لأوروبا وصعوبة في آن، لكي لا تنغلق على نفسها داخل تحديدات جغرافية. فأوروبا لم يعد لها من ناحية الشرق جبهة، وإنما مسارات غامضة تعيث بها الفوضى. وهي تلامس روسيا، وإرث المشروع السوفياتي المذرور. ومن المستحيل على أوروبا أن تنظر إلى العالم ما بعد السوفييتي، بنظرة إنكفائية تتوهم من خلالها الاحتماء، كما في حالتها مع العالم العربي. وهي تكتشف في مواجهتها لتفتت تلك الدولة الامبراطورية، أنه ليس بمقدورها أن تصبح أمة، ولو في نطاق فدرالي فحسب، إذ لا بد لها من أجل ذلك أن تعيّن حدودها الترابية وترسم بالتالي حدودها من الجانب الشرقي. ولكن كيف يمكن تخطيط حدود تستبعد موطن تولستوي ودستويفسكي؟

أما من ناحية الغرب، فإن المحيط الأطلسي يساعد الأوروبيين على توهم وجود حدود ملموسة. لكن ذلك يسند للجغرافيا أهمية، لم تعد قائمة في عصر الثراء المجرد من الأطر وعالمية الاتصال. ذلك لا يعني بالطبع تجاهل الخلافات التي تضع أوروبا في مواجهة أميركا: فالخلافات الثقافية التي يتم سوقها في غالب الأحيان، ليست من أعمق الخلافات، طالما أن بعض الجامعات الأمريكية أصبحت الأمين على أفضل ما في الثقافة الأوروبية، وطالما تحولت أوروبا إلى مصرَف لأقذع أنواع التسلية الأمريكية. فالأمر الأكثر جدية يتمثل في الإختلافات القانونية - وأبرز ما يجسدها رفض المحكمة العليا الأمريكية الخضوع لنظام قضائي أعلى - وكذلك في الخلافات

السياسية التقليدية، التي تقول بأن زيادة التكافل الإجتماعي في أوروبا تقابله زيادة للحرية في أميركا. ولكن حتى تكون هذه الخلافات أساساً كافياً يقوم عليه مشروع سياسي، عليها أن تكون قوية بما يكفي لكي تحشد التخيلات، ولكي تتحول إلى «مدارك جماعية»، وحيث نرى اليوم أنها أصبحت المادة الوحيدة التي تؤثر فيها السياسة اليوم.

وتلك أيضاً فرضيات تبعث على الشك، فلا يسعنا أن نتصور بناء هوية أوروبا الغد على قاعدة خلافاتها مع أميركا. فالفدراليون الأوروبيون يصيبون في تنديدهم بتخلف المتمسكين بالأطروحات الوطنية التي عفا عليها الدهر، ويخطئون عندما يفكرون في بناء مشروع يطرح عملياً فكرة قيام قومية أوروبية. فأوروبا، بانفتاحها على الشرق، كما على الغرب، لن يكون بإمكانها أن تقوم ككيان سياسي على طريقة الأمم التي سبقتها. إن المحيطين بها ليسوا جميعاً من الأصدقاء، ولكن ليس لديها عدو خاص، اللهم إلا التهديدات التي تتعرض لها كالآخرين. وهي تفتقد للمعارك، على غرار تلك التي أنهكت، إنما صهرت قوميات أوروبا القديمة. وحتى تصبح أوروبا بدورها أمة، لا بد لها من أن تواجه مصيبة مشتركة جماعية.

ومن الضروري أن تكتسب فكرة «المصلحة القومية الأوروبية» معنى ما، على الرغم من أن رص الكلمات على هذا النحو كاف بدوره لإظهار ابتذال المشروع، فالسياسة الخارجية للوحدة الأوروبية المفترضة، لا يمكن لها أن تكون نتيجة مباشرة لسياسات وطنية.

هناك بالطبع «مصالح مشتركة للأوروبيين»، فالفرنسي والألماني والانجليزي، يرغبون في نجاح طائرة «الإيرباص» بأكثر مما يرغبون في نجاح البوينغ؛ ويتمنون أن تتوطن في أوروبا الكفاءات التقنية التي تضمن رخاء القارة. وهم يعرفون أن المستقبل هو لهؤلاء القادرين ليس فقط على إعداد الكفاءات والمواهب ولكن القادرين على تطويرها والمحافظة من ثمة عليها. لكن هذا التطلع المشروع ليس كافياً لتحديد معالم كيان سياسي جديد. فهو من شأنه أن يقود إلى تعارض في المصالح في بعض الشؤون، أو إلى التعاون المشترك مع أميركا واليابان في مجالات أخرى. وهو كذلك لا يعمل على تأسيس هوية أوروبية خاصة تقوم بحشد الأوروبيين في كل الموضوعات بمواجهة العالم الخارجي.

فمثل هذه المواجهة ستكون فضلاً عن ذلك غريبة تماماً عن التقاليد الأوروبية. فبإسم ماذا ستتحدث أوروبا؟ إن الفرنسيين الذين إعتادوا عدم التشكيك في بديهية المصلحة الوطنية العليا، لا يطرحون السؤال بالمرة. والألمان الذين يرتابون بأنفسهم وبسياسة القوة، يتعاملون بشكل مغاير تماماً مع هذا الموضوع. وعلى هذا لا يمكن للسياسة الخارجية وحدها أن تعبّر عن مصالح أمة، حتى ولو امتدت لتشمل الأبعاد الأوروبية برمتها، إذ لا بد لها من مشروعية. ولكن ما هي المشروعية في عصر الشبكات والإمبراطورية العالمية؛ فأوروبا تحددت حتى الآن بطموحاتها الشمولية الأبعاد، وليس بمقدورها التخلي عن هذا الطموح من دون أن تخون نفسها.

بـالشكـل عينـه أيضـا، يحـدد مجـيء عصـر الشبكـات نهـايـة السيـاسـة. ولـن تنبعـث هـويـة أوروبيـة ببعـض «أفـاعيـل» عصـر المؤسسات. فليست المؤسسات هي التي تخلق الانتماء، وإنما الشعور بالانتماء هو الذي يساعد على القبول بالضغوط المؤسساتية. فإذا لم تعد واشنطن قادرة على تقديم توليفة تعايش بين المصالح المتناقضة للتكساسيين، والكاليفورنيين، والنيويوركيين، فهل يمكن أن نتحلـى بـالتفـاؤل للتـوفيـق مـا بيـن السـويـديـين، والبـولنـديـين، والإيطاليين، والفرنسيين، والبرتغاليين...؟ وماذا لو تطلّب الأمر انتخاب رئيس بالاقتراع العام في أوروبا المبرقشة هذه، ألا يهدد توزع الجمهور على هذا النحو بمزيد من تطاول أجهزة الأعلام على الحيـاة العـامـة، وحـرفهـا بعيـداً أيضـاً وأيضـاً عـن جـذور مثُلهـا المؤسساتية؟

ويعود تعثر الحوار الأوروبي، في حقيقة الأمر، بشكل أساسي إلى أنه ظل حواراً سياسياً حول موضوع السيادة، في حين أن الزمن الحالي المستند لعلاقات المصالح فحسب، هو أبعد ما يكون عن فكرة السياسة. وهذا الحوار يستطيع في أحسن الأحوال العمل على تجاوز النزاعات الوطنية، وفي أسوئها، دغدغة أحلام البعض بمواطنين أحرار وعصاميين.

لن تكون أوروبا بناءً مؤسساتياً جامداً، مستقراً على أرض محددة بصورة نهائية، وإنما عنصراً ضمن مجموع من المؤسسات المتنافسة، لا يخضع لأي هيكلية واضحة، ومتفلت أحياناً حتى من

أي إعتبارات حدودية، في ما يتعلق مثلاً بالأسواق المالية في الساحات الأساسية، التي تحدد علاقاتها بالقواعد التي تقيمها لنفسها وليس بالمكان الذي تتواجد فيه. فالمكان في عصر المعاملات الالكترونية، هو عبارة عن تعبير تجريدي. وهذا التنافس المؤسساتي الناجم عن توزع مراكز القوة بين عدد من البنى التي تتقاطع مع بعضها البعض من دون أن تتراكب، وتتكامل من دون أن تتوصل لإزالة المنافسة، من شأنه أن يسبغ على النظام السياسي، الذي بصدد الاختفاء، ديناميات ضبط قواعد السلطة وفق الطريقة المعمول بها داخل الشركات العصرية. فعمليات الابتلاع والتصفية، التي تسمى في المجال السياسي بحرب المنافسة، والحرب المدنية. وعمليات التجزئة، لن تفقد طابعها الدرامي إلا إذا انفجرت سيادة الدولة إلى عدة بنى وظيفية. وهذا يعني في سياق آخر بأن أوروبا لا يمكنها أن تداوي نزاعاتها الداخلية ونزاعاتها مع هوامشها إلا في الوقت الذي تكفّ فيه عن أن تكوِّن فكرة سياسية أحادية الجانب. وهذا بالتحديد ما بدا أنه يمثل رغبة أغلبية الألمان خلال سبر عام للآراء، أعلنوا فيه أنهم يطمحون لبلادهم أن تكون نوعاً من سويسرا كبرى.

هذا بالتحديد ما يروّع عدداً كبيراً من الفرنسيين، فالبعض يرى أن عظمة الأمة هي في المقام الأول عظمة سياسية. كما لو أن موت أوروبا مقترن بموت السياسة، وكما لو أن أوروبا لا تستطيع التفكير بنفسها إلا بإعتبارها كياناً سياسياً، وكما لو أننا لا نستطيع أن نكون قادرين على ضمان رخائنا إلا في ظل وجود حيّز مكاني متعدد

الأبعاد ناقص التكوين. ونحن بالتحديد بحاجة إلى هذا النوع من الحصافة، لكي نفلت من التقطيعات الجامدة لعصر القوميات الغربية، ولكي نتمكن من أمتلاك وصفات أكثر مرونة. فهل يدفعنا ذلك للبحث عن إجابة في الحقب الموغلة في القدم للتاريخ الأوروبي؟ إذ ربما تجوز المقارنة بين المرحلة الأولى للعصر الوسيط، بما تعج به من أمراء ودوقات وبطاركة، وبين هذا النموذج الذي نتحدث عنه.

ففي نزعة الحنين الفرنسية للماضي السياسي، يلوح نوع غريب من العجز عن التفكير في القيم إلا بوصفها تعبيرات عن الدولة، كما لو أن مونتانيه، وفولتير، وهوجو، لم يستحقوا أمجادهم بفضل بعدهم الكوني. وتلك خصوصية من خصوصيات الزمن الوطني في فرنسا، منذ ما يربو على القرنين، في السعي عبر السياسة عن أساس للقيم.

وما نحن بصدده إذن، هو عصر إمبراطوري أكثر مما هو عصر جمهوري. وليس المعني بهذا أن مسألة مراقبة السلطة ستطرح نفسها بأشكال جديدة، وإنما المعني بهذا، أن النظام العالمي نفسه سيغيّر من طبيعته. ففكرة الجمهورية العالمية التي ورثناها من عصر المؤسسات، لم يعد لها معنى، لأن «الكيان السياسي» الذي يدنو من العالمية سيكون هو النفي بذاته للسياسة، بكل ما تعنيه هذه الكلمة مذ وجدت. أما فكرة الإمبراطورية العالمية، على طريقة الإمبراطورية الرومانية التي بلغت نوعاً من العالمية، فهي أقرب ما تكون لصورة هذا العصر: عصر العلاقات.

لم يسفر ظهور البنى «المابعد وطنية» في أوروبا عملياً عن

تنظيم للعالم في ثلاثة «أقطاب»، تشكل في ما بينها نوعاً من الحكم الإداري. فلم يقيّض لأوروبا أن تكون قوة بالمعنى التقليدي، كما لم يقيّض لأية «قوة» أن تكتسب كل أبعاد القوة. ويجدر الأمر بالتالي أن نتحدث بدلاً من هذا التصور عن تراكم الشبكات المترابطة على المستوى العالمي في ما بينها، على طريقة الحلقات المتداخلة التي ترمز للألعاب الأولمبية.

وقد يقول معترض، بأن أوروبا وإن لم يكن لديها قوة عسكرية كبرى كالولايات المتحدة، فقد يكون لها على الأقل نصيب مرموق من النفوذ الاقتصادي التقليدي بعملتها الموحدة. هذا مؤكد. ولكنه، فضلاً عن حرص المصرف المركزي على مسافة بينه وبين الأشكال التقليدية للقوة السياسية، ضماناً لصدقيته، فإن هناك ما يدعو للتفكير بأن حقبة العملة الأوروبية «المستقلة» لن تعمّر طويلاً. فنظراً لأهمية السوق الذي تغذيه، ستكون العملة الأوروبية في الواقع بديلاً للدولار كامل الصدقية، وهو ما سيتمخض عنه تهديد كبير بضياع الأسواق، فرؤوس الأموال العائمة، لها من النزق ما يجعلها تتنقل بشكل فجائي، من عملة إلى أخرى، بفعل المقتضيات اليومية التي تحملها الأخبار. ومما لا شك فيه أن الحاجة إلى الترابط، (المتحقق حالياً بين الدولار والعملات الأخرى) ستكون آنذاك ضرورة إجبارية.

وكما نلاحظ من الآن، فإن استقرار أسعار العملة يتطلب تنسيقاً للسياسات المالية، هذا التنسيق يحقق استمراريته إلا عن طريق التجانس بين سياسات الموازنة. فالعملة الأوروبية الموحدة تقود

إذن، وبشكل منطقي، إلى نظام نقدي عالمي، ينبثق عبر نقل النظام النقدي الأوروبي إلى نطاق بلدان منظمة مجموعة التنمية الإقتصادية. كما أن النظام النقدي العالمي نفسه تعود فتنبثق عنه عملة واحدة و «مجال اقتصادي واحد» يجمع أجزاء العالم الأكثر ثراء، والتي لا يجمع بينها والحالة هذه، نظام «متجانس»، وإنما نوع من «تنسيق العمليات»، بما يقتضيه ذلك من تكامل عن طريق بتر الزوائد إذا لزم الأمر على نحو ما هو معمول به في مجال الإمدادات أو نظم الإتصالات.

هذا العالم المتعدد الأبعاد، حيث ليس بمقدور أية بنية فيه أن تكتسب كل أبعاد السيادة، يقوم بتنظيم الانفتاح بشكل معاكس للنظام المغلق الذي هو جوهر كل منطق سياسي. وبهذا الشكل، كلما كانت الاشكاليات المعالجة ذات بعد عالمي، كمسألة المخدرات، أو البيئة، أو العملة، صار من العبث حلها في نطاق محدود: فالاتساع الجغرافي يتطلب التخصصية الوظيفية، وكل محاولة للتعميم السياسي، سواء كانت أوروبية أم لا، ستتخذ في هذه الحالة مظهر التقليد المصطنع لعصر إنقضى.

وعصر ما بعد الوطنيات الذي ندخله يمكن أيضاً نعته بالإمبراطوي على النحو الذي اقترنت به الإمبراطورية الرومانية، بمعنى أن «حدوده» لم تعد تشكل خطاً يلعب دور الفاصل الجغرافي أو الفاصل البشري، أي بين الذين يمارسون السيادة والذين لا يتمتعون بها، وإنما ستكون هذه «الحدود» بالأحرى هامشاً غير

محدد؛ فاكتمال السيادة لم يعد يتم عبر الصدام، ضد اكتمال سيادة أخرى على الناحية الأخرى من النهر، كما في حالة عصر الدول الوطنية. لذا فالحركة نفسها التي تنزع نحو إعطاء بعد نسبي للحدود داخل المجموعة الأوروبية ستتخذ الموقف نفسه حيال حدود المجموعة برمتها. فلن تكون هناك بعد حدود مطلقة.

وكما حدث مع مواطن حقبة الإمبراطور الروماني كاراكالا، فإن مواطن العصر الإمبراطوري القائم على العلاقات سيفقد شيئاً فشيئاً صفته كمشارك في ممارسة السيادة، وسيعرّف أكثر فأكثر بقدرته على مزاولة نشاط ما في إطار تخضع فيه الإجراءات لقواعد واضحة ومتوقعة سلفاً. وهي قواعد تتباين من طوكيو لواشنطن أو باريس. فكل مهمة وكل مشكلة تجد تعبيراتها في جغرافية بعينها، لذا فمجالات القانون ليس لها بالضرورة الحيّز نفسه من حيث الإنتشار التطبيقي، فالقاعدة في هذه الحال هي القاعدة الملائمة لأوضاع بعينها. وهذا الإنزلاق بالقانون، الذي كان بالأمس تعبيراً عن سيادة أحادية البعد لكيان سياسي والذي غدا اليوم مجرد مسار عملياتي بسيط يتفاعل، على قاعدة وظيفية فحسب لقطاعات الأنشطة البشرية، إنما يؤدي إلى تدمير الإستقلال الذاتي للسياسي، الذي يفقد بذلك أسسه الأخلاقية والفلسفية؛ فهو يغدو عملياً غير مؤهل لطرح مسألة الشرعية وليتساءل حول الطابع «الصحيح» أو «غير الصحيح» لبرنامج معلوماتي ما. فالهدير الناعم للآلة الاجتماعية يكتفي بذاته.

هذا التحول من شأنه أن يضع على قدم المساواة القواعد

المنبثقة من عملية مازلنا نسميها موقتا بالسياسات، وتلك التي تتمخض عن العمل المخطط للشركات. فلا يهم أن يكون المعيار القياسي مفروضاً من قبل شركة خاصة أو من قبل لجنة من الموظفين. فعملية وضع المعيار في ذاتها لم تعد تعبيراً عن سيادة، وإنما مجرد نوع من محاولة التخفيف من العوامل غير المتيقن منها، وهي على كلٍّ وسيلة لخفض تكلفة المعاملات، عبر زيادة درجة الشفافية.

هذا المنطق «العلائقي» يضع بانتظام حدود مجال القانون موضع المراجعة: فتسهيل المعاملات في حيّز معطى، ينبغي ألاّ يؤدي إلى تعقيدها بعد إجتياز حدود هذا الحيز. فلا ينبغي أن يضيع الكسب المحقق عبر المعاملات الداخلية في التكلفة الزائدة للمعاملات الخارجية. وعلى هذا النحو يقود منطق العالم العلائقي لإيجاد معيار عالمي، وإلى ربط الصلات أكثر فأكثر بين «العقد» العلائقية.

إلى عهد قريب كانت البرلمانات التي تتمتع بالسيادة تصوّت على التعريفة الجمركية المطبّقة على البضائع العابرة للحدود. أما اليوم، فالخدمات، بوصفها منتجات غير مادية للعصر العلائقي، فهي التي تدفع بتطور المبادلات؛ ولأنها بالتحديد سلع غير مادية، لم يعد تطور المبادلات في ما بينها مرتبطاً بالخضوع للتعريفة الجمركية (فهي لا تعبر على الإطلاق الحدود الجمركية بصورة جسدية) وإنما يرتبط بتنسيق القواعد الداخلية، التي تتيح للمصارف أو لشركات التأمين،

الإستقرار في البلد الذي تختاره، وتنمية الصلات التي تخولها خلق الثروات.

لقد حلت مفاوضات موظفين لا يرجعون في قرراتهم لأي هيئة برلمانية، محل مناقشات برلمان ذي سيادة، لأن أي برلمان ليس بمقدوره أن يقوم بتعديل تفصيلي لمشروع من دون أن يسقطه بالكامل.

فها نحن إذن بعيدون كل البعد عن الجمهورية الكونية! فما تم ابتداعه ليس كياناً سياسياً عالمياً، وإنما هو نوع من النسيج لا توجد فيه حياكة ظاهرة، أو لنقل إنه تضخم لا نهائي لعناصر مستقلة في ما بينها.

ذلك هو منطق العصر الذي تحكمه العلاقات، ولكنه منطق لم يبلغ بعد تطبيقه الحقيقي. فحيّز الشبكات ليس في الواقع محايداً ولا متجانساً. إنه مجال لصراع القوى، ولخلل التوازنات، حيث الرغبة في تكثيف الصلات تقابلها خشية فقدان القدرة على التحكم بالشبكات التي تم بناؤها بالفعل. وهذا التوتر هو في قلب دينامية مجتمعاتنا: فقد أصبح عالم اليوم بورصة عملاقة للمعلومات، لا تتوقف عن العمل، وبقدر ما تزيد فيه المعلومات، بقدر ما يزداد إنعدام التوازن: كما في نظام ضخم للأرصاد الجوية، فالرياح الآتية تخفض ضغط الجو في موضع وترفعه في موضع آخر.

ولأن المؤسسات «السياسية» ما زالت تستلهم على نحو كبير

منطقاً مؤسسياً، فهي لا تعرف كيف تعالج هذا التوتر بين الانفتاح الذي يتيح لها التوسع والانغلاق الذي يحميها. فتعيين الحدود وبناء كيان سياسي، هي أمور ما يزال وقعها بديهياً على الأفهام، وأسساً ثابتة لبناء المجتمع. لكن منطق الشبكات سوف يؤدي إلى قلب هذا المنظور كلياً: فلم تعد الحدود نقطة البداية، وإنما نقطة وصول ولو موقتة، وذات طبيعة مرنة، لأن المرونة وإنعدم الثبات قد صارا شرطاً للمنافسة وللدينامية في عصر الشبكات. فلن يكون هناك أي حيّز قانوي ثابت بصورة نهائية.

ويلاحظ منذ الآن في طريقة عمل المؤسسة المتعددة القوميات، رمز هذا العالم الجديد، أنها ليست منغلقة داخل عادات وطنية، وليست معدومة الجنسية بشكل مجرد. فالمؤسسة المتعددة القوميات تبني نجاحها على نوعية «نقاط التمفصل» العلائقية التي نجحت في تحقيقها. فهي لم تعد تتطلع إلى الاقتصادات التي تقاس بناءً على ضخامة حجمها وإنما إلى الحرية التامة في تداول المعلومات، والتي تجعل منها شيئاً مشابهاً لجهاز رصد الزلازل الفائق الحساسية، تمده بالحياة باستمرار دفقات لا تحصى تلتقطها أجهزته من العالم الخارجي، وهي عبارة عن منتجات جديدة، ونظم جديدة للتمويل وعمليات التصنيع الجديدة.

فعلى كل وحدة من وحدات المشروع أن تتجذر بما يكفي في شبكتها المحلية لتلعب دورها بالكامل كعناصر التقاط بالنسبة «للخارج» وأن تعمل على أن «ترتبط» مع الوحدات الأخرى للمشروع

لتلعب دورها ملياً أيضاً كموزع للخبرة داخل المشروع.

فالشفافية، وتداول المعلومات، والوضوح في تحديد المهام، هي شروط العمل الكفء في بنية مركّبة، وهي عمليات تسهل بروز هوية المشروع الذي يحشد الطاقم العامل حول طموح مشترك. ولكن هذه الميزات، إذا ما تم تقويمها وفق منظور ديناميكي، يمكن أن تتحول إلى عناصر خطرة. فالهوية المؤكدة بشكل مبالغ فيه يمكن لها أن تعمل على خنق الأفكار الجديدة. والخطة العامة المحددة بعناية فائقة، يمكن لها أن تشجع على السلبية، أو بالأحرى إنعدام المسؤولية، خاصة عندما يكون هامش المبادرة لدى كل مستخدم محصوراً بمهمةً محددة عهدت إليه. لذا فإن جرعة من الالتباس الباعث على الإضطراب تعدّ ضرورية لتحفظ للمشروع حيويته. وفي هذه الحال يقتضي الأمر أن لا يساور القيمين على المشروعات الشعور، داخل هذا الدفق من المعلومات، بالإطمئنان إلى المكان الذي يشغلونه، وللدور الموكل إليهم. ولا ينبغي لدورة المعلومات أن تؤدي إلى إدراج عمليات إرسال وإستقبال المعلومات في إطار مؤسساتي. تظل المعلومات إذن قاعدة السلطة، ولكن طبيعتها تبدلت: فهي لم تعد تكتنز، وصارت قيمتها كلها تبادلية. ودور المعلومات يقوم أساساً على جلب المزيد من المعلومات.

ويلاحظ طرح الخيارات نفسها بين الشفافية والسرية، وبين السيولة في العلاقات والاستقرار في المؤسسات في علاقة أي مؤسسة بمحيطها.

فالمؤسسة تجهد نفسها بالفعل في الحفاظ على المعلومات، لكي تحافظ على تفوقها على منافسيها. غير أنها وبحكم إضطرارها إلتقاط الحد الأقصى من المعلومات لكي تظل جديرة بالمنافسة، فهي تعمل على مضاعفة «العلاقات» و «الصلات»، وكل علاقة تنسجها «تخونها» بعض الشيء. وهي تجد نفسها باستمرار أمام المفاضلة بين السر الذي يحميها والانفتاح الذي يرشدها، وتجد نفسها في آن بين الدفاع وبين الهجوم في معركة المعلومات.

ومنذ أن فُقدت حدود الدولة ولم تعد معطى، سواء عنى الأمر المؤسسة أو الدولة، فقد تغيرت ممارسة الإدارة، وبالتالي طبيعة السلطة.

فالإداريون أصبحوا «وسطاء» أكثر من كونهم رؤساء، يعملون باستمرار على تقويم تنظيم العلاقات بين مختلف الوحدات؛ ذلك أن إدارة مؤسسة متعددة القوميات، هي من الناحية العملية إدارة للتوترات الحيوية بين وظيفة «الملتقط للمعلومات» الموجّهة نحو الشبكات الخارجية ووظيفة «موزع الخبرة» الموجهة للشبكة الداخلية للمؤسسة.

وهذه العملية الإدارية نفسها لا تبلغ الكفاءة إلا إذا كانت متشددة في طابعها اللامركزي، ويعود السبب في ذلك لطبيعة عمل الشركة عند «حدودها» الخاصة، أي علاقاتها مع ممونيها وزبائنها، إذ إن مثل هذا العمل يتطلب صياغات مصّغرة دقيقة للعديد من القرارات، على سبيل المثال تحديد الأوجه المختلفة المعلوماتية،

التي لا يمكن أن تكون من اختصاص الإدارة العامة. فإذا ما ظهر تناقض قوي بين المنطق الاستراتيجي المحدد من قبل الإدارة العامة أو التنفيذية، وبين إدارة «العلاقات الخارجية» للشركة، فإن مثل هذا الخلاف يحل عموماً بإعادة تحديد للاستراتيجية، أو بإندلاع أزمة، تؤدي إلى تغيير جلف لكل ما يحيط بالمؤسسة. فعلى سبيل المثال يمكن أن تقرر مجموعة من الكوادر أن تواصل بنفسها علاقة مع زبائن ما (أو مع أحد الممونين) في تعارض مع الإستراتيجية العامة للشركة. فهناك بانتظام وضع تنافسي بين الرؤية الإستراتيجية والتنظيمية لمدراء الشركات، ورؤية التنظيمات العملية، والدوائر الجديدة التي تنمو في محيط الشركة، وذلك كمثابة رد على الدفقات التي تأتي بها العلاقات.

إستجابة لهذا الموقف الجديد، تلجأ الشركة لتغيير بنيتها الداخلية: وعلى هذا النحو يمكننا القول بأن الهرم التراتبي للهيكل التنظيمي في طريقه للاختفاء.

وفي مكان النموذج الطبيعي للتشعبات الكبرى المبسطة يحل اليوم النموذج المتعدد الأبعاد لقواعد المعطيات المسماة بالعلائقية. وبدلاً من البنية الهرمية التي كان رمز معنى القوة فيها هو المتابعة والقيادة، تحل اليوم بنية تتوزع فيها السلطات إلى تشعبات متعددة، حيث يتحدد معنى القوة بحجم وأهمية الصلات والعلاقات، وحيث القوة تعني النفوذ وليس التحكم. وهذا التنظيم الجديد يصبح ممكناً بفضل تقنيات الاتصالات التي تسمح بتنظيم أكثر مرونة للمعلومات.

لقد تقلص سلم المستويات التراتبية، وانفصل كذلك السلم التصاعدي للمرتبات عن سلم الوظائف. فالرئيس في شركة ما يتقاضى في غالب الأحوال راتباً أقل من هذا أو ذاك من معاونيه. فهل هي حالة غرائبية مرتبطة بعدم اتزان سوق العمل؟ لا إنها على الأرجح نوع من الاعتراف بقيمة رجال شبكة العلاقات، الذين يخلقون بصلاتهم ثراء المؤسسة.

فالمستشارون، والسماسرة، والمحامون، ومصرفيو الأعمال، و«صائدو الرؤوس»، هم جميعاً قبل كل شيء محترفو نسج الصلات، وتربيط العلاقات. فهؤلاء الأشخاص الذين باتوا يعملون في أغلب الأحيان خارج المؤسسة الكبرى، يمثلون بذاتهم رموزاً للعصر العلائقي الذي ندخل فيه. وهم لا يسهمون فحسب بتجنب عملية التعقيد البيروقراطي للمؤسسات التي تشلّ عمليات التنظيم الكبرى، وإنما يسمحون بتجاوز عمليات التنظيم الواسعة النطاق عبر تقديم التقنيات والخبرات لمؤسسات ذات حجم متواضع، لا تستطيع أن تحصل عليها بطريقة مستقلة.

وهذه المرحلة الأخيرة من «المنافسة المؤسسية» هي التي تعطي للشركات أقصى درجة من المرونة. فلم يعد الأمر قاصراً بها فحسب على التعديل المستمر لنشاطاتها عبر لعبة الإحلال والتجديد، وإنما أصبح من السهل بفضلها معالجة بعض المهام الوظيفية، مثل التعاون في مجال الخدمات، التي كانت تعتبر حتى وقت قريب مهام إستراتيجية، عبر اللجوء إلى كفاءات من خارج الشركة. وإذا ما شئنا

دفع المنطق إلى أقصى مداه نقول، إن إدارة مؤسسة لا ينبغي أن تضم إلا بعض الأشخاص القادرين على الخيار، ومن ثَمّ تعمل على مراقبة الموظفين الخارجين الذين تحتاج لخدماتهم بصورة موقتة. فلم تعد القوة الآن تجد قوامها في المعرفة ولكن في أن تتحول إلى صلة وصل بين المعارف.

ويجبر منطق مثل هذا النظام الشركات الكبرى على القبول بالتحولات العميقة. فالضخامة والإقتصاد التسلسلي للعصر الصناعي لم يعد لهما تقدير كافٍ بالمقارنة مع كفاءة ابتداع أنماط جديدة للعلاقات كفيلة بأن تجعل من الزبون والممون شركاء أكثر مما تجعلهم أجانب أو منافسين. أما الشركات المتوسطة الحجم فإنها سوف تتوالد بالانشطار، ذلك أن هذا الاقتصاد الذي تُنتَج القيمة فيه من زيادة المعاملات وليس من الانتاج، فإن المجموعات تنشأ أو تنحل قياساً مع قدرتها على خفض كلف المعاملات، في خضم عملية تحكيم خاضعة للتصحيح الدائم بين منطق تجانس محاور العلاقات، ومنطق التنويع في ما بينها.

ففي الواقع، من اللحظة التي يتغلب فيها تنظيم الشبكة على البنية الهرمية للعصر المؤسسي، ومن اللحظة التي لا يعود هناك «مركز»، فإن واحداً من الأسباب الجوهرية لوجود التنظيم الكبير يسقط: فلا يعود الأمر يتعلق بفرض إدارة مشتركة من أعلى، وإنما على نحو أكثر حذقاً، بإدارة هويات متعددة وتأمين الانسجام بينها وبين هويات أخرى. فمنطق الشبكات، الذي يحقق التعددية وبالتالي

اللامركزية للصلات، يبعث على الإعتقاد بأن الحجم الأقصى لإدارة هذه الهويات يظل أصغر بكثير من حجم الشركات الكبرى للعصر الصناعي.

في المجال الذي ما زلنا نسميه السياسي، فإن إقراراً كهذا له نتائج قاطعة. فلم يعد الأمر يتطلب حشد المزيد من تمركز السلطة في كيانات سياسية متزايدة الإتساع، وإنما فقط بتنظيم التكامل، وإعداد نقاط التقارب، عن طريق فبركة القواعد، أكثر منه من بناء السيادات. وقد عرضنا كنه هذا المنطق الجديد بالنسبة لأوروبا. وسنرى أثره بالنسبة للحيز الواسع غير المحدد، الذي هو روسيا. فهل بمقدور هذا البلد الإنتقال مباشرة من الأمبراطورية ما قبل الوطنية، التي فرضت بالقوة من خلال المركز، إلى الإمبراطورية ما بعد القومية، بوصفها شبكة من الاتفاقات التي تنظم إندماجية الوحدات المفتوحة، بأكثر مما هي بنيان معماري مصطنع حول العاصمة؟ فالاندحار السوفييتي، والعنف المتطرف الذي يمكن أن يقود إليه، يعرض بوضوح حدود المنطق المؤسسي. فكل محاولة هنا لتحديد جغرافية سيادات الدول، بصورة تظهر فيها منغلقة داخل أطر محددة بمقدار ما هي مطلقة، إنما هي محاولة ستفضي إلى العنف. كما أنه من غير المحتمل أن تحمل تجربة البنية الهرمية الفيديرالية التي تتداخل السلطات فيها الواحدة في الأخرى، إجابة تشريعية ثابتة.

أما الإحتمال الأكثر ترجيحاً فهو التعايش بين هذه السلطات

الجديدة. فهي تعدّ الأرضية ربما، داخل تلك المساحة السوفيات الهائلة، وغير المتجانسة، لدخول العالم الروسي إلى عصر الشبكات. ولكي يتسنى لها ذلك ينبغي أن تحرق الأمة الروسية المراحل وتوفر على نفسها الإنتقال مباشرة، على غرار اليابان، من العصر الإمبراطوري إلى الحداثة ما بعد السياسية.

إن العصر الإمبراطوري الذي يبدأ لن يكون إلا في الظاهر إذن، عصر التنظيمات الكبرى. وهذه التنظيمات الكبرى في محاولتها التمرس على التعقيد وتعدد الهويات، وبقبولها أن تتشابه حدودها مع الهوامش غير الواضحة للحدود الرومانية، أكثر من تشابهها مع الفواصل المحددة لعصر القوميات، إنما تعدّ على هذا النحو لقدوم عالم ذي مرونة تامة بين أجزائه، لا يطرح فيه الاستقرار على أساس المعيار المؤسساتي، وإنما على أساس نمط، لإشاعة التغيير. هذه الخاصية الدقيقة للقرارات المصغرة من شأنها أن تعوق الانقطاعات بمثل ما تحول دون الجمود. فذلك العالم الذي نتحدث عنه سيكون ثباته مرهوناً بمرونته. عالم يُلزمنا التفكير فيه بمقتضى مخططات بيولوجيه وليس بمقتضى مخططات فيزيائية: عالم من القواعد، وليس عالماً من المبادىء.

الفصل الخامس
القيود الخفيّة

ما هي الحرية في عالم محكوم بالقواعد، وكيف تحدّ السلطة من سلطتها في عالم يخلو من المبادىء؟

منذ قرنين ونحن في أوروبا نربط بين فكرة الديمقراطية وفكرة الحرية، لكن الحرية لها معنيان شديدا الاختلاف: فقد كانت تعني الحق لمجموعة بشرية ما في أن تمسك مصيرها بيدها، وأن تسلم مقاليد أمورها لحكومة تعبّر عن إرادتها الجماعية؛ وهي إيضاً تعني حق كل إنسان في أن يأمن من سوء استعمال السلطة، بما يضمن ألا تنسحق الأقلية تحت وطأة الأغلبية.

بقدوم العصر الأمبراطوري، صار من الواضح أن المفهوم الأول للحرية في طريقه إلى الموت، وأن العصر الإمبراطوري يعدنا، في أحسن الأحوال، بتقييد السلطة. فمسار تمركز السلطة الذي بدأ منذ قرون عدة، شارف على نهايته، وانتهت معه الجهود الموازية لضبط ممارسة السلطة، من خلال عملية توازن مؤسسية. ولقد فقدت فكرة الحاكم قوتها الجاذبة، ومعها فكرة الكيان السياسي

الحاكم. وربما كان لنا، بمعنى ما، أن نحتفي بذلك، بما إن الحرية التي تعبر عن إرادة جماعية كانت تمثل تهديداً لحق الأقلية. فهؤلاء الذين مارسوا السلطة بالفعل كانوا إلى حد ما مخدوعين بأكثر من كونهم طامحين لممارستها باسم الشعب كله. ومن وجهة النظر هذه، فإن قدوم «دولة القانون»، الوريثة الإسمية للديمقراطية، التي فقدت حظوتها في العصر الإمبراطوري، تعدنا بحرية أكثر ضماناً من التي منحها عصر ديمقراطي ما، أو من التي منحها نظام الاقتراع العام عبر عملية مركزة، لا سابقة لها، للسلطة السياسية. ولكنه سيكون من ضرب حسن النية أن نتخيل أن حريات العصر العلائقي، أي حريات عصر الامتثالية والفساد (**Cf. infra**)، ستحمل معها حريات من النوعية نفسها لتلك التي ألهمت «جاليليه أو «مونتسكيو». فالحرية كلمة إنبثقت من عصر المؤسسات، فهل سيكون لها معنى في العصر الإمبراطوري؟

أوضحنا في ما سبق كيف أن المفهوم التقليدي للديمقراطية البرلمانية تم تدميره بشكل تدريجي عبر اختفاء السياسة، مرتع الأفكار العامة والقرارات الكبرى. فأزمة آليات الرقابة المؤسسية لا تعني بالضرورة أنه لم تعد هناك ضوابط. ذلك أن ضوابط العصر الإمبراطوري تعطي لكلمة الحرية معنىً جديداً.

في عصر القرارات الصغيرة وتحديات المصالح الخاصة، ستظل فكرة الخيار البشري وحدها هي التي تعطي الوهم بالحرية، وبالتالي إمكانية الرقابة. فقضايا الأشخاص ستحتل أهمية أوسع، من

الآن فصاعداً، من القضايا المبدئية. ونرى ذلك جيداً في الولايات المتحدة، حيث تنشط فاعلية الحياة السياسية في الأوقات التي تضع فيها القرارات النصف ـ برلمانية، النصف ـ قضائية، مسؤولاً عاماً في موضع الاتهام. فما أغربها من رقابة!

فالحوار حول مشكلة ما يتحول إلى حوار حول النزاهة الشخصية لإنسان، حول احترامه للقواعد المؤسسية. وهو لعمري آخر ضروب معايير الحكم في عالم لم يعد فيه هدفاً للعبة السياسية سوى حماية قواعد اللعبة، وهو المعيار الوحيد المعتمد لمسار مجتمع بلا هدف. فبمقتضاه لا تتم أية محاسبة سياسية، ولكن يجري التأكد من سير إحترام الإجراءات، تلك الإجراءات التي يفترض فيها أن تتيح رقابة التشريع للتنفيذ. وهي رقابة يعلم الجميع أنه لم يعد لها معنى كبير. فقد تم في الواقع إستبدالها بمراقبة متشددة للحمة المسائل وتماسكها، وهي نوع من أنواع اللعبة الاجتماعية، على غرار التحكيم الإلهي للقرون الوسطى، تقوم على تسليط الأضواء على بعض شخصيات الحياة العامة أمام الجمهور، وليس أمام بعض القضاة الدينيين.

إن الانفعالات العاطفية التي يثيرها بث الإذاعة المرئية لمحاكمة شخصية عامة ما، تمنح إحساساً جماعياً لمجتمع يحتاج إلى ذلك لكي يستمر في التفكير في نفسه كمجتمع. فلم يعد يطلب من أي قاض بالمحكمة العليا أن يجسد رؤية قانونية، وإنما أن يتحول إلى «شارة» من الشارات التي يحلم بها المجتمع؛ فلا يدور الحوار حول

مبادىء القانون أو الأخلاقيات. بل على النقيض، يبدو القاضي وهو يبذل قصارى جهده لكي يظهر أنه ليس لديه رأي في أي شيء...؛ يجري إذاً مواجهة فحسب بين شارة وشارة أخرى: في أثناء النقاش حول تثبيت تعيين القاضي توماس في منصبه في المحكمة العليا وأمام مشاهدي الإذاعة المرئية، تمت على هذا النحو المواجهة بين الصورة المعبرة وذات العبرة للطفل الزنجي الصغير الذي نجح في تسلق السلم الإجتماعي وبين صورة المرشح الذي قدم للجمهور بإعتباره زير نساء حاول إغواء وإستغلال مساعدته.

إلا أن هذا العرض الشفاف، حتى وإن كان مسرحياً، يشكل بذاته عقبة أمام تفاقم السلطة، ولا أحد يمكنه الإعتراض على أن مضاعفة الإجراءات والقواعد هي عملية كبح قوي للتعسف. ولكن يتضح عبر تطور المحكمة العليا الأميركية أن تكاثر القواعد في اللحظة نفسها التي تحتضر فيها المبادىء، إنما تعبّر من الآن فصاعداً عن الاحتياج لطقوسية إجتماعية مثلما تعبر بالمقدار نفسه عن الاهتمام بحماية «الحرية». أما «سماسرة الحرية المطلقي اليد»، (التسمية المستحدثة للمحامين) فهم قبل كل شيء كهان لطقوسية جديدة. فهم ينظمون ويصادقون على حسن المطابقة والإمتثال للقواعد بأكثر مما يعملون على الحد من طغيان السلطة.

وبالفعل، إن دور المحامي يشهد شيئاً فشيئاً تغييراً مع تطورات العصر الإمبراطوري: فمن كان يدير النزاعات في الماضي، أصبح اليوم مهندساً للعلاقات، وهذا التحول يصيب بالاضطراب الفكرة

التي نكونها عن الحرية.

لقد ضاعف عصر المؤسسات من الخيارات، وبالتالي فرص التعبير عن الحرية. الخيارات السياسية أو الخيارات بين الحياة العامة والحياة الخاصة. بينما يرتعب العصر الإمبريالي من فكرة الخيار. وإذا ما عمل على الحد من السلطة، فليس ذلك أبداً بهدف تنظيم الصراع، وإنما بهدف تجزئة القرار.

وهو عصر متكيّف مع العمليات الوقائية للنزاعات وليس مع إيجاد الحلول لها. فالنزاع يصبح في العصر الأمبراطوري عطباً إجتماعياً. وفي مجتمع «متمفصل» بصورة محكمة مع القواعد الشفافة، يفترض الصراع نوعاً من التنافر غير المفهوم في المدارك العامة. فإذا ما كان هناك أقوياء وضعفاء، فكيف يمكن للضعيف أن يتجرأ ويفتح معركة، محكوماً بفشلها سلفاً من قبل النظام الإجتماعي؟ إذ لا بد، في هذه الحال، أن تكون تراتبية المجتمع قد اختلّت على نحو شديد، أو أن يكون تقدير الأمور يختلف من شريحة إجتماعية لأخرى، بما يعني فقدان التجانس. فعندما يعمل المجتمع بصورة سليمة، لا يجد الصراع وقتاً للظهور، لأنه يسقط في تعددية القرارات الصغرى والتعديلات المصغرة، حيث يختبر الضعفاء قوة الأقوياء، وحيث يعكس الأقوياء على الضعفاء قوتهم، وحيث يجد كل واحد في نهاية المطاف مكانه. ونحن في هذا بعيدون عن العصر المؤسسي للقوة، الذي يدرج الصراع في إطار تشريعي، بمقدار بعدنا عن العصر الأبوي الذي يؤدي انتصار القوي فيه

لإستيعاب الضعفاء. ففي العصر الإمبريالي، يكون الأقوياء أقوياء تماماً من اللحظة التي يقر لهم فيها الضعفاء بمكانتهم. فهناك جغرافياً اجتماعية جديدة تطرح نفسها بنفسها.

هذا الهدوء الساكن للعصر الإمبريالي لا يمثل مع ذلك انتصاراً للعقل. فهو يخفي وراءه الأصداء الخافتة لألف وألف معركة صغيرة وجزئية تعدّ أرضية المواجهات الكبرى. واليابان في هذا الإطار يعدّ أكثر «حداثة» بما لا يقاس من غريمته أميركا.

فاتخاذ القرار في اليابان يستهلك وقتاً أطول مما يحتاجه في أميركا، أما وضعه موضع التطبيق فيستهلك وقتاً أقل بكثير. أما الاختلافات فليست بذاتها سوى محصلة لوجهات النظر المتعارضة في نهج القرار. فخلال الفترة التي تسبق القرار، تكثف الشركة اليابانية من الاجتماعات، وتحث على الإدلاء بمختلف الآراء. فالجميع يستطيعون التعبير عن أنفسهم بأكبر قدرٍ من الصراحة شرط ألا يضعوا التراتبية التنظيمية للمؤسسة، في أية لحظة، موضع تشكيك. هذا الهيكل التنظيمي الذي يحتوي على درجات تراتبية أقل بكثير من نظيره في المؤسسات الأوروبية، والذي يعتمد الترقي فيه، بجانب كبير منه، على الأقدمية. وبخلاف ما هو معمول به في الشركات الأوروبية أو الأميركية، من حيث أن الرهان خلال الاجتماع، هو أيضاً رهان على الأشخاص (الذي يحقق إنتصار وجهة النظر يحقق في الوقت نفسه ترقيه المهني)، فإن الوضع في الشركات اليابانية يختلف تمام الإختلاف. فصلابة الهيكل التراتبي للشركة، هي

التي تسمح بفجاجة النقاشات. وتكثيف الإجتماعات لا تهدف في الواقع إلى التوصل لفرضية الوفاق (تلك الأسطورة التي تم تسويقها على نطاق واسع في أوروبا حول فظاظة العلاقات التراتبية في اليابان). فالقرار يتخذ من جانب من يحتل أعلى السلم التراتبي، حتى ولو تناقض ربما مع وجهات النظر التي أثيرت أثناء المناقشات، ولكنها تأتي لتختتم حوارات «تشذبت» بمعنى ما، عبر الإحتكاك بمختلف الآراء المشاركة. وككرة ترتد من حاجز إلى حاجز، يغتني القرار عبر المعلومات المتبادلة، فإذا عادت دفة الحوار إلى الرئيس لكي يستخلص نتائج المناقشة، فإن مداخلته لا تأتي إلا بمثابة عقوبة قصوى لممارسة أدت إلى تعميم وإشاعة السلطة.

فالقرار النهائي يعمل فقط على تلخيص سلسلة طويلة من القرارات الصغرى، وكل من كان له شرف الإسهام بإثراء المناقشة يكون عليه، ابتداء من لحظة اتخاذ القرار النهائي، تحمل جزءاً من المسؤولية التي يلتزم الجميع بها. ومن خلال الحوارات، وبعد الإدلاء بالآراء، الفظة أحياناً التي ترك لها الحبل على الغارب، يصبح بإمكان الجميع ملاحظة محصلة فعلهم، ومطابقة مواقفهم عليه، كل بحسب موقعه التراتبي. وهو ما يصح القول فيه إنه نوع من جهاز للكبح الذاتي. فمجالس المداولة التي تميز المجتمع الياباني لها إذن دور مزدوج: فهي تشرك في القرار هؤلاء الذين عليهم أن يضعوه موضع التطبيق؛ وهم يقلدون في ذلك المسرح الإجتماعي، ويعطون الفرصة للمقررين لأن يختبروا، في لعبة الكبح الذاتي المتبادلة، حدود

سلطاتهم. تلك السلطة التي لا يحد منها آي إجبار للأخذ بآراء المرؤوسين، وإنما يحد منها على نحو أكثر حذقاً، الحرص على عدم إضعاف سلطته عبر الإكثار من عمليات جس النبض تلك.

ويشكل اليابان، من وجهة النظر هذه، النقيض التام للولايات المتحدة: فحيث يرغم المنطق الأميركي كل فرد على الإندفاع بأقصى إمكاناته في معركة يمسك زمام التحكيم بها قانون العقد الاجتماعي، ينصح المنطق الياباني التزام جانب الإعتدال والحصافة. فإذا لم يتوفر القانون الذي يسمح بضبط النزاعات، والشفافية التي تسمح بتحديد موضع الحقيقة، والسلطة التي تتمكن من كبح السلطة، تغدو عملية الكبح الذاتي للسلطة حيوية للحؤول دون سقوط المجتمع في دوامة العنف. إن «طغيان القرارات الصغيرة» ـ إذا شئنا إستعارة الصورة التي قدمها المحلل النابه للتنظيمات الإجتماعية جان باديولو ـ قد حلت محل الخيارات المزيفة للاستراتيجيا في لعبة التحكيم.

في مثل هذه السيرورة للقرار لا يوجد مركز وسلطة عليا، بل توجد فقط تعددية جماعات تسعى إلى تنمية سلطاتها دون الذهاب إلى حد المساس بسلطات المجموعات المجاورة. فكل واحد يجهد نفسه، في إطار لعبة معقدة تجمع الكبح الذاتي والإتكال المتبادل، لكي يحول دون أن يحتل أحد المشاركين موقعاً مسيطراً. والرأسمالية اليابانية، بمجموعاتها الصناعية، «جوروبو»، التي حلت محل «الزايباتسو» الأكثر تكاملاً في فترة ما قبل الحرب، تظهر بوضوح عملية المزج بين المنافسة الضارية وتسويات الاتفاقية المفروضة التي

تسم عالم الأعمال الياباني. فنسبة 60% إلى 70% من أسهم الشركات اليابانية توجد في حوزة الاسهامات المتقاطعة التي تضمن صلابة عود المجموعات بصونها ضد كل فعل معاد، وتقوم بفرض التسوية. والموقف الأمثل هو ذلك الذي تندمج فيه كل مكونات الشركة في لعبة ولاءات متبادلة. فلا توجد في هذه الحالة إشكالية، وإنما انتشار أقصى للسلطة، مضاعفة بأكثر من كونها مجزأة.

ونشر السلطة يعمل على نزع فتيل النزاعات. فالعصر الإمبراطوري يفتت المعارضات إلى آلاف الجزئيات الدقيقة، والمنتصر الأكبر هو الاستقرار. أما وضوح الرؤية في النقاشات فعليه السلام. فعملية الحد من السلطة هذه لا تمثل بالتالي انتصاراً للحرية. والكبح الذاتي الذي يشكل قوامها ليس محصلة للنظام، لأن النظام لا ينتج سوى القواعد ولا ينتج المبادىء قط. لذا، فإنه لو لم يتوفر لا سمح الله إستباق الرؤية هذا، لكان يتمخض عن ذلك مواجهة يصعب تذليلها: فالشكلية الإجرائية التي تسم مجتمعاتنا على نحو متزايد غير مسموح بها إلا في ما عنى القرارات ذات الأهمية المحدودة. ولكن ما إن تدخل عملية الكبح الذاتي حيز التطبيق، لا بفضل مبدأ يخرج عن نطاقها، وإنما إذعاناً لمجموع من السلوكيات دوّنتها الذاكرة، ومنوط به إيصالها لأنها كانت فاعلة قبله وستظل فاعلة من بعده، فإن آلية الكبح الذاتي هذه تغدو عرضة للتهديد. وما إن يظهر سؤال أساسي، سؤال مبدئي، حتى تكشف شكلانية القاعدة كل هشاشتها. والشبكة المرعية للإجراءات التي ينبني عليها العالم

الإمبراطوري لا تصمد أمام التوترات إلا إذا بلغت عملية نشر السلطة أقصى مداها. فما إن تتعرض نقطة ما في هذا النسيج لضغط قوي حتى يتمزق النسيج بأكمله. وهكذا، تنحصر حريتنا، طوراً في تعددية القرارات الصغيرة، وتبدو دون تأثير يذكر، وتقف تارة أخرى في مواجهة قرار كبير، ولكنها حينئذ لا تستطيع الحسم، لغياب الإطار السياسي القادر على حل النزاعات.

فلا شيء يثير الغرابة إذن إذا كانت هذه الحرية التي لا تعبّر عن نفسها سوى بالقدْر الذي تسهم في نزع الصدقية عن السياسة. هذه السياسة التي خسرت قدرتها على اتخاذ قرارات حقيقية بفقدانها إستقلالها الذاتي. فالعصر الإمبراطوري لا يضع في أعلى سلم أولوياته حاجة المجتمع في أن يتشكل من رجال أحرار. وإذا كان لا يستشرس، على طريقة طغاة عصر المؤسسات، لخنق الحريات، إلا أنه منصرف عن جعلها طموحه الرئيسي. ولكن هل يقضُّ ذلك مضجع أناس هذا العصر؟ فهؤلاء الغارقون في سبات عميق إنما مثلهم في ذلك مثل جوليفر في بلاد الأقزام: مقيدون بدل سلاسل ثقيلة، بألف خيط وخيط من الخيوط الرفيعة غير المرئية تقريباً، لدرجة لا يشعر بها إلا الذوات النادرة القادرة ما تزال على تذكر الزمن الآخر.

المفاجأة الكبرى لهذا الزمن أن غالبيتنا يشعر بالرضى. ويساورنا الشعور بأنه لم يسبق أن كنا على مثل هذه الدرجة من الحرية، ونتحسر على أسلافنا لكونهم خضعوا لكل أنواع الضغوط

التي لم نعهدها. فقد إنحسرت أمامنا كل الممنوعات، سواء في فيلم نراه أو في ملابس نرتديها، والأهم من ذلك في المشاعر التي نعيشها. فلماذا تترك مثل هذه الحرية طعم الرماد في حلوقنا؟ وإلى أي شيء نحن مقيدون؟.

الفصل السادس

الامتثالية الواجبة

العصر الذي نودعه، عصر المؤسسات والسياسة، يقر بالخلاف ولكنه ينظمه ويؤطره. فهو يميز ويفصل الذين يقررون عن الذين يطيعون، والذين يسنون القوانين عن الذين يقاضون، ألخ. وهو ينظم الصراع لكي يترفع عنه. أما العصر الامبراطوري فلا يحتمل وجود نزاع، ويفضّل تسميته «سوء تفاهم». إنه بحاجة إلى التماثل. ويستعيض عن البنية التراتبية بمحاسن العمل كفريق. ويفضل بدل لعبة أقطاب القوة، تداول المعلومات بوتيرة مندفعة يكون موضوعها تذويب النزاع في سلسلة من الإجراءات التصحيحية الوقائية.

وعصر السياسة يعيد ضمنياً إنتاج نمط آلي للسلوك يتطابق مع رؤية خطية للقوة، فوفق هذا النمط يفترض وجود أسباب كبرى للوصول إلى نتائج كبرى، ووجود سلطات كبرى لتحقيق سياسة كبرى. لكن عصر الشبكات ليس له مثل هذه الطموحات. ففي قرن شهد حربين عالميتين، وابتدعت فيه نظرية الكوارث، من شأنه أن يدرك أن القوة ليست امتداداً للسلطة، وأن أسباباً صغرى باستطاعتها أن تحدث نتائج كبرى.

فـإذا مـا اقتضـى الأمـر أن نستعيـر مـن العلـوم «الصحيحـة» نموذجاً، فسيكون النموذج الأقرب هو نموذج علم الرصد الجوي، فهو نموذج عالمه معقلن بالكامل، لكنه مع ذلك غير مرئي، حيث يمكن أن يؤدي تبدل عنصر متناهي الصغر من متغيِّر واحد إلى تصدع جوهري. فهو عالم يتحدى المراقب وتطور وسائل المراقبة، بقدر ما أن تأثيرات متغير واحد فيه ليست لها علاقة بأهميته. هذا يعني أن الطموح لضبط النظام وتمثل المسؤول السياسي فيه لدور أشبه ما يكون لدور الميقاتي الاجتماعي يحتل موقعه في مركز العجلات ويتفاعل مع مجموع الآلة في حدود توازن محكم للقوى (شأنه شأن «ميزان الساعة» الذي اخترعه صنّاع الساعات في القرن الثامن عشر) لم يعد له معنى. فالمجال السياسي لا يتحكم في نفسه بأكثر مما تتحكم المناخات الجوية في نفسها. لذا يتطلب الأمر تناول مسألة تنظيم المجتمعات بقدر أكبر من الحصافة والتواضع، وإذا أمكن القول، عن طريق الأطراف، بإعتبار أنه ليس ثمة من مركز مؤسسي.

وبمتابعة صورة الرصد الجوي، نستطيع القول بأن العواصف والأعاصير، تتولد بالتحديد من اللقاء المفاجىء وغير الثابت أبداً لتيارين هوائيين لهما خواص مختلفة. وتسير الأمور على المنوال نفسه بالنسبة للمجال الإجتماعي، حيث يقتضي الأمر بادىء ذي بدء، ادارة الإختلافات، ويقتضي تكثيف عمليات التصحيح الدقيقة غير المرئية لتجنب التعديلات الكبرى الموجعة. فالنموذج المثالي لهذا العالم ليس النزاع الذي تم إستيعابه مؤسسياً وإنما هو نموذج

الهدوء «المضاد ـ للإعصار» الذي لا يعكر صفوه أحد؛ حالة مستقرة يكون التجانس فيها هو القاعدة، والاختلاف هو الشذوذ.

حتى فترة قريبة، كان اليابان أقرب الدول إلتصاقاً بهذا النموذج المثالي الذي نتحدث عنه. فهو يمثّل المحاولة الأكثر إنجازاً لوضع المفهوم «العلائقي» للقوة، موضع التطبيق. فعملية انتشار المعلومات كما نلحظها في هذا البلد ترتبط فعاليتها بتجانس الجسم الذي تفعل داخله، فلا يجري تحوير المعلومات نتيجة مفاضلة خطرة للعناصر الاجتماعية التي تعبر بينها والتي يقوم دورها على مواكبتها فحسب. داخل هذا النموذج لا يوجد، ولا ينبغي وجود «وجهات نظر خاصة»، فثمة تعديلات عديدة هي بدورها معلومات تشكل في مجموعها هذا المفهوم الموغل في التجريد والمسمى حتى الآن بالقوة، دون أن يكون وقفاً على موضوع نهائي محدد. في هذا العالم لا تجتمع القوة لدى أمير قادر على فرض إرادته على الكيان الاجتماعي، وإنما تكمن في الكيان الاجتماعي نفسه؛ كما أن قوة الكيان الاجتماعي لا تتمثل في وضع اليد على سلطات الأمير لصالح الجموع (لقد ساد هذا الوهم في عصر المؤسسات) وإنما في قدرته على التواجد ككيان اجتماعي، لا ككيان سياسي. إن الأمر يتطلب نقل المعلومات في كل الاتجاهات، ومتى تحقق ذلك يستمر هذا المجتمع بالتواجد كآلة هائلة.

وطريقة العمل المثلى للآلة لا تتطلب ملوكاً فلاسفة، أو مواطنين مستنيرين بل بالأحرى «نماذج آلية متماثلة»، وعناصر تبادلية

قابلة للاندماج بكفاءة مع ما تتطلبه أنساق لا تحصى. يقودها تنوع الصلات المتاحة إلى التجانس، وتنميط أفراد اللعبة الاجتماعية. وهؤلاء، على غرار، وحدات لعبة الليجو، يلزمهم الترابط داخل التراكيب المتنوعة. وإذا ما شئنا تناول صورة أخرى، يمكننا مقارنة المجتمع بعقل شاسع تتم فيه الصلات في ما بين الخلايا العصبية بفضل مليارات النبضات الكهربائية التي يسهل دورانها بمقدار ما تنعم به في وسط مكتمل التجانس. ففي مجتمع صارت القوة فيه «إتصالية»، تصبح «قابلية التوصيل» الاجتماعية فيه أمراً أساسياً.

لقد علمتنا التقاليد أن كل إنسان يحمل في نفسه ينبوعاً داخلياً، يكوّنه كموضوع، ويجيز له الحكم على العالم، وأن كل إنسان حالة وعي، وهذا الوعي غير قابل للتبسيط، هذا الوعي هنا هو الأنا، وهذه الأنا يجري التخلي عنها، لا لصالح إرادة اجتماعية تكون هي الإرادة العليا ـ فهذا طموح كل النظم ـ وإنما لمزيد من الخضوع التام لصورتنا الخارجية.

إن إنسان ديكارت كان بوسعه أن يؤكد: «أنا أفكر إذن فأنا موجود»، بينما الإنسان «المتماثل» لعصر الشبكات بمقدوره القول: «أنا أتصل إذن فأنا موجود». وهذا التماثل ليست له أهمية في ذاته ولا باستناده إلى كل اجتماعي يتضمن بذاته دلالة خاصة. فلا يوجد إذن معنى متوار للمجتمع، يتعين حل رموزه، بل هناك فقط برمجة للجزئيات الاجتماعية تسمح لها بتماسك بعضها البعض، وبالعمل مع بعضها البعض. فلو لم يكن هذا المعطى المفبرك مجرد دلالة ولو

كان يتضمن رسالة غامضة المضمون لكان ينبغي على المجتمع في هذه الحالة أن يلجأ لمتخصصين في قراءة الرموز، وبالتالي إدراج موضوعات جديدة. لقد رأى «كافكا» حين وصف فجر العصر الامبراطوري، في كتابه «حائط الصين» الى أنه توجد قوانين ما تزال، (لكنها قوانين سرية)، لا تتكشف على الذين يتوجب عليهم طاعتها. لكن «رولان بارت» يبدو سرير الطوية أكثر في كتابه «امبراطورية الرموز» أمام اليابان الأسطورية التي ألهمت فكره. فلا يعتبر أن وراء الدلالة مدلولاً، وهذا برأيه شيء حسن للغاية. فعلينا نحن تدبر أمرنا مع قواعد قراءة الرموز.

في مجتمع بلا هدف أو معنى، تتقلّص «الرسالة الاجتماعية» إلى حدود الصلة، ويكون للصلة قدر أكبر من الفعالية كلما كانت أكثر خلوا من المعنى، أو ذات أوجه متلونة يصعب حصر معناها. فالشبكة، التي يدعوها الصينيون «جوانكسي»، والتي هي بالنسبة لهم العنصر الأساسي للعبة الاجتماعية، تهزم الفرد وتتغلب عليه.

إن هذه الطريقة لضبط سلوك مجتمع ما، غريبة كل الغرابة عن التقاليد المعروفة لدرجة يصعب علينا وصفها سوى بعبارات نابية. نابية إلى حد تبدو معه مبتذلة بالنسبة لمتخصصين يحرصون على عدم الظهور بمظهر القليل الذكاء العاجز عن إرتشاف ظلال معاني الأشياء. وكلمة «إمتثالية»، مثلها مثل كلمة فساد، في طريقها لأن تصبح كلمة عتيقة مهجورة. والحال أن الزمن الإمبراطوري، والنموذج الياباني يساعدان على فهم هذا التطور بفرض قابلية معممة

للتوصيل، لا تترك حيزاً للاختلافات الفردية. و«الامتثالية» ليست حادثاً عرضياً، أو نقطة ضعف مؤسفة للمجتمعات الصناعية المتطورة. وإنما هي شرط ضروري لانتظام عمل هذه المجتمعات.

ولا ينبغي أن تفهم «الامتثالية» باعتبارها تبعية الأطراف للمركز، وإنما بالأحرى الفاعلية الخاصة بالإنسان الحديث في قدرته على تجنب النشاز. و«الامتثالية» التقليدية تتضمن التبعية لطبقة مهيمنة تفرض على بقية المجتمع طرائقها في التفكير. وهي تستدعي اللاإمتثالية كردة فعل ضد فكر اللحظة وتأكيداً فردياً للحرية.

أما «الامتثالية» الحديثة فهي أكثر استعصاء على الإمساك بها، وهي بحسب ظاهرها أكثر تسامحاً؛ فلا تخيفها اللاإمتثالية. بل تعتبرها على العكس من ذلك، ذات فائدة من حيث الدفق الحيوي الذي تعطيه للآلة الاجتماعية. لكن هذه الإمتثالية لا تعرف كيف تتحقق، طالما أنها لا تصادف مقاومة حقيقية. لأن كل مضاد للإمتثالية وافد لا يسعه أن يكون إلا بذرة لإمتثالية جديدة. وهو يستحق بهذا المعنى التقدير. ووجوده بحد ذاته يبدل الخارطة الاجتماعية، ويحوّل الامتثالية. وفي الحقيقة كما لا يوجد من الآن فصاعداً أقطاب للقوى، لا يوجد قطب امتثالي وآخر مضاد للإمتثالية. فما هو موجود ليس إلا عبارة عن سباق نحو التماثل لا نهاية له، لأن تتابع المتسابقين يعمل طوال الوقت على تغيير الصورة التي يتابعونها.

على هذا النحو، وكما هو الحال في أي نظام أرصاد جوي ضخم، فإن سلوك كل نواة اجتماعية مشروح ومفسر، في كل لحظة. لكن عملية تشكل محركات اللاتوازن، بما أنها ليست مرهونة بالقضايا الكبرى، تستعصي على التفسير والتنبؤ. وهذا يوضح سبب الحاجة لغير الامتثالي، أي لباعث الاضطراب المهني. فهو يغذي التوتر العام، لكنه لا يهدد النظام في شيء. فلا يوجد، بالمعنى الفعلي للكلمة، زعماء رأي، وإنما فقط شخصيات أو تنظيمات، يمكن لها بفركة إصبع أن تحتل في اللحظة المناسبة، والمكان الملائم، أسبقية على الحالة الإمتثالية. كهذا المصمم الايطالي للأزياء، الذي استطاع الحصول السريع، بفضل نظام معلوماتي متمكن، على معلومات من عدد هائل من نقاط البيع، وسبق منافسيه في الإعلان عن أن اللون البنفسجي هو لون هذا الصيف، وأن الأكمام المنتفخة ستغلب على تصميم الموسم. وهو يفيد من هذه النتائج لمجموعة أزيائه المقبلة، التي تؤدي بدورها إلى إرتباك من شأنه تطوير الموضة. ومن المحتمل أن يؤدي تجديد طفيف، مبني على ملاحظات تجارية بسيطة، إلى تحقيق نجاحات كبرى على صعيد موضة الشتاء. وهذه الانعكاسات نفسها تستمر في توسيع أثر النجاح الأول، خارج أي توقع. وتتوالد على هذا النحو «ردود فعل متسلسلة» بفضل شحنة نقدية معينة.

وتلاحظ الظواهر نفسها في ما تبقى مما كان عليه عالم الأفكار. فثمة نوعية معينة من الكتب حظي مؤلفوها بأن يكونوا

«ميزان حرارة اجتماعية». فهم يعبّرون بشكل موفق عن الاضطراب الثقافي للحظة، ويعرضون الأفكار في الحلبة بمثل ما يدخل رجال السياسة الجدل الاجتماعي في الحلبة. وهي وظيفة هامّة تمكّن المجموع الاجتماعي من الحفاظ على التواصل عبر طرح الأسئلة المنهجية نفسها في اللحظة نفسها، وعبر التساؤل عن الكيفية، مع الحرص بعناية على عدم طرح سؤال لماذا؟. وليس مهمّا أن تكون هذه التساؤلات المتتابعة متناقضة، ولا ما إذا كانت ستفندها الحقائق الملموسة سريعاً. فهي لا تستند أصلاً إلى مبدأ الحقيقة، وإنما إلى الصدى. وكما أن غناءً حاداً مهما كان ضعيفاً بمقدوره أن يحطم كأساً من الكريستال، شريطة أن يكون على الموجة الصوتية نفسها، فإن كتاباً ما بمقدوره أن يحدث صدى مع المجتمع، وقد يحدث أن يتمكن رجع هذا الصدى، من تحطيم تقاليد قديمة، كنا نعتقد بخلودها. فثمة أسباب بسيطة لها تأثيرات هائلة.

العصر الامبراطوري إذن هو عصر المرايا. فكل ما لديه إنعكاسات، وهو عالم شاحب، يتربص به في آن التقلب والسأم، يجدِّف ما بين السكون والعاصفة، ويحتاج إلى إرتجاج توازنه، ذلك الخلل الذي من دونه لا تهب أية رياح، ولكنه يخشى التصدعات غير المرئية المنذرة لأي كيان مختل التوازن.

وقابلية التبخر هذه، لدى عالم كل عناصره ممسكة ببعضها البعض، وبوسع أي شيء مهما كان تافهاً أن يسبب له الاضطراب، هي في صميم التوجس المعاصر.

لا أحد تقريباً يتجاسر اليوم، ويعلن عن نفسه بأنه «ثابت على مبادىء» فلا أحد مطمئن إلى وجود مبادىء ثابتة بأن تكون محافظة. وكل واحد يقرّ بأن التغيير هو قاعدة العصر الامبراطوري، ومبدؤه المحرّك. لكن كل واحد يفهم أن «التغيير» يستعصي على تحكم البشر. وسواء عنى الأمر المؤسسات أو الأمم، فإن الكل حريص من الآن فصاعداً، على عدم الزعم بتخطيط المستقبل، ويكتفي بتطوير «قدرات التكيف». ولقد أصبح التكيف بالفعل قيمة جوهرية، وبات الإداري الحديث يقيّم بمدى مرونته فمقدرته على تأسيس نفسه في وسط جديد، وقدرته على نسيان نماذج التفكير «القديمة»، هي ضمانات للنجاح. فنحن نطالبه أولاً بأن يكون مقبولاً من جانب فريق العمل، ونقيّمه على أساس اندماجه في الوسط المهني، ونقلق لأي تفرد أو خصوصية من شأنها إضعاف التنظيم.

لا غرابة إذن في أن يكون النجاح المعاصر مثقلاً تماماً بالهموم، ناهيك عن القلق. القلق من ألا يكون المرء «حيوياً» بشكل كاف، و«متفائلاً» بدرجة كافية، ومبتهجاً **(upbeat)** بما يكفي، هذا إلى جانب التوجس من أن يكون كياناً أجوف، أو مجرد عجينة اجتماعية طيّعة، تحيا وفق إنعكاس صورتها في عيون زملائها ورؤسائها. فإنسان ذلك التنظيم العصري، لا يسمح لنفسه قط بتبني مبادىء ما وحدوده هي ردود الأفعال. وهو إنسان قليل الإيمان، ولكنه لا ينبغي له أن يظهر عن شراسة. وما ينتظر منه هو أن يموه عن خوائه الداخلي بالمرح. وهو إلى جانب ذلك إنسان لا عمق له،

عليه أن يصبح بذاته دلالة في عالم تخلو فيه الدلالات من أي مدلول، وترتفع درجة تقييمه فيما لو نجح بلفت الإنتباه إليه، من خلال التحلي ببعض الخصائص التي تسهل ملاحظتها، وتربطه بقطيع واضح الماهية. لاعب بريدج، متسلق جبال أو مزاول لرياضة الغولف، لا فرق؛ ومثاله في ذلك مثال لوحة لرسام رديء يلقى تحبيذاً بمقدار ما يسهل التعرف إلى «أسلوبه». فبالرياضة التي يمارسها، أو السيارة التي يحوزها، أو النادي الذي ينتمي لعضويته، أو الهواية التي يشهرها، يستطيع أن يحصل إنساننا المعاصر هذا، على مزق من هويته. وكل هذه الخصائص تجسد بالنسبة إليه ولنظرائه لوحات خشبية هشة طافية يحملها التيار العام، ويتعلق بها المهدَّدون بالغرق في هذا العالم العصري لكي يوهموا أنفسهم بالثبات. وعلى هذا الصعيد أيضاً، يوضح اليابان معالم الطريق: شخصية النقّاج ـ ولكن هل بمقدورنا هنا الحديث عن النقّاج الذي يقلد بالعادة من يعتبرهم أرقى منه، بينما نقّاجو هذا الزمان ليس لهم نموذج يقلدونه سوى أنفسهم؟ ـ إن هذه الخاصة في اليابان أقوى مما هي عليه خارجه، وهو ما يدخل السرور على وكالات السيارات الالمانية، وتجار المنتجات الراقية الفرنسية. وفي «امبرطورية الرموز» هذه، صارت النقود هي الرمز الأعلى، والقاسم المشترك الذي يسمح بربط الرموز بعضها ببعض، والحؤول دون تصدع يصعب رأب أجزائه. فهي سائل سحري، يحمل أنقاض هوياتنا المفقودة. وعملية مطاردة الرموز هذه لا نهاية لها، لأنها لن تلتقي أبداً مع المعنى.

والرجال «الساندويش» في العالم الحديث غير مطمئنين قط إلى أنه تتمثل فيهم دلالات طيبة، طالما أن القواعد الاجتماعية لا تكف عن التبدل. فكم تبدو دافئة عندئذ، تلك اللحظات العابرة التي يستريح فيها الإنسان الحديث من تعبه في لقاء مهني ما يجمعه مع الآخرين. حيث يُعترف له بجهده بصورة موقتة بالطبع!...

مع ذلك، ففي هذا العالم الذي يتحتم فيه الانتماء إلى جماعة قبل الانتماء للذات، وحيث الفاعلية تستدعي التماثل، يظل الاختلاف قيمة؛ لكن إعادة تفكيك العالم بين الوحدات القياسية يسمح بشكل متنام بابتكار الاختلاف في عينات متماثلة: فإعادة تركيب الوحدات القياسية هي التي تقيم التفرد: أي أنه تركيب متفرد لنماذج قياسية. وهذه الطريقة الصناعية لخلق الندرة تجدد إنتاج التقدم البيولوجي، والصناعة والتسويق. فبقدر ما تتطور معرفتنا بالخلايا، بقدر ما نفهم أن كل كائن بشري متفرد حتى في التفاصيل البيولوجية لكيانه العضوي، وبقدر ما تتكامل الدورة التصنيعية، بقدر ما يجري تنميطها، بمعنى التمكن من إحلال القطعة نفسها في نماذج مختلفة من السيارات أو الطائرات. لكن مرونة التصنيع التي تحققت على يد التوجيه المعلوماتي، بلغت من التطور ما جعلها تنتج نماذج شديدة الاختلاف بطريقة السلسلة نفسها. ولا تتوقف عملية المزج بين الخيارات المقدمة عن زيادة عدد النماذج المختلفة، في الوقت نفسه الذي تزداد فيه وتيرة عملية التنميط وهذا التعديل الذي تتحدد معالمه أكثر فأكثر في المسار الصناعي ليس سوى انعكاس لتطورات

حدثت في مجال التسويق. فالمعرفة بالمستهلك قد إرتقت بطريقة صار من السهل معها مضاعفة نوعية المنتجات ومضاعفة السلع التجارية بدلاً من عرض منتج واحد يصلح لكل الأغراض على مجموع غير متجانس من الزبائن المحتملين، من دون العودة مطلقاً إلى الحرفية. فسواء تعلق الأمر بسيارة أو برامج العطل أو الرحلات، فإن كل مستهلك صار بمستطاعه أن يشعر بأنه يشتري منتوجاً صمّم خصيصاً من أجله، أو على الأقل بفضل التركيبة النادرة للخصائص المختلفة التي تحدد ملامح المجوعة «المنتقاة» يدغدغ زبوننا نفسه بالانتماء إليها.

نحن بعيدون عن الحرفية، لكننا نسعى لتملك كل الخرافات. من أجل كسر حدة التتابع اللامتناهي لعالم مرايا المحاكاة والتماثل، لا بد من توقيعات. ومن القصّاب إلى الخياط، مروراً بصنّاع الحقائب، يظهر لدى كل منهم الطموح نفسه: وهو أن يتمكن من البصم ببصمته، ليس من أجل بيع حقيبة أو مصباح، أو شريحة لحم، وإنما من أجل بيع أختراع مصمم. فبيع التفرد، وبيع الاختلاف، وفي الوقت نفسه التمكن من طلب زيادة في السعر لا تسمح نوعيات المنتجات وحدها بفرضها، بسبب المنافسة. لقد أصبح العائد ناجماً أكثر فأكثر عن المتخيل، والفاعلية الأكثر تثميناً في شركة ما، ليس بالضرورة سياق التصنيع، إنما اسمها إذاً ما عرفت كيف تفرضه. فلم يحدث أبداً أن جرى الحديث عن الابتكار بمثل ما جرى في حقبة الصناع هذه.

وفي هذا العصر الامبراطوري، حيث لا يوجد مركز جذب له قيمة في ذاته، ولا يتحقق فيه المرء سوى بالصلات التي يقدر على خلقها، والشبكات التي يطورها، والأنساق التي يشارك فيها. فإن كل قطب عليه أن يجتهد في خلق الوهم بتفرده، بمعنى أن يبدو أمام الجميع على أنه طاهر بشكل لا يمكن تجنبه، وبمعنى آخر، على أنه متحقق بذاته، وليس فقط عبر صلة مع الآخرين.

في هذا السياق، يتمتع المبتكرون بإجلال خاص، وهو عبارة عن تحية مواجهة منطق اجتماعي في طريقه للاضمحلال. فمن الصحيح أن تقدير أداء فنان ناجح للمنوعات ليس له ثمن، طالما لا يمكن تقييم هذا الأداء بإعتباره مجرد تركيبة لعناصر قياسية يمكن إعادة انتاجها. فهو يعبر، وربما بشكل وضيع، عن اختلاف غير قابل للتبسيط، يثري العالم العلائقي بقطب إضافي، قطب سبق وجوده. يا للمفارقة!، وجود الصلات التي يطورها!... فكل ما هو ليس منسوخاً يبلغ إذن، في عالم التكرار، قيمة نادرة. وفي عالم لم يعد يغتني إلا بالتفكيك، وبعملية الانقسام اللامتناهية للوحدات القياسية، أصبح الفنان، والعمل الفني، هما آخر الجبهات المفتوحة. والامكانية القصوى للانشراح. وعلى هذا النحو تتعايش بتناغم، واقعية المتعدد العادي مع عقيدة التفرد.

ولكن كيف تتشكل واقعية المتعدد هذه؟ وكيف يقوم هذا التجانس؟ ففي عالم الأعمال، يتحدث البعض عن اتباع نموذج «مشروع المؤسسة»، وفي عالم الأمم يتحدثون عن الهوية الوطنية.

وبقدر ما تخف النزعة القيادية لدى مجتمع ما، بقدر ما يزداد انتشار القوة، وتزداد الضرورة في فرض هوية وطنية ومشروع مؤسسي. وحتى تتم لعبة القرارات الصغيرة، بصورة فعّالة، لا بد لكل عنصر مجهول أن يتواجد بكل ثقله مع العناصر الأخرى. وأن يشعر بأنه يسبح في التيار نفسه. وأن يكون لديه إدراك بإنتمائه للوسط عينه، بالمعنى الذي نتحدث به عن «وسط مائي» أو «الوسط» بلا زيادة. فهل نحن إزاء عملية مراجعة للعصر «العلائقي» للقوة؟ فإذا إقتضى الأمر أن يعطي مدير شركة أو المسؤول السياسي إشارة البدء، التي تتضمن الرسالة، ألا يقيم هذا الإختيار الاستراتيجي المتخذ من القمة قطباً مؤسسياً، أو مركزاً، أي مبدأ للتنظيم والإشعاع؟ وإذا ما تسلل عنصر خارجي في عملية الانعكاس اللامتناهية للمرايا، ألا يضع ذلك كل هذا البناء موضع تساؤل؟

هنا تجب العودة لمقارنتنا بعلم المتغيرات والظواهر الجوية والتسليم بأن النتائج الكبرى يمكن أن تتمخض عن أسباب صغيرة. فمن المؤكد أن الرئيس يدرس الخيارات، ويفصل بين إحتمالات مختلفة، لكي يحدد باختصار استراتيجية. وسيكون من الخطأ الإدعاء أن تحليل المعطيات المتاحة قد فرض عليه خياراً، وبأنه ليس ثمة سوى سياسة واحدة صحيحة، واستراتيجية واحدة ملائمة. مع أنه أصبح من النادر أكثر فأكثر أن يكون لخيار ما، نتائج حاسمة. لأن القرار يتجزأ والخيارات تصحح بعضها البعض. فالخطر إذن هو في غياب القرار أكثر من أن يكون في القرار. فالعالم الامبراطوري لديه جزء

من التصدعات والتغيير هنا يجري حسابه باللمسات الصغيرة.

وكل خيار يتعرض لصدى الخيارات الماضية: فمشروع المؤسسة، أو الهوية الوطنية، كلاهما نتاج ذاكرة قرارات ماضية، أكثر من كونهما نتاج خيار قريب العهد. وهناك بالفعل تراث جماعي، وكمية من الاعتقادات والعادات، يكون من المحال، غالباً التخلص منها. وهكذا نقرّ بأن بعض القرارات، لأنها تنضم لصدى بعض الأصوات الكبرى المقولبة، التي صاغها التاريخ، لها وقع وصدى، إذا أمكن القول، أوسع من غيرها. ولكن هل هي قرارات أفضل بالفعل؟

فمثال فرنسا، وهي أمة عاشت أكثر من غيرها على بناء مزوّق للذاكرة، هو مثال بليغ على هذا الصعيد. فلقد تمكن الجنرال ديغول من توقيع بصمته في ذاكرة التاريخ المليء بالأصوات الرنانة المجيدة، بدئاً من جان دارك، وصولاً إلى أبطال المقاومة. وبفضله، تمكن الفرنسيون من الكذب على أنفسهم، والتأثير على العالم. فقد ظنوا أنهم قاوموا المانيا في عام 1940، وبأنهم حصلوا على استقلالهم عن أميركا، عندما تركوا القيادة الموحدة لحلف الأطلسي عام 1966. وهذه الاعتقادات المرحة التي ساعدتهم على الحياة، ردت إليهم الثقة بأنفسهم. وقطعاً فإن فرنسا في أعوام الستينات، ما كان قُيّض لها المصير نفسه، لو لم تؤمن، بفضل الديغولية، بأنها حجبت شرخ 1940 وأعادت تحقيق إستمرارية تاريخ أرادت له أن يكون مجيداً. ولكن هل يعدو ذلك أن يكون شيئاً آخر سوى عملية

إخراج جذاب؟ وهذه الإرادية الديغولية أليست هي الأخرى عملية استخدام ذكي وموقت لبعض الأصوات الرنانة المقولبة في لحظة معينة؟

لقد أظهرت إنتفاضة مايو 68 (أيار)، للمرة الأولى، حدود المشروع. فكما يقال بلغة خبراء علم الاتصال، لا ينبغي أبداً فصل التواصل الداخلي عن التواصل الخارجي. لقد كان واحداً من أخطاء الجنرال ديغول هو جهله بذلك، فالإختلال بين الصورة الخارجية، والصورة الداخلية كان أحد أسباب انفجار مايو؛ وبعد إنقضاء خمس وعشرين سنة على مايو6 1968 ما زال الفرنسيون على صعيد آخر، يبدون صعوبة بالنظر إلى فرنسا كما كانت عليه في الواقع عام 1940، لأنهم يتزعجون من رؤية ما صارت عليه ألمانيا في 1933. فالموقف الهش لفرنسا عام 1940 يعوقهم عن رؤية الوضع العادي لالمانيا 1993، وهم يعانون من محاولتهم التغلب على عقدة النقص التي تزيف العلاقة بين البلدين. فالطنة والرنة اللتان ساعدتا فرنسا على التقدم في الستينات تؤثران عليها سلباً في التسعينات. والأمر يتطلب اليوم تغييراً في مطابقة الصورة، لكن الفرنسيين لا يعرفون التصرف انطلاقاً من ذلك.

إن المشروع المؤسسي، وهوية أمة ما، هما معطيات بأكثر مما هما نتائج لعمل ارأدي. والفرنسيون لا يعدّلون في هذه المعطيات سوى بشكل تدريجي جداً، عبر فعل من خارجها. وقوة فكرة الأمة، في تعريفها الأوروبي، جاءت بشكل محدد لكونها ثمرة للتاريخ،

ولكونها ذاكرة من دون أن تزعم بأن تصبح حقيقة.

ويأتي الخطر في المرحلة الراهنة مما يلي: إذا كانت عناصر الذاكرة قد أصابها العطب، وإذا كان «معطى» الكيان الاجتماعي قد تلاشى، فالامتثالية الضرورية للغاية للعمل الأمثل بالمجتمعات الأوروبية، بدلا من أن تكون عادة جبرية إلى حد ما كرداء قديم تهلهل بسبب طول الاستعمال، يمكن أن تصير جهداً يطرح نفسه في كل لحظة، وتتصلب في رد فعل شمولي. أما إذا لم يعد مجال الأمة يتحدد عبر الذاكرة، وإذا كان حيز الديمقراطية ـ الحيز الذي تتخذ فيه القرارات المتحكم بها بحسب إجراءات متفق عليها ـ لم يعد يخضع سوى لتحديد وظائفي. فالمعارضة بيننا ـ نحن الذين نتشابه ـ وبينهم ـ الذين لا يتشابهون معنا ـ هي بالفعل الوسيلة الوحيدة التي ما زالت لدينا، لكي نحدد وجود مجموع اجتماعي مهدد بالتفكك بواسطة تعدد المستويات السيادية. فإذا فقدنا ذاكرة تاريخنا، وإذا تم تقسيم إدارة أعمالنا بين عديد من الجهات ـ البلدة، الأقليم، الأمة، القارة، والعالم ـ فكيف لنا أن نقيم صلاتنا مع الآخرين، هذه الصلات التي نعرف مع ذلك أنها أساس قوتنا.

الفصل السابع
أديان بلا آلهة

لقد انضمت التقليدية المتطرفة إلى الحداثة المتطرفة. وكما قدر لموّال المشروع الياباني أن يحل محل ترتيل الكاتدرائيات. فقد حل «التبشير المتلفز» محل تبشير القديسين، وحفلت الجماعة الدينية المغلقة بمن لم تجتذبه الأديرة. فما أقلّ الدلائل على ذلك التعارض الذي تصوره المشتغلون على العلم في القرن التاسع عشر بين الدين أو «التدين» وبين الحداثة. فالظاهرة التي تستحق الاهتمام لا تتمثل مع ذلك في زعم «بعودة الأديان»، بافتراض أن نفحة التدين قد تلاشت من قلوب البشر، وإنما بحلول أشكال جديدة متعددة للإنجذاب الديني. فبخلاف ما تنبأ به مونتسكيو منذ قرنين ونصف لم تفضِ الدينامية التاريخية التي أطلقها عصر التنوير إلى موت الأديان، وإنما إلى إعادة إحيائها تحت أشكال جديدة وأحياناً متهافتة.

لقد ماتت الجمهورية الرومانية في اللحظة نفسها التي بدأ فيها نضوج الإيمان الديني الذي أعطى ميلاداً للمسيحية. ونحن نعيش حقبة مضاهية لذلك من نواح عديدة. فالمجال السياسي عقب إنغلاقه من أصوله الدينية، يموت اليوم بالأسباب عينها التي قادت لانعتاقه.

فهو يتلاشى وسط ضوضاء هائلة، ولم يتبق لنا في غالب الأحوال في عالم أقفر من السياسة بعد أن أقفر من الآلهة، سوى الطقوس وحالات الشعوذة التي نتمسك بها لنضفي ضرورة على حيواتنا الصدفوية.

في واقع الأمر، أن تطورات عصر العلوم لم تبعدنا عن الدين، وإنما عملت على تقريبنا منه. فنحن نعيش في عالم من الطقوس تعوّدنا فيها على الإجراءات والحسابات، عالم حلت فيه الآلات في دنيا الأشياء محل الكهنة في عالم الأديرة؛ زد على ذلك انه يحصل أحياناً أن تقوم الآلة بوظيفة العرافة، وتعدُّ دليل طالع فلكي أكثر تفصيلاً في محتواه من الأدلة التي يؤلفها أفضل قرّاء البخت!. ومع تجريدية العالم الامبراطوري، تبدو العقيدة على حين غرّة أكثر واقعية. فنحن تربطنا بها العلاقة المتلهفة نفسها التي تربط الأطفال بأفلام الرجل العنكبوت، وصائدي الأشباح: فالخيال العلمي هو وريث روايات الفروسية، وهو إخراج فني تقني لماضينا السحيق، لإخوة لنا في البشرية كانوا وما زالوا نهباً للعاطفة. نرى فيه أبطالاً لا نعرف ما إذا كانت دروعهم المعدنية تحاكي دروع فرسان العصور الوسطى أم آلات العصر الالكتروني الذي تشن فيه حروب الكواكب بالسيوف المسحورة.

لا شيء يثير الغرابة إذن، إذا كنا بعد مضي ألفي عام على قيام المسيح، في الوقت نفسه الذي يبدو فيه العلم منتصراً، نرى المعتقدات الغيبيّة تتطور بما لديها من قدرة أكبر على السحر. ولا

غرابة إذا ما كانت الطقوسية تتغلب على الإيمان. لأن ما نبحث عنه في الأديان، هو بشكل محدد ما تتضمنه من احتمالات غيبية: ففي عالم كل شيء فيه له وظيفة وليس له معنى، نحلم باللانهائي، بوصفه الملجأ الأخير للمعنى. فأديان العصر الامبراطوري الجديد، هي على النقيض إذن من «العقيدة الطبيعية» لفلاسفة التنوير. وهي تصادف قدراً أكبر من النجاح بمقدار ما تسعى للإنتقاص من حجج العقل؛ وتحرص على اللاتقدم نفسه بوصفه موضوع احتمالات، أما الوفاق بين الأديان، وعبادة الله الواحد، فتعتبرهما أطروحات الأسواق المغفلين. والقاسم المشترك بين الجماعات الطائفية وبين مختلف إشكال الأصوليات الجديدة هو سعيها لعدم التلاؤم مع ذوق العصر. فهي لا تطمح لأن تكون «محدثة» ولا عالمية. وهذا الرفض، لا يقلل من جاذبيتها بل يجعلها تتنامى.

في البلدان الفقيرة التي لم تترسخ فيها دعائم الدولة الوطنية، تطمح العقائد إلى إعادة بعث السياسة، وإسباغ معنى عليها. فالأصوليون الإسلاميون وكذا الهندوس ينفثون طاقتهم الجاذبة على مجتمعات هزتها على نحو عميق صدمة التحديث الاقتصادي. والتناقض بين خمول الغربيين المفضوح وبين العزيمة الثورية للإسلاميين يفزع الغرب. كما لو أنه أصبح بمقدور الاتجاه الإسلامي أن يبعث، في أعقاب موت الشيوعية، مشروعاً سياسياً شاملاً جديداً: وهو مشروع تكمن مدى أهميته في مدى تهافت المشروع الديمقراطي الغربي الديمقراطي ذي الأبعاد العالمية. فالسياسة التي

منيت بالموت لدى المجتمعات الأكثر ثراء، انتعشت مجدداً، وبشكل متسارع، في كنف المعتقدات الدينية، لدى الفقراء الذين أهملتهم على قارعة الطريق عملية الدمج التوحيدي لعصر الاتصال.

ومع ذلك، ففي غضون أقلّ من عقد ونصف على تأسيس أول جمهورية اسلامية، أصابها تقريباً القدر نفسه من الشيخوخة الذي أصاب الحركة الشيوعية في مدى سبعين عاماً. لقد حاولت الثورة الإيرانية أن تحمل مشروعاً سياسياً، لكن الإدارة البيروقراطية للمؤسسات الإسلامية لم تكن أكثر كفاءة من التخطيط السوفياتي.

لقد انكشف عجز هذا الفكر السياسي، شأنه شأن الممارسة الشيوعية بعد عام 1917 ، عن أن يقدم إجابة شاملة للتطلعات التي مكّنته من الظهور. فهذا هو قدره وتلك هي حدوده. فهو لن يدمر، كما دمرت الشيوعية امبراطورية القياصرة، المجتمعات التي ترعرع فيها؛ فقد تخلى في الواقع سريعاً عن فكرة تعديل كل مظاهر الحياة الاجتماعية، وهو يتعايش بغير مصاعب فعلية مع منطق اقتصادي رأسمالي بالكامل، حتى ولو كان تحريم الربا يجبره على اتباع بعض التوريات.

هذا الإخفاق في التطلعات السياسية للاتجاه الإسلامي الإيراني، لا يهدف إلى تغيير المؤسسات وإنما إلى تغيير ضمائر البشر. وتجديده يتعايش على آلاف الحرمانات التي يولدها الفقر واجتثاث الجذور في المدن الكبرى، لكن الإجابة التي يقدمها ليست إجابة سياسية. فالأصوليات الجديدة التي أعقبت الخط الإسلامي لا

تطرح نظاماً جديداً للعالم، بل تطرح مشروعاً أكثر تواضعاً، يتمثل في توثيق عرى طائفة بما تحاكي في سلوكياتها الخاصة، هذا المجتمع العادل الذي تخلى البعض عن فكرة الوصول إليه عبر السياسة. هذه التشاؤمية العميقة تفسر كيف أن المناضلين الأصوليين الجدد هم في آن أقلّ دعاوة وتبشيراً وأشد فوراناً. وطموحهم الأساسي لا يتمثل في توسيع طائفة المؤمنين وإنما في بناء جماعة متجانسة، بما تسهله وتؤمنه عملية انغلاقها على نفسها. وبهذا المعنى، تعيد النضالية الإسلامية إنتاج بعض خصائص النُحل الطائفية المغلقة. فهي لا تستطيع التوحّد إلا عبر تنظيم القطيعة.

في الوقت نفسه، فإن إرادة تأكيد القيم هذه، وتلك المعارضة للنظام الإجتماعي والتراتبية الدينية تذكرنا بلوثر، فثمة نداء قوي للضمائر الفردية، في ذلك الرفض للتلوثات السياسية: إن المجتمع العادل لن يتم بناؤه من أعلى عبر قدوم أمير عادل، وإنما من أسفل، وعياً إثر وعي. وهذا الطموح المؤسس على إخفاق السياسة، وعقد القران بين السياسة والدين، قد يترك ربما، أثره في المدارس الإسلامية على غرار ما أحدثته البروتستانتية في المسيحية. فأثر بصماتها على التاريخ باقٍ إلى الآن.

هذا الوضع يعبر بالفعل عن احتياج عميق من احتياجات العصر الامبراطوري سواء بالنسبة للمجتمعات التي تفككت نتيجة دينامية الشبكات والاقتصاد العالمي، أو بالنسبة إلى المجتمعات المكبّلة في عالم الإقتصاديات الأكثر توتراً. وفي الحالتين، فإن مبدأ الجماعة

التقليدي قد تلاشى، ولم يعد يوجد سوى بشر مضطربين لا إنتماء لهم حيث الإنتماء الوحيد المطروح هو انتماء وظيفي، عبر مهنة ما، أو كفاءة ما. إنه تناقض مثير بين سلوكياتنا الموجهة بالإكراه أكثر فأكثر إلى الحد الذي نفقد فيه قدرتنا على التحكم بها، وبين أفكارنا التي على الرغم من فلتانها لم تعد ذات تأثير. وفي عالم كل ما فيه له وظيفة ولكن لا شيء له معنى، أصبحت المعتقدات الدينية تمثّل من الآن فصاعداً الإكراه الوحيد المقبول، بل والمرغوب.

في البلدان الغنية، يعبّر هذا الإنجذاب «الديني» عن نفسه بطريقة مختلفة ولكنه يترجم دائماً خيبة الأمل نفسها في السياسة. على هذا الصعيد، يعدّ تكاثر المنظمات الخيرية مثالاً نموذجياً. فمع يأسهم من العثور على مخارج للبؤس الإنساني عبر التنظيم السياسي، جعل المناضلون الإنسانيون الجدد من الرد على الحاجات الماسة والملحة مبدأً لحركتهم. لقد كان لديهم بالتأكيد آمال في أن تواصل السياسة هذا الدور، لكن العمل الإنساني يشغل حيّز السياسة بإطراد، وبلغ حداً صارت معه السياسة المجال الوحيد للعمل الخارجي لدولة تتمتع بمساندة الرأي العام. وهو موقف غريب بحد ذاته، إذ لم تعد السياسة تلقى قبولاً إلا إذا تخلت عن طموحاتها السياسية.

فإنقاذ حياة بشرية ما، ومعالجة الأمور المباشرة الملحة، والتخلي عن المبادىء الكبرى العامة لصالح معالجة أوضاع تفصيلية. وباختصار هذه التجريبيّة المميزة للعمل الخيري هي بمثابة استجابة لمتطلبات الأخلاق الفردية، حيث تمثل مسألة إنقاذ حياة بشرية ما

نوعاً من التبرئة الكافية. فلم تعد توجد من ثم، بين الجماعة البشرية في عمومها، وبين تعددية الأقدار الفردية، هذه الوساطة لكيان سياسي يحمل مسؤولية الأقدار الجماعية. وكفاحية العمل الخيري تعبّر عن هذا الإحباط في المؤسسات السياسية وعن هذا الحرص الجديد لخلق تضامن محسوس في عالم صار مجرداً لأقصى درجة. ومناضلو العمل الإنساني يجدون في الالتزام ومخاطرات الفعل، شعوراً بالانتماء لجماعة بشرية، ليس فحسب محصلة لضغوطات العالم الوظائفي. وهو فضلاً عن ذلك طريقة للهرب من المواجهة الفظيعة بين الفرد الوحيد وبين كل يخرج عن قدرة التحكم لدينا، إنما لم يعد بوسعنا تجاهله.

وفي عالم محدود الموارد، لم يعد يخفى علينا أن ثراءنا الشديد غير قابل للتعميم. وصار البحث عن البعد الشمولي للكون يخيفنا، بدل أن يضفي معنى على أقدارنا الخاصة. فهو يكشف عن تناقضاتنا وتراجعاتنا.

وعلى هذا النحو يمنح العمل الإنساني للأغنياء حالة الإنعكاف نفسها على تجربة الأخلاق الفردية، من التي يمنحها بعض المعتقدات الإسلامية للفقراء. ولم يعد يبحث أحد عن علاج شامل لبؤس العالم. بل صار للبؤس ملامح، وتولدت تضامنية فورية من إلحاح المكابدة، تعمل الآن على تأسيس نفسها. فلقد ولّى ذلك الطموح بمخرج سياسي يضع حداً للشقاء، ويصهر الأقدار الإنسانية المتعددة في مجموعة بشرية واحدة. فبتنا نكرس أنفسنا لأناس

آخرين، بدل من أن نكرسه للنوع البشري.

هذه التجربة المحسوسة الصلة مع الآخرين، بعض الآخرين، هي التي نتطلع إليها اليوم عبر ممارسة الشعائر. فعندما يندفع الكل نحو العالمية، يندفع باتجاه تأكيد الخلاف، وهو اختلاف لم يعد اختلافاً سياسياً وإنما أخلاقياً؛ فعندما تسقط الحدود، تتأسس خصوصية الجماعات؛ وتظهر الحواجز في المكان نفسه الذي أسقطت فيه بالأمس الأسوار. والمشكلة الغيبية لعصرنا لا تتجسد في واقع الأمر في بعث النظرة العالمية حيث توجد أوضاع اجتماعية ظالمة، وإنما في تأسيس الاختلافية داخل التنميطية اللانهائية الشبكات؛ فبشر عصر ما بعد الوطنية لا يتطلعون إلى تضامنية باتت من الآن فصاعداً تشتد غموضاً، وإنما لتحديد مفهوم التضامن في إطار ما يصادفونه في ما هو اعتيادي بحياتهم.

على هذا النحو ترث الطوائف الدينية في الزمن الإمبراطوري الجديد الوظائف عينها التي عبأت الأمة في عصر المؤسسات: فهي تقسِّم بدلاً من أن توحِّد. وإذا كانت تنظم التوحيد الاجتماعي، فغالباً تفعل ذلك بأساليب النحل والجماعات الدينية المغلقة، وبنموذج القطيعة، وليس عن طريق الرؤية العالمية للكون.

ففي عالم التجانسية والإتساق مع الآخر، يساعدنا الفكر الديني على الإفلات من التجريدية العالمية، ومن العثور على الشعور بخصوصيتنا، في جُزر عزلة الزمن المعاصر.

بالأمس، كان الراعي الضال في وحدته الليلية يفتش في

سماوات النجوم المتعددة المتلألئة عن أثر لمبدأ موحد يربطه بالجماعة البشرية، والنجاح الذي صادف عقائد التوحيد الكبرى يدين كثيراً قطعاً لهذه الحاجة للخروج من العزلة الجغرافية والإجتماعية التي وسمت المصير البشري لزمن طويل. بينما مشكلتنا الحالية مختلفة تمام الإختلاف. فنحن ما نزال موحَّدين، لكن وحدتنا هي وحدة الإنسان الضائع بين الجموع، فهو متحرك ولكنه بلا روابط. وذعرنا لا ينبع من فكرة أن ننفصل عن المجموع الأكبر، وبل من أن نذوب فيه. إن السماء قفر، ونحن مقتحَمون بالعديد من الرموز، وهي رموز لا تبعث أية قيمة شمولية موحدة.

من بين جميع البلدان التي دخلت مرحلة التحديث الإقتصادي، ربما كانت اليابان هي البلد الوحيد الذي يقدم الإجابة الأكثر إقناعاً عن هذا التوجس. فعلى النقيض من المثقف الإسلامي الذي يرعى القناعة بالكينونة التامة فوق الوجود البشري في توليفة عصامية، يضمّنها استشهادات من القرآن الكريم واستعارات من العلم الحديث؛ وعلى النقيض أيضاً من مناضلي العمل الإنساني الأوروبيين، الذين يقوم التزامهم كفعل إيماني بوحدة المصير البشري، يقبل كثير من اليابانيين في الواقع بتفكيك العالم كمعطى طبيعي لقدرنا. وبهذا المعنى تكون الطريقة اليابانية في النظرة للدين، على الرغم من تقليديتها، حداثية على نحو عميق. فبإستبعادها للسمو والبحث في المبادىء، وتأليهها بالمقابل للتعدد اللامتناهي للرموز، تكرس عالماً لا توحده الماورائيات الميتافيزيقية؛ وتعيد تشكيل إلحادية ليس لدى

غالبية البشر مقدرة روحية على تقبلها، في هيئة فلسفة حلولية إمبراطورية أكثر قابلية للحياة: فالمجموع الذي يتجسد في الإمبراطور، له بذاته قداسته الخاصة: فالإمبراطور هو هذا الإنسان ـ المقدّس الذي بلغ حالة السكون المطلق معطياً بذلك المثل لحياة متشيئة، تتحدد بالكامل من رؤية الآخرين له ومن وقع حضوره الخاص لدى الآخرين. فإمبراطور اليابان المعزول في قصره المحاط بخنادق المياه، والمقطوع الصلات عن الآخرين، اللهم إلا بعض صلات شكلية مع العالم، والذي تفصله عن أتباعه طقوسية ثقيلة، يجسد ما يمكن أن نطلق عليه، الفراغ المركزي.

وفي عالم مركّب، لم يعد يحكمه أي نظام سياسي أو فلسفي، ليس بمقدورنا أن نتوق فيه نحن أنفسنا إلى وحدة داخلية. فحيواتنا تمضي، عابقة بالحسيات، وخاضعة للذبذبات المتعددة، كمسرحيات لخيال الظل. فلا يبقى لنا سوى أن نعبد غرسة نبات، أو إشعاع قمر، أو عاطفة عابرة. وهي ما تصبح كنوزاً بائسة صغيرة بعالمنا المفكك. لقد أفقدت الثورة الكوبرنيكية الأرض موقعها المركزي في الكون، لكنها على الأقل احتفظت، مع الشمس، بفكرة المركز. وهذه هي الفكرة نفسها في طريقها للموت. فانتصار النسبية، هذا الانتصار للعلاقة على المبدأ، لا يبعدنا عن الروحانيات، وإنما يغير من طبيعة التطلع الديني. فأديان الشرك هي التي سيكون لها بالقطع نصيب من المستقبل أكثر من أديان التوحيد.

فكلمة الدين، لا ينبغي، في الواقع ابتداء من الآن، أن نفهم

منها الإيمان في رفعة السماوات عن الوجود البشري، وإله أو رب، ومبادىء، وإنما بشكل أكثر تواضعاً، الإيمان بقدر من الطقوس، ويمكن القول بالعادات، «عادات القلب» كما قال توكفيل بخصوص أميركا، التي تكيّف مسالكنا.

ليس هناك إذن تعارض بين الشمولية المجردة للعصر الإمبراطوري وأقدمية التفتيت الديني. فالثانية هي النتيجة الطبيعية للأولى، والظاهرتان ليستا متناقضتين. فهما لا تتنافسان على الأرضية نفسها، وقد يزفّ لنا المستقبل انتصار تعايشهما المشترك؛ كما جرى في عهد الإمبراطورية الرومانية، وربما وللأسباب نفسها، سيكون لنا أن نشهد عند نقطة معينة دولة القانون والفوران الديني معاً، يتخذان الأشكال التالية:

ـ قانون خاو من أي مرجعية فلسفية أو مرجعية للحق الطبيعي، لكنه يقتصر فقط على مجموعة من القواعد التي لا أصول لها سوى أنها محصلة حسن إداء الممارسة الإدارية اليومية. وهو قانون لا يعكس تعبيراً عن سيادة أو عن كيان سياسي ما. في بلاد المسلمين، تقدّم المراهنة الملحة على فكرة العصبيات الطائفية، الدليل الساطع على فكرة إقامة «قانون بغير دولة». كما لا يعكس تعبيراً إجتماعياً عن نظام طبيعي محّصه عقل الإنسان؛ فهي طريقة أنيقة وعملية لتدبير ما تؤول إليه الأوضاع؛ طريقة مفيدة كأنها برنامج للحاسب الآلي. ولا أحد بالطبع يسجد أمام برنامج العقل الإلكتروني.

ـ أديان تجلب الاختلاف وبالتالي الهوية، أي إمكانية الإيمان

بغير أن يكون هذا الإيمان منتوجاً صغيراً مشتقاً من منتجات المنطق القاسي للشبكات، فهي حالات إيمان بآلهة عدّة تكتسب تبريرها من تنوع الأشياء والرجال، ولكنها عاجزة عن أن تكون عالمية.

عبر هذا الالتزام الديني، نتشارك في إنسانية لم تعد تعرف كيف تجد تعبيراً عن نفسها في الحلبة الفارغة للسياسة،ونجد شعوراً بالانتماء فقدناه مع اختفاء الكيان السياسي.

يوجد إذن عملية تكامل بين الطفرة القانونية في العصر الإمبراطوري والطفرة الدينية. فنتيجة مجابهتنا لتعدد الاحتياجات النائية عن أي مبدأ، يطيب لنا أن نعبد بعض المبادىء دون ضرورة، ولكن بإستقلال تام. والمحصلة الثانية ليست أصولاً للأولى. ونلاحظ أن روما الثالثة، أي موسكو، إدعت الربط بين الاثنتين، وأسست عقيدة أرضية، جمعت بين معنى الضرورات الاجتماعية والضرورات التاريخية.

والإمبراطورية التي في طريقها للبزوغ لا توجد لديها مثل هذه الإدعاءات. فالقانون الذي تقيمه لا دولة له، ولا رب، ولا أسس. فهو لا يضع أي إله في السموات، ولا ينزل أي إله إلى الأرض. فهو بوضوح الكلمة قانون ملحد؛ يترك المجال مفتوحاً لأديان جديدة.

الفصل الثامن
العجل الذهبي

لو لم يكن هناك سوى الإجراءات لتوحيد عالم امبراطوري تـم تفكيكـه فـي أديـان وطـوائـف، فمـا كـانـت تقـوم قـائمـة لتلـك الإمبراطورية. لكن القوة الحديثة ليست قوة مجردة فحسب، فهي تعبر عن نفسها من خلال النقود وهو ممر العبور المشترك العالمي بين كل أشكال القوة، والموحد الكبير، اللاواقعي والغث للعصر الإمبراطوري المبرقش بالأديان. وبهذا المعنى يتوجب تحليل الفساد، لا بوصفه ظاهرة عارضة، وإنما بوصفه شعار زماننا، وربما بوصفه الإيمان الوحيد الذي يمثل في هذه الآونة دعوة عالمية.

ونحن نفضل التفكير في الفساد بوصفه ظاهرة قديمة العهد، ومخلّفة مؤسفة في عصر لم يعد فيه أحد يفصل بين الثروة الخاصة والممتلكات العامة. فحين يعلم الأوروبيون أنه في بعض بلدان العالم الثالث ينبغي أن يرشوا الحكام، يشعرون بصدمة إنما لا يصيبهم أي قلق على أنفسهم. وهم ينظرون إليه بإعتباره حالة تخلف في بناء الدولة الوطنية في هذه البلدان، وليس بوصفه تهديداً. وحين يظهر الفساد في اليابان، البلد الذي يقف على قمة النمو الإقتصادي،

يجدونه مدعاة أكثر للإضطراب؛ لكنهم يعزون أنفسهم قائلين إن هذا يمثل خصوصية يابانية. وحينما يضرب الفساد في بلدان أوروبا العجوز، كألمانيا وفرنسا، أو في الولايات المتحدة الأميركية لا يملكون إجابة عن ذلك سوى محاولة تطمين النفس بأن ذلك أمر استثنائي عارض.

ولا يسألون أنفسهم أبداً ما إذا كان الفساد أبعد من أن يكون ظاهرة مرضية شاذة، وأنه يمثل إحدى خصائص المجتمع الصناعي الأكثر جموحاً.

لقد عرضنا إلى أي مدى يعتمد الكيان الحديث للقوة على نشر المعلومات، وليس فقط على حجبها. فهذا الكيان ليس هدفه التقليل من معرفة الآخرين - التي هو بحاجة إليها - ولكن هدفه أمتلاك القدرة على تعبئة معرفة الآخرين. والنتيجة التي تتمخض عن هذا الوضع الجديد هي تدفق كثرة هائلة في المعلومات تحقّر من شأن المفكر، وترفع من قيمة شبكة الصلات. وقد تغيرت بفعل هذه المؤثرات العلاقات الاجتماعية على نحو عميق، مثل علاقات السلطة. فبدلاً من الهرم التقليدي حيث كان يقف على رأس «المتخصصين القاعدويين» رؤساء أقل تخصصاً، وصولاً إلى «صاحب المعرفة العامة في أعلى السلّم». لم يعد بناء الهيكل التنظيمي يعكس إلا نوعاً من خط سير القرارات في متاهة تنظيمية. ولم يعد هناك موقع يتخذ فيه القرار، وإنما سلسلة من المراحل، يمكن خلالها للقرار أن يبدل صورته تدريجياً. وهنا، على هذه الأرضية بالذات، يمكن أن يزدهر شكل جديد للفساد.

فالنمط التقليدي، الذي ينطلق في بعض بلدان العالم الثالث، يعبّر عن مجتمع لم تستقر فيه مؤسسات الدولة. ففيه يتخذ الحكام القرارات الكبرى، التي قد تتأثر بالرشاوي المغدقة. ومتخذو القرارات فيه محدودون ومعروفون، فالفساد ينمو، ليس لصعوبة المراقبة ـ فدوائر اتخاذ القرار واضحة ـ وإنما للرفض السياسي عن الاضطلاع بعملية الرقابة. بإختصار لا توجد دولة. أما الموقف في البلدان الصناعية فيختلف، إذ ثمة إتفاق معلن لمكافحة الفساد، لكن أدوات عملية اتخاذ القرار تجعل مثل هذا التحكم يزداد صعوبة يوماً عن يوم.

ولأن المشاركين هنا في اتخاذ القرار عديدون، فإن المرامي المحتملة للمفسدين متعددة. وبالطبع، أن كل واحد من المشاركين في اتخاذ القرار لا يتخذ، إذا جاز لنا القول، سوى طرف صغير من القرار، لذا فهو يسهم، في الهامش بإنعطاف في مسار قرار يتخطى نطاق نفوذه. فهل يمكن تسمية هكذا إنعطاف قراراً؟ إن الموظف الحديث، بتفاعله مع قدر هائل من المعلومات، وفيض من المعطيات، وسعيه لأن يحسب حساباً للمصالح المتناقضة لمجموعات الضغط المختلفة، ينظر لنفسه أكثر فأكثر لا بوصفه الوسيط المكلف بتحديد منفعة عامة غير موجودة، ولكن بوصفه نوعاً من المهندس الأهلي، الذي يقوم بتسهيل «عملية» لها هي أيضاً قواعدها الخاصة.

في عالم كهذا، نجد الإفراط في المعلومات، يقتل المعلومات، والمسار المجزأ لعملية القرار، يقلل من هامش

الاختيارات. فكما أوضحنا، ليس مطروحاً على الإطلاق تقريباً، الخيار بين موضوعين متعاكسين على نحو جذري وإنما بالأحرى إتخاذ مسؤولية استبعاد حل لا نتيقن أبداً من أنه أقل كفاءة من الحل الذي يقع عليه الاختيار. ويلاحظ الشيء نفسه في عملية اختيار الأشخاص الذين يقتضي الأمر توظيفهم أو في اختيار علاقات الأعمال. ومن المؤكد أن زمن إمتيازات طبقة النبلاء القديمة، والتعيينات القائمة على المحاباة، قد ولى، ولكن التفضيلات «الطبقية» تظهر بطريقة أخرى. فوفرة الشهادات تقتل الشهادات، وفي مجتمع يقوم على شبكات العلاقات، تؤدي المنافسة فيه إلى تصفية أصحاب الكفاءات القليلة، ولا تعطي فرصة العيش سوى للمتميزين. فكيف يمكن إذن إقتسام هؤلاء؟ سواء تعلق الأمر بالقرارات، أو المشروعات أو البشر، مع أن المشكلة هي نفسها.

وعصر المعلومات بإثقاله لنا بالمعرفة، يجعل الأمل في التوصل لإختيار على قاعدة تقنية خالصة، ضرباً من ضروب الوهم. فكل مناسبة تطرح العديد من الاختيارات، ويطرح فيها عدد من المتقدمين «كفاءتهم»، وتكون الإجابة التقليدية حينئذ هي الإجابة المنطقية. فالاختيار يتم وفق ما نعرفه، وإعادة إدراج ما إعتدنا عليه في هذا العالم التجريدي هي بقدر ما، طريقة لتوفير الأمن ولملء الفراغ الذي خلفته السياسة. وعندما تتوافر نوعية المعلومات، فإن نوعية الصلة تغدو أساسية، والقرارات، من نوع قرارات اختيار الأشخاص، يتم الفصل فيها على هذا الأساس. فبين مؤسستين

متساويتين في السمعة، وبين شخصين متساويين في المؤهلات، نختار هذا أو ذاك بفعل ما «نستأنس» له.

في عالم مختلف، يكون الموظف العام فيه هو واضع اليد على معرفة ما، وهو مفوض المصلحة العامة، يتضح الفصل بين حالة النزاهة، التي تقتضي العزلة، وبين الفساد الذي يبدأ منذ عقد الصلة. وفي عالم تنبع فيه القوة من الكفاءة العلائقية أكثر مما تنبع من المعرفة، وحيث المصلحة العامة والمصلحة الخاصة تتجهان إلى الأرتباط من أجل فاعلية أكبر، يصبح الفساد مجرد كلمة فظة، تعبّر بشكل رديء عن الانزلاقات غير المحسوسة من الصلة إلى التبعية، ومن المعلومات إلى النفوذ.

في مجتمع يؤمن بقدرته على أن يجعل من النفعية مبدأ عمله وأساس عقده الإجتماعي، لا يعدّ الفساد أمراً مزعجاً ما لم يصبح ممارسة عامة. ولكونه يعبّر حينئذٍ عن الإستفادة غير المتساوية في «الخدمات» التي تقدمها السلطة العامة بتقديم مثل هذه «الخدمات»، حتى يغدو من الطبيعي في ظل اقتصاد السوق، تسديد ثمن هذه الخدمات. ومن المؤكد أننا نشعر بالأسى من جراء إحتكار بعض الموظفين لمكافأة كان يجب أن يقتسموها مع معاونيهم الذين قاموا بأداء هذا العمل. ولكن هذا النوع من الإنتقاد يستهدف فحسب أسلوباً في التنظيم بأكثر مما يعترض على المبدأ. فمن اللحظة التي تنوعت فيها الإدارة وتخصصت بحد كاف، ولم تعد تعبيراً عن إرادة جماعية متميزة عن العديد من المصالح الخاصة، وإنما أصبحت

مجرد مؤدٍ عادي للخدمات، فإن إهتمام الموظفين «بالإنتفاع» من الحصاد قد يجري عرضه كنوع عصري من مكافآت الوظيفة العامة، إلا في حال أمكن إقامة الدليل على أن القرار الذي جاءت بسببه المكافأة هو بالفعل قرار أسوأ من الذي لم يتخذ. فلو حصل ذلك لعنى بأن الطلب المدعوم بالمال يكون في العادة أقل مشروعية من نظيره غير المدعوم بالمال.

عندما تكون القوة عبارة عن علاقة. فإن بمقدور القانون بالتأكيد أن يمنع أن تسدى لهذه العلاقة أجراً. لكن هذا الإبتعاد عن منطق السوق، حتى لو كان مبرراً بحسن سير العمل في المؤسسات السياسية، حيث من المفترض الفصل الواضح بين المصلحة العامة والمنافع الخاصة، غير أنه مخالف تماماً لروح النظام المعمول به لدرجة أنه لا يؤدّي في العادة إلا إلى تأخير لحظة «الفساد»: فالموظف المرشح نتيجة شبكة جيدة من الصلات، يجلب لأي شركة خاصة، مقابل مكافأة كبيرة، هذه الشبكة وقد ينتهي الأمر بتعيينه. فهل يساوره حينئذٍ شعور بالرضوخ للفساد؟ إن مثل هذا الخاطر لا يراوده بالضرورة، بما أنه يقوم بهذا الشكل، على غرار ما يقوم به زملاؤه اليابانيون من خلال ما يسمى هناك بـ «الأماكوداري»، أي جلب الماء لطواحين النمط السائد.

فإغراء كبار الموظفين بدفعات آجلة سَنيّة إذا ما تمت الصفقة، وتسديد طبقة السياسيين نقداً وعداً، بواسطة الرشاوى التي لا تقف عند حد تمويل حملاتهم الإنتخابية، وغيره وغيره من عمليات

التواطؤ هذه التي بات اليابانيون يتتقدونها اليوم، ربما يكون لها مستقبل خارج اليابان. فعلى صعيد الإدارة نرى عملية إنقاذ ماء الوجه وحفظ المظاهر تعود عليها بالفائدة، وفي ما يخص رجال السياسة، الذين يخشون فقدان مراكزهم في السلطة، فإن الفساد يوفر لهم عزاءات ممتعة. وإذا أخذنا في كفة الميزان كل هذه العناصر مجتمعة، فهل تعدّ مثل هذه التسوية أكثر سوءاً من زرع الوهم بوجود رقابة سياسية على الإدارة، وهو وهم يحبط من نفسية الموظفين من دون أن يرسي حقيقة قواعد الديمقراطية، فكلاهما خيار تعس.

في واقع الأمر فإن رفضنا التلقائي للفساد هو كل ما تبقّى لنا من عالم آخر، في طريقه إلى الزوال، وهو عالم كان مرتعاً لتأكيد استقلال المجال السياسي. لكن هناك بعض السذاجة تتوخى أن يواصل الساسة الحفاظ على خصوصيتهم النزيهة، كما لو أنهم كهان لعقيدة عفا عليها الدهر. فكيف يكون هناك رجال دين، بغير وجود أتباع مؤمنين؟، كذلك يجب ألا نندهش من أنه حتى في فرنسا، البلد الذي عاش فيه «قطاع الخدمة العامة» لزمن أطول مما عاش في البلدان الصناعية الأخرى، ومن خلاله التأكيد على رفعة المصلحة العامة على المصالح الخاصة، تفقد الوظيفة العامة العليا رونقها. فلم تعد أية حكومة تخصص لها رواتب مشابهة لرواتب الوظائف المماثلة لها في القطاع الخاص، وهذا الوضع يلقى الرضى من الرأي العام لاقتناعه بأن الخدمات المقدمة من هذا الموظف وذاك ليس لها القيمة نفسها. أما في ما يخص التقدير المعنوي، الترقية الإجتماعية

لأصحاب الوظائف العامة، فقد اختفت كذلك منذ زمن طويل. إن الموظفين، علماً منهم بأن الإدارة العامة تعمل بشكل رديء، فقدوا احترامهم لأنفسهم في الوقت نفسه الذي فقدوا فيه احترامهم لمدرائهم. فالخضوع للفساد قد لا يكون في هذه الحالة بالنسبة لمن هم أكثر وقاحة سوى طريقة لطيفة يقنع بها البعض نفسه بأنه ما زال هناك بعض القيم.

وللتخفيف من حدة الإضطراب الذي نعيشه، يزعم البعض أن سقوط الوظيفة العامة، على النحو الذي نشهده في فرنسا، ليس إلا تعبيراً عن إعادة توازن العلاقات بين الدائرة العامة والدائرة الخاصة، وأننا سنشهد قريباً استبدال «النموذج الفرنسي» المنافق لإدارة عامة بعيدة عن السياسة ومتعهدة لدوام المصلحة العامة، بـ «نموذج أميركي» لإدارة عامة أكثر تسيساً، يتغير رأسها مع تغير الأغلبية الحاكمة.

وسنشهد عما قريب ظاهرة معكوسة تماماً في ما يخص النخبة الوطنية التي بدل أن تبدأ مسارها الوظيفي بالإدارة الحكومية وينتهي بها المطاف في القطاع الخاص، فإن مدراء القطاع الخاص سوف يتحولون، بعد أن يكونوا قد فرغوا من تحقيق ثرواتهم، لإدارة المصالح العامة حاملين معهم خبراتهم من مجال إدارة الأعمال. ومثل هذا التفسير الملطّف، سيكون من شأنه تسخيف مسألة تطور الدرجات الدنيا للإدارة العامة، كما لصيرورة القرار نفسه. فقد تعلمت المؤسسات الخاصة بأنه لا يمكن تعبئة مجموعة من الرجال بتعيين مدراء عليهم هبطوا من السماء، أي مدراء لم يقتسموا حياة

تلك المجموعة. وهي تعرف أن القرارات الجيدة هي قرارات مشتركة تتحقق في مسار طويل لا علاقة له بالنهج الأميركي. وفي الواقع، فإن السياسات التي تعتقد أن بإمكانها اليوم تغيير موظفي الأمس تسلّم عملياً مقاليد إدارة عامة حل بها الإحباط. وهذه القيادة البديلة ليست بحد ذاتها إلا وهماً: إذ إيماناً منها «بالنموذج الأميركي»، فإنها تدير المدارك والرموز ـ باعتباره المجال الوحيد الذي يسمح بهامش للمناورة ـ بأكثر مما تتخذ القرارات، بالمعنى التقليدي للكلمة. فاللجوء إلى هذه الشخصية النجومية أو تلك من مجال الأعمال بإسناد وظيفة وزارية لا يهدف، في غالب الأحيان، إلى إمداد عالم المصالح العامة بفعالية مفترضة لدى مؤسسة خاصة ما، وإنما إلى تزيين الدولة، في نظر الخارج، وليس بنظر رعاياها، بامتياز لم يعد لديها الوسائل للحصول عليه بنفسها...

وحينما يقوم رجال الأعمال والشركات بتقديم العون لسلطة عامة فقدت اعتبارها أمام نفسها، فهم لا يعملون على تحويل الدولة إلى مؤسسة، ولكنهم يكرسون فكرة أن الدولة لا تجد احترامها إلا إذا عملت بأسلوب المؤسسة. فكيف يصير الأمر على هذه الحال في حين أن إمكانية اللجوء لمثل هذه التعيينات بكل ما تجسده من قطيعة بين مستوى مفترض للقرار ومستوى مفترض للتنفيذ، هو على النقيض الكامل من مبادىء عمل المؤسسة العصرية؟

إن عملية إضفاء الطابع المؤسساتي على أقطاب منفصلة عن السلطة كانت نظرية سياسية خالصة، تعبر عن عصر مثّلت فيه

المصلحة العامة النقيض للمصلحة الخاصة. أما الفاعلية، فتفترض اليوم الوضع المعكوس بالتمام، أي مجتمعاً مندمجاً تسمح فيه قوة الصلات بالتداول الأمثل للمعلومة. ولا يعود الفساد يجسد حينئذٍ سوى كلمة عتيقة لا يستخدمها إلا بعض الذين يحنّون للماضي، ليشيروا بأسى إلى إعلاء قيمة القوة المستندة للعلاقات.

إن الصفقات تم تكريسها كحقيقة وحيدة لعصرنا، وكل طلب مدعوم بالمال يغدو طلباً مشروعاً. فلم لا نحل ثانية صنم العجل الذهبي كتعبير عن قيمة مقدسة لدينا؟

إن الدول ـ الأمم، التي فقدت السلطة التي أضفاها عليها دورها بوصفها مؤتمنة على المصلحة العامة، وبتهميشها عن طريق تعميم دوائر المال عالمياً، وبتعرضها للمزاحمة من جانب ثروات الوافدين الجدد، وبوقوعها في حبائل مصالح غالباً ما تكون أقوى منها، هذه الدول الهزيلة سوف تغدو أكثر فأكثر عرضة للشكوك بعدم إدانتها للفساد، إلا في الحدود التي تحمي بها ما تبقى لها من نفوذ.

فانتشار «فضائح» المال في أعتى بلدان الديمقراطية الغربية ليس عيباً إستثنائياً، وإنما هو النتيجة المنطقية لانتصار القيمة العالمية الوحيدة التي تبقّت لدينا، وهي قيمة النقود، التي هي مقياس لتقييم نجاح الفرد، كما هي مقياس لتقييم نجاح المجتمع، وهي أيضاً المعيار المشترك الذي يمكّننا من الاتصال المباشر مع «أشباهنا» الذين يشاركوننا توقير العجل الذهبي، الذي أصبح أخيراً بوسع الجميع إجلاله، وإن لم يكن بوسعهم الإستحواذ عليه.

الفصل التاسع

العنف الامبراطوري

هل تتمكن الرؤية الكونية التجريدية للعالم الامبراطوري من أن تكون صلبة بما يجعلها تقاوم الطاغية الحضور للتجارب الخاصة؟ وهل ستحل الحروب الدينية، مع انتهاء الدول الوطنية، محل الحروب الوطنية؟ وهل سيكون لمنطق اللبننة أن يتفوق على المنطق الامبراطوري أم سنتجه نحو عالم يخلو من العنف، ويعم فيه السلام بسبب موت الأفكار وانتصار العجل الذهبي؟.. للإجابة عن هذه التساؤلات يجب النظر لا إلى المثال الإيراني، حتى ولو كان نبض الثورة الإسلامية يظهر، من باب أولى، المصاعب التي تواجهها في محاولة تكوينها فإن له بعداً سياسياً في عصرنا الإمبراطوري.

بل يجب أن تتوجه أنظارنا إلى قلب عالم الشبكات، ونحو الأجزاء المزدهرة من الكوكب. وليس من قبيل التحيز ولا ينبغي أن نغفل أن تكون اليابان، على الرغم من المسار التجانسي العام قد ظلت تجربة «غريبة» إلى هذا الحد. فهل لهذه «العقائد» التي آلت إلينا كإرث، أن تعمل على إعاقتنا عن التوجه إلى نوع من «الكثلكة»

الجديدة تملأ على نحو مشابه الفراغ الذي خلفته السياسة؟

بين أقطاب الثالوث الثلاثة، وبصفة خاصة بين آسيا والقطبين الآخرين، فإن الوقت مبكر جداً على القول بوجود إختلاف جوهري لا يذلل، من شأنه أن يفرض نفسه، ويصمد أمام محاولات التقويم التي تقتضيها عملية إنتشار القوة. فهل سيصبح الأوروبيون بدورهم آسيويين كما يدفعنا منطق العالم الامبراطوري؟ أم أنهم سيختارون درب المقاومة؟ وهل يسير النموذج الأوروبي الذي تخيّلوه مثالاً للعالم كله، من منظار ذلك الشكل التوأم. الدولة الوطنية والديمقراطية، نحو الاختفاء من دون أن يترك إرتجاجات؟ وهل سنقبل بنموذج سياسي للتنظيم متكيف مع ضغوط هذا العالم الجديد، الغريب تماماً على الذاكرة التي كانت لنا؟ إن كل ثقافتنا تتعارض مع هذه التجانسية، وبالتالي يكون من الوارد تماماً أن لا تحدث هذه الظاهرة العالمية لنشر القوة التأثير نفسه في كل من أوروبا وأميركا وآسيا، ويحدث بالتالي بدلاً من تواجد إمبراطورية واحدة أن تنشأ أكثر من امبراطورية. ففي عالم الشبكات وانتشار القوة، لن يكون لهذه الامبراطوريات حدود واضحة بالضرورة، بما أن الانتماء السياسي لن يعدو أن يكون خاصية ثانوية! ولنفكر، على سبيل المثال، في الأراضي الروسية الواقعة في الشرق الأقصى، والقريبة من اليابان والصين، التي من المحتمل أن تصبح ميدان صراع على النفوذ.

فلو حدث ذلك، فإن المسار المفترض أن ينذر بالصراعات،

يوشك على النقيض بتعقيدها. فكل مجال سيكون خاضعاً لحيويته الخاصة، و «لعقيدته» وسينطلق في حركة يصعب توقيفها بما أنه لم يعد هناك «مركز» يتفاعل مع ذلك. لقد جرت تجربة اليابان في ما بين الحربين العالميتين، لا كنتيجة لإرادة رجل، كما حدث في ألمانيا هتلر، وإنما بسبب عدم قدرة مجتمع يفتقد لمركز على الصمود أمام الدفقة التي أعطيت له. وما صنع التجربة الخاصة لليابان اليوم هو القدر المشترك لبشر العصر الامبراطوري، المنجرين لمنطق لا يتحكمون به.

هكذا نرى المختنق الذي قد تلقي بنا فيه هذه التجانسية التي في طور التكوين للعالم الحالي. ثلاثة أقطاب صارت مستعصية على التحكم ومن المستحيل التنسيق بينها. إن المحصلة المتدنية لمجموعة السبع (الدول الصناعية الأكثر تطوراً) منذ سنوات عدة تبين، في المجال الاقتصادي، الحواجز المستعصية في آلية عالم موحد ومحروم من المركز في آن. فهل لهذه المجابهة أن تفضي يوماً إلى عنف مبني، ومنظم، وفق نموذج حروب الزمن الوطني ولكن بوسائل العصر النووي؟

إن احتمالاً كهذا يظل لحسن الحظ احتمالاً ضئيلاً، خاصة أن المجابهة النووية في الأربعين عاماً الماضية كانت تمثل الحد الأقصى التجريدي للعنف في عصر القوميات الأوروبية. فمن البزوغ الجماهيري للجيوش بالثورة الفرنسية، إلى مرحلة احتجاز البشرية كلها رهينة للقوة النووية، **مروراً بالموت** الجماعي في حربين

عالميتين، تكون دورة تركّز العنف قد اكتملت، ذلك العنف المتعلق بمنطق تركيز القوة في عصر القوميات الأوروبية.

وبجعله الحرب تعبيراً أقصى عن إرادة الشعوب، وليست فحسب لعبة للأمراء، ابتدع عصر القوميات فكرة الحرب الشاملة: لقد صار على الأمم، بصفتها ذوات مواظبة لعصر المؤسسات أن تتجه من الآن فصاعداً إلى نهاية منطقها بخصوص القوة، وذلك عن طريق «التصعيد إلى الحد الأقصى». الأمر الذي جعل فكرة الحرب المحدودة بمثابة عيب. وقد قتلوا بإسم الأمة بحبور أشرح بكثير مما قتلوا بإسم الملك.

فالرغبة في العيش الجماعي مع لازمتها المنطقية الرغبة في القتل، شعور أكثر قوة ومغايرة عن معنى الواجب والشرف لدى جنود النظام الملكي البائد. والأمة في مقدورها أن تحشد لحسابها، عبر بنية هرمية للسلطة، كل الطاقات الكامنة والمبعثرة على أراضيها. فالجيوش العملاقة المجندة التي، تواجهت في حربين عالميتين، خلقت في حمأة المعارك الدامية نوعاً من الذات الجماعية شكلت تعبيراً عن الأمة. وكما أن الأمور لا تقف فقط عند حدود المواجهة بالجيوش، بل تدمير أسس قوة الأمة نفسها، فإن التمييز بين مقدمة الجبهة وخلفيتها، وبين العسكريين والمدنيين، فقد شيئاً فشيئاً معناه. فعمليات القصف المرعبة، وتعبئة وتحريض شعوب برمّتها، كان ينبغي فوق ذلك الحفاظ على «الروح الدفاعية» لديها، كل ذلك كان من شأنه إتمام التطور الذي بدأ قبل قرن ونصف القرن في «فالمي». فلقد

كفّ السيف نهائياً عن أن يكون إمتيازاً، وتمت عملية دقرطة الموت.

وجاء الردع النووي كتتويج لهذا التطور. حيث تمتد تأثيرات القوة، بمقدار ما تتمركز القوة. فمن ناحية، لم يعد هناك مكان في الحرب النووية للأقدار الفردية، وحل الوعد بالموت الجماعي محل الهبّة الجماهيرية للدفاع عن الوطن. ومن ناحية أخرى، يمركز الردع النووي لضرورات سياسية وتقنية، قرار إستخدامه بين يدي رجل واحد، له سلطة المغامرة بحياة كل البشر.

إنها محصلة غريبة للعنف في عصر المؤسسات. فالمنطق الذي أقام من المجابهة بين الإرادات الفردية أساساً لنظام ديمقراطي هو بذاته الذي يدفع بالأمم نحو التصعيد الأقصى لوتيرة العنف والذي من شأنه تدمير أسس العقد الاجتماعي نفسها.

ذلك أننا حين نسند لرئيس دولة مسؤولية الاضطلاع بإسم مجموع الأمة بالخطر الأقصى. فنحن لا نشبه في شيء هؤلاء المتطوعين في جيوش «فالمي»، بل لنقل إن المساواة التي نتمتع بها في ما يخص موضوع الردع النووي هي أشبه بمساواة العبيد وليست مساواة المواطنين. فالعلاقة التي تقوم بين جمهور أخذ على عاتقه أن يتكبد، وبين الرجل المتفرد الذي يلقى على عاتقه القرار، علاقة مناقضة في روحها للعلاقة الديمقراطية.

ونتساءل هل يمكن أن نستمر في إعتبار أنفسنا مواطنين، حين تشاء صدقية الردع النووي أن تحولنا ليس فقط إلى رهائن، وإنما إلى محتجزي رهائن، وحين نتخلى عن النظرة الكونية للإنسان أي جوهر

القيم التي شكلت أساس الحوار الديمقراطي، لكي لا ننظر للسكان المدنيين في بلاد الخصم بصفتهم مواطنين في أمة أخرى، وإنما بوصفهم مركبات مجردة، غير قابلة للتجزؤ، تابعين لأمة أخرى علينا أن نهددها بالدمار؟.

وها نحن في وضعيتنا كعبيد يتحملون قرار رئيس عهدوا إليه بحياتهم، مجبرون، من أجل تأمين أمن وطننا، على التخلي عن المبادىء نفسها التي أسست عروتنا الديمقراطية. فليس هناك ما يدعو للدهشة إذن في ما إذا كانت الديمقراطيات النووية في عصر المؤسسات المشارف على نهايته، تقوم بخلق مواطنين متقزّزين ومخنّثين. فالردع النووي الذي هو نهاية المطاف لعصر المؤسسات عبر المركزة القصوى للسلطة التي فرضها، يكون بهذا المعنى، أي عبر تحطيم الكيان السياسي الذي نظمه، بداية العصر الامبراطوري الجديد أيضاً. فإعلاء شأن الأمة ـ الذات يتم على حساب المواطنين ـ الرعايا في نظام عصر المؤسسات.

إن الشرخ المتنامي بين عملية مَرْكزة القرار النووي وعملية انتشار السلطة الخاص بالعصر الامبراطوري، يضع موضع تشكيك على الرغم من ذلك، أُسُس الردع نفسها. ونرى ذلك في موقفين متعارضين في الشكل هما: وضع الاتحاد السوفييتي السابق، حيث السلاح النووي يفاقم من أخطار عملية التفتت الداخلي؛ ووضع المجموعة الأوروبية، حيث تسهم حيازة فرنسا وبريطانيا للقنبلة النووية في توفير الأمن الأوروبي، إنما تعقد من مسار إنشاء كيان

للدفاع الأوروبي يتمتع بسلطات حقيقية.

فالردع النووي هو بمثابة ثوب تم تفصيله لعالم من الدول الوطنية ذات حدود وكفاءات محددة بوضوح. أما التهديد المطلق والخطر الذي ينطوي عليه، فهو لا يترافق مع أوضاع السيادة النسبية والمشتركة في عصر امبراطوري ينسف كل الحدود.

على هذا النحو، وكشجرة فقدت أوراقها بسبب إعادة زرعها في بيئة مناخية أخرى، يوشك الردع النووي أن يبدو ذات يوم كفكرة ثقافية مجردة منفصلة عن الأوضاع السياسية التي احتضنت ميلادها. أو كآثار ظلت شاهدة على عالم تم زواله. فالقلاع القوية التي صمدت طويلاً لطلقات المدفعية التي اخترقت حوائطها لم تستطع الصمود أمام تعزيز السلطة الملكية التي قضت على النظام الاقطاعي. ولربما يحدث الشيء عينه مع سياسة الردع النووي. فقد مرت فترة، تذرع خلالها قادة الدول النووية بهذه الحجة نفسها، أي مدى ضخامة المسؤولية الموكلة إليهم لما يحتفظوا بسلطات إستثنائية. ولكن سيأتي وقت يظهر فيه هذا التمركز للسلطة، والمنافي تماماً لمنطق انتشار القوة كشيء خطير وغير محتمل. حينئذ، بدلاً من تخفيض سلطات قادة البلدان الحائزة على السلاح النووي، فإن مقتضيات التكيّف مع العصر الامبراطوري ستقود إلى إعادة النظر، إن لم يكن في حيازة السلاح النووي، ففي مبادىء الردع النووي نفسها. وربما ساعد التهديد الناجم عن تكاثر السلاح النووي على البحث عن «تدجينه» بهدف إستعماله، بدلاً من أن يظل مجرد فزاعة عبر التهديد

بإستخدامه. وفي الوقت نفسه توشك فكرة وضع القرار النووي في أيدي سلطة جماعية بأن تتحول إلى مطلب. فهل تتمكن سلطة الردع النووي من الإستمرار في ظل مثل هذه التطورات؟ على أية حال فإن أزمة الردع النووي لا تفضي بالضرورة إلى العودة للأشكال التقليدية للحرب.

إن هؤلاء الذين يأسفون لأن اختفاء الدول الوطنية سيجر معه نهاية للديمقراطيات أيضاً، عليهم أن يروا أن هذا العصر شهد أيضاً أقصى عملية تمركز رهيبة للعنف. فالحقبة التي ندخلها لن تعرف بالقطع تركيزاً للعنف مماثلاً للذي شهدته الحربان العالميتان. وليس هناك أمة قادرة اليوم على التعبئة حول فكرة قوية بمثل هذا الحجم الهائل.

إن المذابح الكبرى للقرن العشرين أمكن حدوثها عبر خليط غامض بين القوة المطلقة الإمبريالية لدولة قومية و«مذهب قومي»، وقومي ـ إجتماعي، أعطى لهذا المذهب اتجاهاً. ولكي يظهر مجدداً داخل الثالوث هذا العنف الموجه لعصر الدول الوطنية، لا بد، ليس فقط أن تنشأ امبراطوريات عدة، ولكن أن تتمكن «عقائد» الغد من أن تطبع في كل امبراطورية قيادة استراتيجية موحدة، في عالم صار مزقاً تحت وطأة تعقّد الشبكات. ومثل هذا المسعى يلقى لحسن الحظ صعوبات جمة.

هذا التطبيق لقواعد العصر الامبراطوري في مجال الحرب والعنف لا يشير مع ذلك إلى أن هذا العصر سيكون عصراً للسلام

والهدوء. لقد رأينا في ما سبق، كيف أن منطق الشبكات يبدو أكثر قابلية على التنبؤ بالنزاعات من أن يعالجها. فتذويب الخلافات الصغيرة المتعددة في حامض الامتثالية والتطابق نهج له محدوديته. ونرى اليوم كل أشكال التوتر التي، لا توجد فقط على هوامش العالم العلائقي وإنما في قلبه نفسه، والتي تخلق باستمرار إضطرابات، وتحركات وصراعات.

أي شكل سيتخذه هذا العنف الذي لن تكون لدى العالم الامبراطوري قدرة على إستباق رؤيته؟ وهل سيكون من مخلفات منطق مؤسساتي اختفى، أم سيشكل هذا العنف جانباً من صورة العالم الامبريالي مثله مثل الفساد والتطابقية والإنتماء الديني، وغيرها من الصفات اللازمة للعصر الجديد؟

إن عنف عصر الشبكات، وعنف زمن الإمبراطوريات، أمامهما كل الفرص لكي يكونا أكثر انتشاراً، وأقل تطرفاً، ولكنهما لن يتحلّيا بالندرة. فالتمايزات التقليدية التي يحللها البعض على أنها عوامل أساسية سوف تتوقف. وسوف تتوقف المواجهة بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي. وستطرح الفروقات بين الدول التي تمسك، وفق صيغة ماكس فيبر «بإحتكار العنف المشروع»، وبين كل باقي الدول، إشكالية أكبر بكثير: فمن ناحية ستكون ممارسة العنف من قبل دولة منضوية في شبكات العالم الإمبراطوري أمراً غير مشروع، بل لنقل مستحيل، بينما سيجري تنظيم بنى أخرى، مثل قوى شرطة تكون مهمتها فرض احترام القواعد أكثر من أن تكون تعبيراً عن سيادة ما؛

ومن ناحية أخرى، فإن قابلية المجتمعات «الاتصالية» للنزيف عند كل اضطراب خارجي ستقترن بتطوير أنواع من الأسلحة أكثر جبروتاً وأسهل استعمالاً، من أجل التعتيم على التمييز بين العنف العام والعنف الخاص.

أما على صعيد النظام الاقتصادي، فقد وضّحنا أيضاً في ما سلف كيف أن ضعف بعض الدول أمكنه الإمتزاج مع الصعود بقوة لعناصر «خاصة»، من مهربي مخدرات على سبيل المثال، من أجل تمويه التناقض بين دوائر الدولة وبين دوائر المصالح الخاصة. وسوف يحدث ما يشبه ذلك في ما يخص العنف، الذي سيتحول إلى أيدي «القطاع الخاص» وسوف نرى، بمثل ما نرى اليوم، في يوغوسلافيا سابقاً، الجيوش «الخاصة» (التي فتحت على حسابها، وفق تعبير رائج في لبنان، في ما عنى جيوش الميليشيات). أمّا الدول فإنها تتنصل من مسؤولياتها، سواء لمهارة تكتيكية أم لعدم قدرتها على تحمل تلك المسؤولية. ومع استحالة وصم دولة ما بصورة لا ريب فيها بعمل إرهابي، ومع تجريم السياسة وتسييس الجريمة، سوف تحل شيئاً فشيئاً اللحمة بين ما كان مغطى بالأمس: الجريمة والحرب.

وأخيراً، سيحدو التوحيد الأعلامي للعالم، الأغنياء دون ريب إلى محاولة إغاثة الأكثر فقراً. لكن هذه الاعانات، المتدفقة علي مجتمعات لم يعد فيها أي نظام سياسي، سيكون من أولى نتائجها، رفع درجة العنف إلى مستوى أعلى. فحيثما وجد صراع الكل ضد

الكل، سيسمح الثراء بتطوير كفاءة الذئاب الوحشية في المقام الأول، ليكون الموت عبر زخات الرصاص بديلاً للموت بسبب سوء التغذية.

إن الإضطرابات العسكرية الفظيعة التي شهدها القرن العشرون كانت تفترض وجود عالمٍ من الأمم ذات حدود واضحة المعالم بشكل كاف بما يجعل الحرب تسجل قطيعة تاريخية واضحة. فإنتشار القوة من شأنه أن يصعّب من قطيعة كهذه. ولربما من المطمئن لنا أن نفكر بأنه لن يكون هناك بالقطع مرة أخرى أول من آب 1914، ولا أول من سبتمبر 1939 والحرب العالمية لن تعقب حالة السلام ولكن لن يكون هناك سلام على الإطلاق.

العصر الإمبراطوري إذن، هو عصر شيوع العنف وإستمراره. فلن تكون هناك بعد أراض وطنية ولا حدود يدافع عنها، بل سيكون هناك فقط أنساق، ومناهج للتسيير تعوزها الحماية. وهذا الأمن المجرد يطرح صعوبة أكبر بما لا يقاس عن الصعوبة التي كانت مطروحة في عالم كانت فيه الجغرافيا تحكم التاريخ. فلا الأنهار، ولا المحيطات بوسعها أن تحمي الآلية المعقدة للعصر الإمبراطوري، من تهديد متعدد الأشكال، بما هي عليه الإمبراطورية نفسها.

إن الثراء يفك ارتباطه شيئاً فشيئاً بمسألة ملكية الأرض، فالغازي لم يعد لديه ما يغزوه. ولكن بين المجالات التي يسود فيها منطق الشبكات وبين تلك التي ما تزال ثانوية، لا يمكن إحداث أي

فصل واضح، بشكل يصبح معه من الصعب أكثر فأكثر تجاهل ما يحدث على هامشنا. وعندما نتمسك بأوهامنا في حصر العنف في إطار «معسكرات» خارجية، وفي خلق «حواجز عازلة»، فإن مثل هذه المساعي ستكون محكومة بالفشل نتيجة لحجم التبادلات على الصعيد العالمي، ولحركات الشعوب، وعدوى التلوث، والإنتشار المحتمل لأسلحة الإبادة الجماعية. ناهيك عن أن محاولات العزلة تشكل نقيضاً عميقاً لمنطق العالم الإمبراطوري، الذي هو عالم دون حدود، ودون هوية أحادية البعد. لذا فحروب المستقبل ستكون حروباً دون جبهات.

ولن تكون الإمبراطورية بالقطع واحة إنضباط محاطة «بالبرابرة الجدد»، فليست هناك وحدة سياسية لا للبرابرة المزعومين هؤلاء، ولا للإمبراطورية. فالبرابرة متواجدون في الإمبراطورية، والإمبراطورية تفرز برابرتها الخاصّين. وسيضاعف النمو المعقد للشبكات في آن إستبعاد الآخر والقابلية للعطب، وستكثر مناسبات الإقصاء ومناسبات الحصار.

ففي نمط لم يعد يحكمه نظام هرمي ومركزي، يمكننا أن نأمل بالتأكيد، بأنه لن يقدر لعطب، أو تخريب أن تكون له نتائجه الخطيرة الحاسمة. فالدوائر والشبكات تعيد تشكيل نفسها حول المنطقة المتضررة، وفق نموذج شبه بيولوجي. يبقى أن هندسة هذه الشبكات، في حال ضاعفت من تسهيلات الأنحراف، فهي تضاعف أيضاً من نقاط الهجوم المحتملة. ويؤدي الحرص الدائم على تقليص

رقعة كل ما هو غير مأمون وغير مرئي، إلى التخفيف من روح التسامح أمام الأعطاب والأخطاء. فلا يوجد خطأ غير قابل للتصحيح، لكن لكل خطأ نتائجه. وفي عالم ليس فيه تناسب بين الأسباب والنتائج، تتضاعف احتياطات الأمن. فلن يكون مغفوراً لنا أن تتحطم طائرة ركاب لعيب في التصميم. ولن يكون مغفوراً على الإطلاق أيضاً أن يتم تهريب بضعة كيلوغرامات من البلوتونيوم تمّت سرقتها من منشأة نووية أو قامت بدسّها إحدى مجموعات العنف. فمناهج «التحكم النوعي» للصناعة الحديثة ستمتد أكثر فأكثر لتشمل مجمل المجتمع الإمبراطوري. وسوف يتضاعف التحكم مع كل مناسبة للعنف أو للتخريب.

أما رجال الإمبراطورية الذين يخوضون من كل جانب حروباً من غير جبهات، فلن يكونوا جنداً لملك، ولا مواطنين مسلحين في الجمهورية؛ بل سيكونون قوات شرطة يقظة، وجاهزة دوماً لملاحقة المغاير، والمجهول، والمستعصي على التفسير.

الخاتمة

يعدّ عام 1989 تاريخاً لسقوط حائط برلين وانتصار الديمقراطية الغربية.

هذه الديمقراطية التي لم يتمكن هتلر ولا ستالين من تعذيبها. فهما أرادا انتزاع السلطة، لكنهما آمنا بالسلطة، وهذا الإيمان أضاعهما، لأنه حدد إطاراً للمعركة، بتحديده مجالاً سياسياً لهذه المعركة. ففي لحظة ثورية شكلت شعوب الشرق كيانات سياسية. ومارست هذه الكيانات سيادات شعبية. فإذا بهذا الانتصار، الوليد، يبدو مهدَّداً، لا لأن الخصم راح يعزز نفسه، ولكن بالأحرى لأن أحداً لم يعرف بالضبط من هم الأعداء الحقيقيون. في الوقت الذي كان فيه من شأن هذا التهديد أن يذكّر سريعاً هذه الشعوب بالتزاماتها الأولى.

إن الكذب السلطوي الذي فرض عبوديته بقوة الإرهاب على ملايين البشر قد أصابه التعفن، وصار قابلاً للتحديد. ولن تكون هذه الحالة بعد هي حالة مجتمعات العصر الإمبريالي. فلن يكون في هذه المجتمعات أي تمثال لدزرجنسكي لينتزع من قاعدته، ولن يكون بها

رؤساء شرطة يعملون ضد من يديرون انتفاضتنا. فلن نكون محرومين بها من الحرية، وإنما من الفكر الحر. فخلال قرنين من الزمان كنا نفكر بالحرية عبر المجال السياسي الذي كان عليه أن ينظمها، لأننا أردنا أن نكون مواطنين. لكن المواطنة لم تعد اليوم سوى وسيلة للإعلان عن سوء النية تجاه المسؤولين. فقد فقدنا الإلهام بتكوين كيان سياسي، وهو الجوهر الذي تأسست عليه كرامتنا كبشر أحرار. وهذه اللامبالاة التي أصابتنا، أكثر خبثاً في تأثيراتها من الطغاة القدامى، فهي ناعمة نعومة النزيف الهادىء المستحيل إيقافه.

وعام 1990، أهو سطو مسلح من النوع القديم أم محاولة لتحديد جبهات العالم الإمبريالي؟

لقد عرف العالم الإمبريالي كيف يمارس العنف من مسافة، بمزيج من ادعاء سذاجة الإنسان الطيّب والوحشية الضارية. وباقترابنا من صور ما حدث، نجد الموتى العراقيين الذين لم يظهر عنهم سوى إحصاءات ملتبسة، ونجد الحرب كأنها لعبة من ألعاب الفيديو. فلم نكن حتى بحاجة لأن نبغضها!.. ونجد إحدى حكوماتنا المعنية مكرسة لتعبئة الرأي العام الغربي، خلال كل فترة الصراع: فنحن لم يكن لدينا استعداد للتضحية ولا للكراهية، وللمرة الأولى في تاريخ الحروب، نجد القادة العسكريين ـ الذين استوعبوا درس فيتنام ـ يولون أهمية كبيرة لتنظيم الرأي العام الشعبي والمدركات الجماعية التي لديه عن المعارك. لقد تم خوض هذه الحرب كما لو أنها عملية لاستعادة النظام، بواسطة المحترفين، الذين مكنهم التفوق التقني

الهائل من تحجيم خسائرهم إلى حدود دنيا، وسحق «مثيري الشغب» وعقابهم. فهل سيكون ذلك هو نهجنا المستمر في ما بعد؟ لقد حدث تنافس بين المراكز التقنية، على ما يولد وسائل العنف، والانتشار العلائقي للسلطة، وما يوقف ذلك. وتمكن الأول من استباق الثاني. فإلى أي مدى سيكون علينا أن نحتكر تفوقاً تقنياً من هذا النوع لكي نستمر قادرين على أن نناى عما يهدد مجتمعاتنا الكبرى؟ وهل سنعمل على مزج عواطف الآخرين في مجتمعاتنا التي بلا عاطفة إذا ما تم اللحاق بنا؟ وهلى سيأتي التعقيد سابقاً على الأفكار البسيطة أم على العكس، ستحمله هذه الأفكار نفسها؟

بعد فطامها من العواطف الجماعية وانزراعها في الحقد، صار لصحرائنا الإنسانية أن تشتعل كغابة أصابها الجفاف. لقد تجاهلت الإمبراطورية الرومانية تماماً أراضي البرابرة التي أحاطت بها، وهذا التجاهل أعانها على الحياة. وليست لدينا نحن هذه المزيَّة.. فما هي هذه «العقيدة» الضاربة والخشنة التي نبتدعها لكي نكرس بها سعادتنا، في وسط من البؤس المفرط من حولنا؟ لقد صرنا أهدافاً طبيعية تتطلع إليها رغبة مليارات البشر، فهل يكون لنا أن نتصرف بطريقة أخرى غير الخوف، وأن نعيش بلا عاطفة في عالم من العواطف؟ وهل سيكون العالم الإمبريالي عاجزاً بدوره عن هذا، وهو الأسير للتطرف، والمسلوخ عن منطقه الخاص؟ وهل لهذه التطرفية المنتشرة أن تكون حاسمة أكثر من العنف المنظم والمركز لدكتاتوريات عصر الدول الوطنية؟

ليست هناك إجابات بعد عن هذه الأسئلة. فالبعض يخمن فقط أن التنظيم الإجتماعي، الذي هو على هيئة الوحش الذي أفلت من صانعه، مرتهن إلى قوة لا سابقة لها، لكن هذه القوة لا تتحكم بنفسها، بمعنى أنها أيضاً يصعب عليها الإمساك بزمام التوجه الذي توقعته بمقتضى انطلاقها.

نحن ما زلنا قبيل هذا العصر الجديد. ومنطق الدول الوطنية سيتعايش بعد زمناً طويلاً مع المنطق الإمبريالي. فهل سيسعى هذا بدوره، كما حدث مع الإمبراطوريات التي سبقته، إلى مد سلطته لكي يقلل من حجم التهديدات المحيطة به، أم سيصيبه الشلل بسبب المنطق الذي يحكمه؟ فهؤلاء الذين هم في هوامش الإمبراطورية، والذين لن يتوانوا عن محاولة تحديه، سيكون محكوماً عليهم بالبقاء في وضع متقلب: لذا فبمقدورهم الرهان على عدم مقدرة القوة ما بعد الوطنية على أن تقاوم بشكل فعال التهديد التقليدي لدولة وطنية، تخشى هياج القوة الإمبريالية عندما تثيره. إن الخطأ الاستراتيجي الذي غفله العراق، تمثل في عدم رؤيته أن العالم الإمبريالي الذي بسبيله للولادة ما زال محكوماً بعد بالدول الإستعمارية القادرة على الإرادة السياسية. فقد جابه تحالف دول، دولة أخرى. فما الذي كان سيحدث لو كان توزع القوة في العالم الإمبريالي تاماً بما يجعله يشكل إرادة سياسية؟

1994: يوم كالأيام الأخرى في هونج كونج

البشر المسرعون الذين لا يغفلون لحظة عن حمل هواتفهم

اللاسلكية. آلهة العالم العلائقي، حيث الحريات وليست الديمقراطية هي التي لها هذه الطاقة العظيمة على دفع العناصر التبادلية «لليجو» الإنساني باتجاه الصلات والاتصالات المستمرة. المراكز التجارية التي حلّت محلّ الكاتدرائيات، والاستهلاك الذي تعرضه، المزين بالفساد العلني. فلا أحد يسأل: «من أنت؟»، وإنما يسأل: «عمّ تتحدث أنت؟» وهو من كثرة لقاءاته بالآخرين، لا يلتقي أبداً مع نفسه. فهذه هي وحدة الإنسان الذي لا يلتقي مع نفسه أبداً. لكنها الوحدة الفعالة. فكل لقاء معلن عنه من الآن فصاعداً، مقولب عبر الرموز: الرمز المالي للنقود، ورمز المنتجات الراقية. فبشر الشبكات بشر بلا مبادىء، وليس لدينا منهم بعد سوى أنماط مفصّلة. والعصر العلائقي يقوم بوظائفه، أفضل من أي نظام إنساني قام قبله بوظائفه، لكن لا أحد يعلم لأي هدف: فالآلة تنطلق فحسب. والعالم الإمبريالي ليست له نُظم فكرية، وإنما له سيرورة، وبإفراز هذه السيرورة للامتثالية ـ الامتثالية التي لا تعرف لماذا تمتثل ـ هل سيكون لها أن تنصهر في نفسها، أم أنها تحتاج إلى جبهة، وإلى وجود عالم آخر، لا يخضع للقوانين نفسها، لكي تحافظ على حيويتها؟

هذه الحركة الهائلة والباطلة التي لا تكف عن أن تصيبنا بالدوار، تدفع فينا بفكرة مدنسة، تتجسد في التساؤلات حول: متى يكون لنا أن نتحرر من طغيان الآلة؟ وهل لتكاثر الخلايا العلائقية أن تكون له نهاية؟ ومن أين تأتي هذه الحاجة المتلهفة لعدم ترك أي

«بياض» على خارطة الإمبراطورية؟

إن المنطق الامبريالي يندفع باتجاه انتشار غير محدود، ومع ذلك نحن نعلم جيداً أنه من المستحيل عضوياً تعميم وظائف العالم الصناعي على بقية الكوكب. فهل سنصبح مثل جامعي التحف المتهوسين الذين يراكمون الأشياء حتى تزحم البيت فلا يعود بعد لهم هم أنفسهم مكان يأوون إليه سوى خارج البيت، بعد أن أصبح مكاناً لا يمكن السكنى به؟ لقد أصبح الإنسان هدفاً في العالم لما صنعته يداه.

لقد توقعت الشيوعية حل التناقض بإضفائها معنى على العمل لكل البشر. وبقبولها التعامل مع مجرى التاريخ، كان لها طموح بروميثيوس في أن تعلو على موجات التاريخ، وأن تضع نهاية له بابتداع حقيقة للعلاقات الإجتماعية. ونحن هنا أكثر تواضعاً. فنحن أيضاً نتوقع «نهاية التاريخ»، ولكن عبر اختفاء معركة الأفكار، في عالم تم أحكامه بما يكفي لأن يصبح الطموح إلى الحقيقة فيه أمراً لا جدوى له.

ورُحّل الحداثة الذين هم نحن، تعبون من الحركة التي لا تكفّ، التي فرضها عليهم التطور عبر قرنين، ولنا أمل في الخلود قليلاً إلى بعض الراحة. فالبحث عن الحقيقة يثقلنا، مثله مثل حقيبة مزعجة، ناهيك عن كونها خطرة، وأصبحت بلا فائدة وعلى الرغم من ذلك نحملها. فهل لنا أن نتأمل ولو في السر أن نتخلى عنها لكي

نفلت من ذلك السباق الخاسر الذي دأبنا عليه؟ وهل يمكن القبول بأنه لا توجد راحة سوى في النوم، وأن القلق الإنساني أصبح منذ زمن طويل مجرى جوفياً ملازماً لعالمنا.

نحن في الغرب أمامنا ثورة علينا إتمامها، وهذه الثورة لا تتمثل في إنجاز نظام سياسي، وإنما روحي. فلن يفيد بشيء بكاؤنا على أزمة التنوير، ولا بد من القبول بأننا وصلنا اليوم إلى نهاية العصر المؤسسي للقوة الغاشمة. هذا العصر الذي لا نراه يتباعد عنا دون شعور بالحسرة، لقدرته على تنظيم وتبسيط البنى المعقدة والاستثنائية، تلك القدرة التي تمكن منها عبر قرنين من الزمان، والتي صاحبت التنمية التي لم يسبق لها مثيل في ما قبل المجتمع الصناعي. وعملية التشجر الإجتماعي الجديدة معقدة لما لا نهاية، بغض النظر عما يدفع إلى إعادة النظر في المبادىء الأساسية للعملية المؤسسية للقوة، وبغض النظر عن أن التنظيم المؤسسي قد كبح توسع البنى الإجتماعية: فالمشروعات قد نمت، والنقابات قد تطورت، والذيول المعيقة للاقتصاد قد اختفت، وحلت محلها ذيول أخرى، وقد أظهرت هذه الأهمية للاضطرابات على ما يبدو أن هناك أساساً وحيداً للقوة الرهيبة هو الذي يملك من المرونة ما يجعله قادراً على التطبع بمجتمع في تغير دائم، هذا الأساس السلطوي هو الدولة الوطنية والديمقراطية البرلمانية.

ونستخلص اليوم أن الانتصارات التي اعتقدنا أنها نهائية صارت محلاً لإعادة النظر عبر تطور دوائر القوة. فلقد بنينا على الرمال،

وقد سرقت الأساسات. فكلمات الأمس الكبرى مثل الديمقراطية والحرية... صارت صدى، أجوف وها نحن أسارى الاضطراب، حائرين بين موقفين:

ـ الأول، هو العودة إلى مصادر النظام المؤسسي الذي اختفى، والبحث، في اتفاق جماعي، عن بعض المبادىء العالمية، لأسس عقيدة جديدة للحق الطبيعي القائم على القانون. وقد عرض هذا الكتاب كل ملابسات مثل هذا المسلك. فنحن في الغرب قد ودعنا عصر التنوير، ولم يعد هناك مجال سياسي قادر على إنتاج القيم. فمحاولة تقنين عقيدتنا تهدد إذن بألا تكون سوى جولة من الشعوذة من شأنها ألا تعطي تغييراً يستمر لزمن طويل. فسنكون على هذا النحو مثلنا مثل الحراس الموسوسين للعبة ميكانيكية مزيتة جيداً، لكن هذه اللعبة التعسة لا تملأ جيداً هذا الفراغ المركزي. وهي استراتيجية خطرة لأنها على الرغم مما في ظاهرها من عالمية تسامحية، تترك في الواقع الحبل على الغارب لكل المحتالين.

ـ الطريق الآخر، الذي نحاول سلوكه، هو طريق إمعان النظر في الحقيقة وجهاً لوجه، وتسجيل نهاية عصر الأنوار. عندئذٍ فقط نبحث عن إنقاذ ما يمكن إنقاذه. فإلى أين الذهاب؟ إن البعض يقترحون العصر الوسيط وإمبراطوريته المقدسة، ولكن لا توجد امبراطورية مقدسة بغير إيمان ويتطلب الأمر بلا شك الذهاب إلى ما هو أبعد، والعودة إلى الوثنيات العتيقة، التي أعطت للحريات في أعقاب سقوط العاصمة معنًى فلسفياً بأكثر منه سياسياً.

ذلـك أن مـا يمكـن أن نتمنـاه فـي أفضـل الأحـوال للعصـر الامبريالي الجديد الذي بدأ بالفعل يتشابه مع الامبراطورية الرومانية في عهد هادريان ومارك أوريل: فيتطلب الأمر، بمثل ما تطلب في تلك العهود عدم الطموح، إلى السماء، ولا إلى تخصيص السماء لحاجات الأرض. فقد قبلت الامبراطورية ألا تكون سوى نموذج للعمل، وأدركت أنها لا تعدو ذلك. وتلك هي فضائلها ونقطة ضعفها في آن. فليست هناك إذن وصفة سياسية لمواجهة الأخطار في العصر ما بعد السياسي.

بهذا المعنى فإن الثورة المطلوب إتمامها هي ثورة النظام الروحي. فالمناقشات حول المستقبل تتمحور حول علاقة الإنسان بالعالم: ستكون مناقشات أخلاقية، وعبر هذه المناقشات، ربما تولد السياسة ذات يوم، في سيرورة تظهر من أسفل، من الديمقراطية المحلية، ومن تحديد أن جماعة ستعطي لنفسها، حق الذهاب إلى أعلى. وسيكون المسار هو نفسه الذي سيتبع في أجزاء العالم التي لم تفرض فيها الديمقراطية مطلقاً، كالاتحاد السوفياتي السابق، وتلك البلدان التي شاخت فيها الديمقراطية. إن التضامن الذي عليه السماح بتجاوز النكوص إلى جماعات متنافرة لن يكون إذن، في البداية «سياسياً»، بل سيجد أساسه في الشعور الجماعي المسؤول إزاء عالم تضع حدوده الحد لطموح البشر.

إن الحركة البيئية، في اختلاف مع المدافعين عن البيئة الذين سبقوها، لديها تصميم يرفض جعل الإنسان معياراً لكل شيء، وهي

تبحث عن تفسير لقواعد نظام يتخطانا. وبشرط تحررها من إغواء خلع الصفات البشرية على السماء، وعدم إحلالها نظرية ذرات الهشيم محل نظرية حقوق الإنسان، فهي ستفتح، ربما، حقلاً جديداً لتحديد جديد للجماعة البشرية. وبمعنى آخر فإن تقدم الطب، بتحريره لنا من المصادفات الجينية، سوف يرغمنا على الإجابة عن التساؤلات التي لم نطرحها أبداً وإعادة تحديد المساحات التي تحترم بعضها للفرد والمجتمع. فلن نعرف بعد ما هي الحرية في المناخ الذي اعتركته السياسة زمناً طويلاً. فهل سنتجه نحو إعادة اكتشاف معان عميقة وجديدة، في هذه الأراضي المجهولة التي تتفتح من خلال البراعة الإنسانية؟ ففي الزمن الذي كان ما زال فيه للجغرافيا معنى، كانت أميركا الشمالية هي مكان الخبرة السياسية الأساسية لعصر المؤسسات.

وربما يكون لهذه القارات التي ما زالت بعد مجردة مثل البيئة والبيولوجيا أن تمكّن العالم الامبريالي أن يفتح في نهاية المطاف النقاش حول المبادىء التي هو بحاجة إليها ليكون له معنى.

ولكي يكون مساراً كهذا أمراً سهلاً، سيكون ضرورياً أن يكون البشر المتفردين، الحكماء. قادرين على التفكير في العالم الزائل باعتباره نصيبنا المشترك. فاستخلاص البداهة بالنسبة لحكيم قديم، سذاجة غريبة وغير واقعية في عالمنا المؤسسي، الذي انتظرنا كل شيء فيه من الآلية الاجتماعية..

ونهاية عصر الأنوار وطموحه في أن يعلي عبر السياسة من شأن

نظام العقل، لن تشكل إذن بالضرورة تخلياً عن العقل وعودة إلى العواطف المبهمة. ولكن لتجنب هذا الخطر، لا بد من العثور اليوم على الحكمة ـ بالمعنى الثوري للكلمة ـ أي الحفاظ على استقلال العقل ليس فقط من شرطة الطغاة، وإنما من عملية إضعاف المعارف.

وهذا بدوره لن يكون عملاً هزيلاً؛ فهذا العصر إجمالاً متسامح؛ وهو يرى هؤلاء المختارين، أشخاصاً متبرجين بأكثر منهم خطرين ـ بمثل ما يرى هؤلاء النساك اليابانيين ذوي الشعور الطويلة البيضاء في وحدتهم ـ وهم غير «ممتثلين». كما لو أنه يصعب عليهم أن يضعوا أقدامهم على أرض يابسة، فباختصار، علينا للحصول جدياً على حرية العقل، أن نتّبع الطريقة نفسها التي اتّبعها هؤلاء الذين عرّضوا حياتهم للخطر، في المعارك التي كان البحث فيها عن الحقيقة ما زال بعد فعلاً سياسياً.

صدر حديثاً

* أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة–نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب.
(جان كريستوف روفين) .
* اثنتا عشرة حكاية تائهة ـ (غابرييل غارسيا ماركيز)
* التحضير للقرن الواحد والعشرين ـ (پول كينيدي)
* الحرب والحرب المضادة ـ (توفلر)
* المياه وأطروحة سوق الشرق الأوسط ـ (مؤتمر اسطامبول)
* أسباب عملية ـ (إعادة النظر بالفلسفة) ـ (بيار بورديو)

سلسلة العلاقات الدولية:

* في البحث عن النظام العالمي الجديد:
I ـ القانون الدولي وسياسة المكيالين (أوليڤييه كورتن ـ باربارا ديلكور وآخرون)
II ـ الأمم المتحدة: الشرعية الجائرة (باتريسيو نولاسكو- أنمي شاوس ـ آلان دايمس)

السلسلة الإقتصادية:

1 ـ على أبواب القرن الواحد والعشرين، أين أصبح العالم الثالث؟
(توماس كوترو وميشال هوسون)
2 ـ الفقر في البلدان الغنية (سرج ميلانو)

نهاية الديمقراطية

قبل هذه الطفرة الديمقراطية الجديدة، إعتاد المفكرون، الجديرون بهذا الإسم، أن يفكروا بالمسألة الديمقراطية، في سياق تطوّر مجتمع ينتج نظامه السياسي والإقتصادي والإجتماعي. ولم تكن تلك المسألة، كما يشاع عنها اليوم، أفكاراً مجرّدة متعلقة برغبة الحكام وإرادة ذوي الشأن، أو طموحات أصحاب الأقلام.

الديمقراطية الغربية نشأت من ثلاثة أركان مجتمعية هي: الدولة – الأمة (الأرض)، الضريبة (الرمز) ومؤسسة تشريع القوّة (جهاز الدولة).

وبين هذه الأركان تنظّمت قوانين علاقة الفرد بالمؤسسة وعلاقتهما معاً بالتعبير السياسي. غير أن هذه المرحلة التاريخية شارفت على نهايتها، إذ إن سقوط حائط برلين كان تعبيراً عن تحوّلات عميقة في أسس المجتمعات الغربية وأركانها، ونشوء ما يعرف بمجتمع الإتصالات، أي مجتمع يقوم على العلاقات. ويتميّز بتبسيط الأفكار وعدم الإهتمام بالمعايير والقيم، ويعتمد على الحركة الوهمية وتأثير الصورة الإعلانية في الجمهور.

في هذا المجتمع تغيب الدولة والسياسة، وتحلُّ محلّهما علاقات جزئية صغيرة دائبة الحركة، يشرحها الكاتب بأسلوب شيّق ورؤية عميقة.

الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعـلان

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

ص.ب. 921 سرت – هاتف: 6363174-6363170